الفصل الثانى

نشاطه فى حزب الأحرار الدستوريين

نشاطه قبل الانضمام للحـــزب :

بعد حصول هيكل على الدكتوراه وعودته إلى مصر بدأ العمل بالمحاماة فى مدينـــة المنصورة منذ أوائل ديسمبر عام ١٩١٢، غير أن عمله هذا لم يثنه عـــن الاســتمرار فـــى الكتابة بالصحف، فقد كتب فى الجريدة حتى احتجابها عن الصدور فـــى عـــام ١٩١٥، كمـــا شارك مع عدد من الكتاب عبدالحميد حمدى صاحب مجلة السفور فى تحرير تلك المجلـــة[١]. هذا وقد نشرت له مجلة المقتطف عدة فصول عن "القدرية والجبرية" نـــاقش فيـــها نظريـــة الجبر والاختيار وما يراه بشأنهما[٢].

وقد بدأ هيكل المشاركة بصورة عملية فى الحياة السياسية منذ أواخـــر عـــام ١٩١٨، وذلك على أثر تشكيل الوفد المصرى برئاسة سعد زغلول للسعى إلى استقلال البـــلاد، فقـــد رأى هيكل وبعض زملائه الذين درسوا معه بفرنسيا، ومنهم : مصطفى عبدالرازق، ومنصـــور فهمى، ومحمود عزمى – ضرورة أداء ما عليهم هم الآخرون مـــن واجـــب نحـــو الوطـــن، وكانت خطوتهم الأولى فى ذلك، تكوينهم للحزب الديمقراطـــى المصـــرى[٣]. وعُـــد هيكـــل باشتراكه فى تشكيل هذا الحزب أول من ترجم النظرية الديمقراطية إلى عمل سياســـى فـــى مصر مسترشداً فى ذلك بفلسفة أستاذه أحمد لطفى السيد[٤].

وقد لعب هيكل دوراً لا بأس به فى سياسة هذا الحزب، فكان من أبـــرز المتحدثيـــن باسمه والمعبرين عن موقفه إزاء ما يجرى من أحداث على الساحة السياسية فى مصر، وهـــو ما ظهر واضحاً من خلال قصة الصراع بين عدلى يكن رئيس وزارة الثقة وســـعد زغلـــول

---

(١) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية ، جـــ١ ، ص ص ٤٧ ، ٦٥ .

(٢) المقتطف المجلد ٥٠ ، جـــ١ ، يناير ، فبراير، مايو، يونيو، يوليو ١٩١٧ .

(٣) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـــ١، ص ص ٦٨ ، ٦٩ . عن أغـــراض الحزب ومبادئه انظر : مجلة الطليعة ، فبراير ١٩٦٥ ، رؤوف عباس حامد، الحركـــة العماليـــة فى مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القـــاهرة، ١٩٦٧ ، ص ص ٢٣٢، ٢٣٣ .

(٤) الجمهورية : ١٩٨١/١٢/٧ (قصة الدكتور هيكل).

النائب عن الأمة حول من يتولى منهما المفاوضات مع بريطانيا، فقد أخذ هيكل فـي مقالاتـه التى نشرت بصحيفة الأهرام حينئذ يصور رؤية الحزب بشأن تلك المسألة، وتتمثـل فـي أن يتولى عدلى المفاوضات بينما يشرف عليها الوفد باعتباره نائباً عن الأمة(٥).

ورغم اتفاق هيكل وبقية أعضاء الحزب على هذه النظرية، فإنهم لم يسـتمروا علـى ذلك الاتفاق، فقد انقسموا على أنفسهم، وصار هناك من يناصر عدلى ومن يناصر سعد، ممـا أدى إلى فقدان الحزب لشخصيته المستقلة وبالتالى اضمحلاله(٦).

بيد أن هيكل كان له موقف مختلف عن هؤلاء، فمع ميله تجاه عدلى فإنه لـم ينضـم إلى الذين ناصروه علانية داخل الحزب ضد الذين ناصروا سعدا ، وإنما ظل مستقلاً، وكـان من رأيه أن الذين ناصروا عدلى إنما كانوا أشد إضراراً بالحزب لأنـهم أظـهروه بمظـهر المنتمى للحكومة(٧).

ورغم ضعف الحزب ظل هيكل متمسكاً بمبادئه حتى بعد انقطاع مفاوضـات عدلـى بلندن فى نوفمبر ١٩٢١ ثم استقالة وزارته فى الشهر التالى، غير أن ذلك لم يستمر طويـلاً، فقد اختلف هيكل مع زملائه حول تمثيل الحزب فـي اللجنـة التـى رأت وزارة عبدالخـالق ثروت* تشكيلها من الأحزاب والهيئات المختلفة لوضع الدستور، وكان من رأى هيكل تمثيـل الحزب فى هذه اللجنة. وأمام إصرار زملائه على رأيهم ترك الحزب والتحـق بسـكرتارية لجنة الدستور حرصاً منه كما يذكر "على تحقيق بعـض مبـادئ كنـت حريصـا علـى أن تحقق"(٨). ومن هناك كانت نهاية العلاقة بين هيكل والحزب الديمقراطى الذى مـا لبـث أن تفكك تماماً بذوبان بعض أعضائه فى حزب الوفد وانضمام البعض الآخر إلى حزب الأحـرار الدستوريين الذى تأسس فى أكتوبر عام ١٩٢٢(٩).

---

(٥) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١ ، ص ص ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ص ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٧) محمد حسين هيكل، مذكرات الشباب، ص ٣٣٥ . يذكر د. أحمد زكريا أن هيكـل كـان ضمن الفريق الذى انضم إلى عدلى عند انقسام الحزب على نفسه. أحمد زكريا الشـلق، حـزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣ ، ط١ ، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٨٢، ص ٣٦ .

* كان عبدالخالق ثروت قد شكل الوزارة خلفاً لعدلى يكن فى أول مارس ١٩٢٢ . يونـان لبيـب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣، ط٢ ، الهيئة الصرية العامة للكتـاب، القـاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٤١ .

(٨) محمد حسين هيكل، مذكرات الشباب، ص ٣٣٦ .

(9)Vatikiots, P.J., The History Of Egypt, 2nd ed., United Kingdom, 1980, P. 309.

دخولـــه الحـــزب :

بعد رفض عدلى يكن توقيع المشروع البريطانى الذى عرضه عليه كرزون Curzon وزير الخارجية البريطانية وعودته إلى مصر فى أوائل ديسمبر ١٩٢١ فكـــر جماعـــة مـــن أصدقائه السياسيين فى تشكيل هيئة سياسية برئاسته تدافع عن وجهة نظره، غـــير أنـــه رأى عدم ملائمة الظروف يؤمئذ لهذا الأمر . فلما أصدرت بريطانيا تصريـــح ٢٨ فـــبراير عـــام ١٩٢٢ قام عبدالخالق ثروت رئيس الوزراء بتشكيل لجنة لوضع الدستور، وقد عملـــت تلـــك اللجنة من أبريل إلى أكتوبر من العام المذكور، وقد بدا فى أفق السياسة المصرية آنئذ تيـــاران متعارضان: أحدهما يرى مشروع اللجنة رجعياً غير محقق لمطالب البـــلاد وســـيادتها علـــى الوجه الأكمل، والآخر يرى المشروع متطرفاً فى تقرير سيادة الأمة، هنـــالك فكـــر أعضـــاء لجنة الدستور – وغالبيتهم من أنصار عدلى السياسيين – فى تشكيل حزب سياسى وإصـــدار صحيفة تكون لسان حاله، ويتحقق الغرض المزدوج، الدفاع عن مشروع لجنة الدستور حتـــى يصدر، والحرص على أن تحقق المعاهدة التى تعقد مع بريطانيـــا اســـتقلال مصـــر وكفالـــة حقوقها فى السودان، وقيامها بنفسها برعاية مصالحها الحيوية فيه(١٠).

وعلى الفور توالت اجتماعات هذه الجماعة فى منزل عدلى بالإسكندرية، حيـــث تـــم وضع أسس قيام الحزب الجديد خلال شهرى أغسطس وسبتمبر عام ١٩٢٢، كما تم الاتفـــاق على تسميته بـــ "حزب الأحرار الدستوريين"، وتسمية صحيفته بـــ "السياسة"(١١).

وفى ٣٠ أكتوبر من العام المذكور تم الإعلان عن تأسيس الحزب فى احتفـــال أقيـــم بفندق شبرد، بدأه عدلى بإلقاء خطابه، ثم نودى به رئيساً للحزب ، وأعقـــب ذلـــك إعـــلان

---

(١٠) السياسة، ملحق العدد ٢٩٤٩، ١٩٣٢/١١/٥ (السياسة فى عشر سنوات).

(١١) أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣ ، ص ص ٥٤،٥٥ . يذكـــر جاكوب لاندو ان صحيفة الحزب سميت فى أول الأمر بـــ "الزمان" ثم حلت محلها "السياسة" فيمـــا بعد. جاكوب لاندو، الحياة النيابية والأحزاب فى مصر من ١٨٦٦ إلى ١٩٥٢، ترجمـــة وتعليـــق سامى الليثى، مكتبة مدبولى، القاهرة، د.ت.، ص ١٧٢ . لكن مصادر الحزب تشير إلى أنه كـــان قد تم التفكير قبل إنشاء الحزب فى أن يكون اسم صحيفته "الزمان" وذلك لتحتذى مثـــال الطـــان الفرنسية والتيمس الإنجليزية، غير أن هذا الاسم كان لصحيفة أسبوعية فلم يكن ميسوراً اســـتصدار ترخيص به. السياسة،ملحق العدد ٢٩٤٩ ، ١٩٣٢/١١/٥ . وعن سبب تسمية صحيفة السياسة بهذا الاسم انظر : عبداللطيف حمزة، وعبدالعزيز شرف، المرجع المذكور، ص ١٥٦ .

محمد محمود مبادئ الحزب بينما تلا محمد على علوية قانونه [١٢]، ثم أجرى انتخاب أعضاء مجلس الإدارة[١٣].

أما عن بداية العلاقة بين هيكل والحزب الجديد، فنجد أنها ترجع إلى المناقشات التى دارت فى منزل عدلى خلال شهرى أغسطس وسبتمبر، ففى لقاء بين هيكل ولطفى السيد، أثناء سفرهما بالقطار متوجهين من بلديهما بمديرية الدقهلية إلى القاهرة، علم هيكل أن هناك مناقشات جارية لتشكيل حزب برئاسة عدلى، وأنه – أى هيكل – سيتولى رئاسة تحرير صحيفته، وبعد يومين من هذا اللقاء، علم حين وصل الإسكندرية لحضور اجتماعات لجنة الدستور – كان عضواً بالأمانة العامة للجنة – بأن التفكير فى تأسيس الحزب قد انتقل إلى حيز التنفيذ، وأن خطاب الافتتاح يتم إعداده، وعلى الفور دُعى هيكل لحضور اجتماعات المؤسسين، فتحدث معهم عن اسم الحزب وصحيفته، والأشخاص الذين ينضمون إليه[١٤].

ولما كان هيكل سيتولى رئاسة تحرير صحيفة السياسة الناطقة باسم الحزب، وبالتالى سيكون المدافع عن سياسته، فقد اهتم اهتماماً كبيراً بخطاب الافتتاح، واشترك مع لطفى السيد فى إعداده، وقد وجد فى هذا الخطاب ما يتفق مع آرائه التى يؤمن بها كالحرية الفردية وحرية الرأى[١٥].

وفى اليوم الذى تحدد للإعلان عن الحزب، بذل هيكل قصارى جهده مع زملائه فى الصحيفة لإعداد العدد الأول منها من أجل توزيعه مع إلقاء عدلى لخطاب الافتتاح، ولم يطمئن هيكل حتى كان أول عدد من السياسة بين يديه يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢، وهو اليوم الذى أعلن فيه عدلى عن تأسيس الحزب[١٦].

---

(١٢) أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣، ص ص ٥٦ ، ٥٧ . عن مبادئ الحزب انظر : دار الوثائق القومية، محافظ عابدين، محفظة رقم ٢١٩ ، ١٩٢٥/١/١٩ - ١٩٤٦/٥/١٠ ، الأحزاب، تقارير عن الأحزاب. وهى باللغة الفرنسية. الأهرام ١٩٢٢/١٠/٣١ (مبادئ حزب الأحرار الدستوريين)؛ أحمد بيلى، عدلى باشا، أو صفحة من تاريخ الزعامة بمصر، القاهرة، ١٩٢٢، ص ص ٢٦٦ - ٢٦٩ .

(١٣) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ١٢٥ .

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٢١ .

(١٥) المصدر نفسه، ص ص١٢٢ ، ١٢٣ .

(١٦) المصدر نفسه ، ص ١٢٥ .

ومنذ اللحظة الأولى لإعلان تأسيس الحزب، وقف هيكل بجانبه يعضده ويسانده بمقالاته فى صحيفة السياسة، خاصة وأن الحزب قد تعرض لموجات من الانتقاد والاتهام قبيل الإعلان عن قيامه، فقد كذب ما زعمته بعض الصحف من أن الحزب تأسس لتأييد الوزارة القائمة – وزارة عبدالخالق ثروت – وأوضح أن عدلى وحزبه لا يسخران لمثل هذه الأغراض[١٧]، كما استنكر ما قيل عن أن الحزب إنما جاء ليكون تكأة للمندوب السامى البريطانى فى تنفيذ سياسته[١٨]، مشيراً إلى أن الذين يقولون مثل هذه الأقوال عن الأحرار الدستوريين ما هم إلا شرذمة " قذفت بهم يد القضاء فاتخذوا الصحافة مهنة يخدمون بها مآرب غيرهم"[١٩].

وعلى أثر اغتيال إسماعيل زهدى وحسن عبدالرازق عضوى مجلس إدارة الحزب على باب الحزب فى ١٦ نوفمبر ١٩٢٢[٢٠] استنكر هيكل الحادث وألقى بمسئوليته على من أغروا القتلة بكتاباتهم – يقصد الوفد– منبهاً إلى أن نظام القتل السياسى إنما هو مقدمة لأسوأ النتائج التى يمكن أن تحيق بالبلاد[٢١].

وحتى ذلك الوقت، لم يكن هيكل قد خرج فى كتاباته عن حدود الاعتدال، غير أنه أمام شدة هجوم الصحافة الوفدية على الأحرار الدستوريين واتهامها لهم بممالأة البريطانيين فى القبض على سعد زغلول وزملائه ونفيهم إلى سيشيل، خرج عن اعتداله، وبدأ فى مواجهة هذه الصحافة، فكتب تحت عنوان " إذن فاسمعوا من ذا أساء لمصر ومن استبقى سعد وأصحابه فى المنفى" مقالاً حمل فيه على القائمين بتوجيه سياسة الوفد حملة عنيفة[٢٢].

وواصل هيكل طريقه فى الدفاع عن الحزب ومساندته، فحينما قرر مجلس إدارته فى اجتماع له، على أثر اعتذار عدلى يكن عن تشكيل الوزارة خلفاً لوزارة توفيق نسيم التى

---

(١٧) السياسة، ١٩٢٢/١٠/٣٠ (السياسة).

(١٨) الأفكار، ١٩٢٢/١٠/٣١ (حزب عدلى لماذا يوجد فى هذه اللحظة).

(١٩) السياسة، ١٩٢٢/١١/١٢ (أينا أهدى سبيلا).

(٢٠) صليب سامى، ذكريات ١٨٩١-١٩٥٢، مطبعة أمين عبدالرحمن، القاهرة، ١٩٦٢، ص١٤٢؛ محمد على علوية، ذكريات اجتماعية وسياسية،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٢١٦ .

(٢١) السياسة، ١٩٢٢/١١/١٩ (القتل السياسى). تفاصيل عن الحادث ومرتكبيه والدوافع إليه انظر: أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣، ص ص ٥٩ ، ٦٠ .

(٢٢) السياسة، ١٩٢٢/١٢/١٠ (إذن فاسمعوا من ذا أساء لمصر ومن استبقى سعد وأصحابه فى المنفى).

استقالت فى ٩ فبراير ١٩٢٣، مضاعفة السعى إلى الاتحاد وتأييد أيـــة وزارة تعمـــل علـــى تحقيق: دفع القيد الذى قيدت به وزارة توفيق نسيم حرية البلاد فى وضـــع النـــص الخـــاص بالسودان فى الدستور، وإصدار الدستور كاملاً شاملاً للمبادئ التى قررتـــها لجنتـــه، ورفـــع الأحكام العرفية فى الحال وفك اعتقال المعتقليـــن والإفـــراج عـــن المبعديـــن والمســـجونين السياسيين، والعمل على اتباع سياسة الاتحاد والوئام[٢٣]، حينما أصدر مجلس إدارة الحـــزب تلك القرارات، أشاد هيكل بها وبين أنها الوسيلة لتحقيق سيادة الأمة فـــى حكمـــها الداخلـــى والتوطئة اللازمة لحل المسألة المصرية حلاً نهائياً[٢٤]، كما فند ما ذهب إليه البعض مـــن أن الأحرار الدستوريين لم يقولوا بقراراتهم التـــى أعلنوهـــا إلا لحصولـــهم علـــى وعـــد مـــن البريطانيين أو غيرهم بتحقيقها، وأشار إلى أن الأحرار الدســـتوريين إنمـــا رأوا أن مصـــالح الأمة لا تتحقق إلا بما جاء فى قراراتهم، ومن ثم كان إعلانهم لها والدعـــوة إلـــى الاتحـــاد والتعاون على تنفيذها[٢٥].

وخلال الحملة الانتخابية لانتخابات مجلس النواب فى ينـــاير ١٩٢٤، ظـــهرت حـــدة الصراع بوضوح بين صحف الوفد وصحيفة السياسة، التى جندها هيكل فى مواجهة ما كـــان يتمتع به الوفد من شعبية كبرى، فأخذ يشيد ببرنامج الأحرار الدســـتوريين وحرصـــهم علـــى تحقيقه من أجل تحقيق أمانى الأمة[٢٦]، مبيناً أنه فى الوقت نفسه لا يتقدم الوفديون للأمة بأيـــة برنامج[٢٧]. وقد عنى هيكل بإبراز خطب زعماء الأحرار الدستوريين التى كـــانوا يلقونـــها مشيرين فيها إلى كذب خصومهم وعدم صحة ما يرمونهم به من تهم وأباطيل[٢٨].

ولما جاءت نتيجة الانتخابات انتصاراً ساحقاً للوفد لم يتراجع هيكل، بل ذهب إلـــى أن حزب الأحرار الدستوريين مازال يعتقد أن ما أراد تحقيقه للبلاد هو أفضل ما يعـــود عليـــها بالنفع، ومن ثم فسيظل الحزب عاملاً فى الحدود الدستورية لكى تقوم الحكومة التـــى تمســـك بزمام الأمور بتحقيق ما كان يريد تحقيقه على اعتبار أنه أفضل ما تحظى بـــه الأمـــة فـــى ظروفها الحاضرة[٢٩]، وأشار إلى أن الأحرار الدستوريين ليسرهم، رغم نتيجة الانتخابـــات،

---

(٢٣) المصدر نفسه ١٩٢٣/٢/٢٥؛
Marlowe, J., Anglo- Egyptian Relations 1800 – 1953, London, 1954, PP. 261, 262.

(٢٤) السياسة، ١٩٢٣/٢/٢٦ (السبيل إلى الاتحاد).

(٢٥) المصدر نفسه، ١٩٢٣/٣/١ (وسنتحد).

(٢٦) المصدر نفسه ١٩٢٣/٥/١٣ (فى ميدان الانتخاب)، ١٩٢٣/١٠/٥ (الأحزاب والمبادئ).

(٢٧) المصدر نفسه، ١٩٢٣/١٠/١٨ (أعجب العجب زعامة بلا برنامج).

(٢٨) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـــ١، ص ١٤٤ .

(٢٩) السياسة، ١٩٢٤/١/١٥، (الحياة النيابية المقبلة).

استقبال تلك النتيجة بروح سامية، هى احترام سيادة الأمة، موضحا أن ذلك ليس عجزاً منهم كما يرى البعض،وإنما مصلحة مصر" أما قولهم عجز فلا والله ليست الأقلام بمعقولة ولا مجال القول العنيف بضيق، لكنها مصلحة مصر فوق كل اعتبار"(٣٠).

والواقع أن الأحرار الدستوريين تأثروا بنتيجة الانتخابات تأثرا شديدا، على عكس ما يذهب هيكل، فقد فكر عدلى يكن فى الاستقالة من رئاسة الحزب، كما رأى حافظ عفيفى أن تنقل صحيفة السياسة إلى مقر آخر أكثر تواضعا مما هى فيه اقتصادا فى النفقات، غير أن هيكل كانت له وجهة نظر أخرى تتمثل فى ألا ييأس الأحرار الدستوريون وأن يقاوموا، وتظل السياسة فى مكانها حتى لا تنخفض معنويات محرريها وأنصارها(٣١)، ومن ثم كان لابد أن يذهب إلى ما ذهب إليه فى كتاباته بما يدل على رضا الأحرار الدستوريين بنتيجة الانتخابات وعدم صدمتهم بما حدث.

ومهما يكن من أمر، فقد زاد هيكل ما ذهب إليه تأكيدا بما كتبه ردا علىما كانت تردده صحف الوفد نكاية فى الأحرار الدستوريين تحت عنوان "قل موتوا بغيظكم" ، و"كان هنا حزب وكانت هنا جريدة"، فأشار إلى أن حزب الأحرار الدستوريين باق وأن صحيفته باقية. وقد جاءت تلك الكتابات بالنتيجة المرجوة منها، إذ إن معنويات أنصار الأحرار الدستوريين قد ارتفعت وأصبحوا يشعرون وكأنهم هم الفائزون(٣٢)، ومن ثم بدأ الحزب يستعيد توازن.

مما سبق يتضح لنا أن هيكل لو كان قد استسلم وانتابه ما انتاب غيره من الأحرار الدستوريين من شعور ما بقى للأحرار الدستوريين حزب ذو شأن استطاع أن يلعب دورا بارزا فى السياسة المصرية خلال النصف الأول من القرن العشرين.

وقد ظل هيكل يدافع عن الحزب ويعبر عن رؤيته لشئون الحكم خلال وزارة سعد زغلول عام ١٩٢٤ ووزارة أحمد زيور التى تولت الحكم عقب استقالة سعد زغلول على أثر مقتل السردار فى نوفمبر ١٩٢٤ (٣٣). واشترك الحزب بعد ذلك فى الحكم مع حزب الاتحاد

---

(٣٠) المصدر نفسه، ١٩٢٤/١/١٧ (واجبنا لم يتغير ومبدؤنا ثابت).
(٣١) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ص ١٤٧، ١٤٨ .
(٣٢) المصدر نفسه، ص ص ١٤٨، ١٤٩ .
(٣٣) عن تفاصيل موقف هيكل من الوزارتين المذكورتين أنظر : الفصل السادس، ص ص ٢٦٨-٢٧٢، ٣٣٢ - ٣٣٤ .

فى وزارة أحمد زيور الثانية التى تشكلت فى مارس عام ١٩٢٥، وقد تولى هيكل كما هو الحال الدفاع عن سياسة الوزارة بصفة عامة وحزب الأحرار الدستوريين بصفة خاصة، ضد هجمات خصوم الوزارة.

لكن من الجدير بالذكر أن نشير إلى أنه رغم ما كان يوجد بين هيكل وحزبه من اتفاق فى وجهات النظر، فإن ذلك لم يمنع حدوث اختلاف فى بعض الأحيان، وهناك العديد من الدلائل التى تبرهن لنا على ذلك، منها على سبيل المثال لا الحصر، موقفه من ضم إسماعيل صدقى إلى وزارة أحمد زيور الأولى وتوليه وزارة الداخلية، فبعد أيام من تشكيل وزارة أحمد زيور الأولى استقال منها الوزيران الوفديان أحمد خشبة وعثمان محرم لما رأياه من اختلاف سياسة الوزارة عن سياسة سعد زغلول وتسليمها بما لم يسلم به للبريطانيين عقب مقتل السردار. عندئذ بدا متوقعا حل الوزارة للبرلمان الوفدى، حيث إنها إذا تقدمت إليه خذلها،كما بدا اتجاهاً نحو ضم إسماعيل صدقى إلى الوزارة وتوليه وزارة الداخلية. لقد رأى هيكل أن انضمام الأخير للوزارة – وهو صديق للأحرار الدستوريين– مقدمة لا تبشر بخير، وتحدث بذلك إلى حافظ عفيفى همزة الوصل بين الحزب وصحيفة السياسة فكان جوابه أن صدقى ليس عضواً فى الحزب، وبالتالى ليس للحزب سلطان عليه. وسرعان ما ضُم للوزارة وتولى وزارة الداخلية(٣٤).

لقد أثار ذلك فكر هيكل حيث حدث ما لم يكن يتوقعه، وهو يصور لنا ذلك فى مذكراته فيقول : " أشهد لقد كانت هذه أول مرة منذ توليت رياسة تحرير السياسة اضطرب فيها أمام بصيرتى ميزان المنطق، وثبت فيها أمام عينى أقدار الرجال، فأنا أحترم دائماً رأى غيرى ما دام قائماً على الحجة العقلية السليمة، وإن خالف هذا الرأى ما أراه أنا. أما أن ينتقل زيور باشا من معسكر الوفد إلى معسكر محاربى الوفد، وأما أن ينتهز صدقى باشا هذه الفرصة ليقبل الحكم على أنقاض النظام البرلمانى بعد أن كان شريكاً مع ثروت باشا فى تأييده، وأما أن يقف الأحرار الدستوريون من ذلك كله موقف المتفرج المنتظر فذلك ما لم أكن أتصوره بحال"(٣٥).

---

(٣٤) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ص ١٧٧، ١٧٨ . نشر مرسوم ملكى فى ٩ ديسمبر ١٩٢٤ بتعيين إسماعيل صدقى وزيراً للداخلية. دار الوثائق القومية، مذكرات عبدالرحمن فهمى، محفظة رقم ٤، ملف رقم ٢٧ ، ص ٢٧٦٥ .

(٣٥) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ١٧٨ .

ولم يجد هيكل سوى قلة يشاركونه هذا التصور، بل رأى ابتهاجاً في صفوف الأحرار الدستوريين بحجة أنهم قاسوا من حكومة الوفد ظلماً شديداً وأن طغيان البرلمان في عهد سعد زغلول جعل الحياة النيابية كلها عبثاً. غير أن هيكل كانت له رؤية أخرى، وهي أنه كان لمعارضة الأحرار الدستوريين لحكومة سعد زغلول أثرها في الرأى العام، ولو أنها استمرت دورة برلمانية أخرى لكان لها من الأثر ما يراد، فهي إما أن تعدل بسعد زغلول عن طغيانه وتستقيم الحياة النيابية، وفي ذلك كسب للبلاد كبير، وإما أن يستمر الطغيان فيكون الرأى العام هو الذى ينزل بسعد زغلول وحزبه عن مقاعد الحكم "إما أن يُنزع الحكم من سعد عن طريق الإنجليز، وإما أن يرضى خصوم سعد بذلك وأن ينتهزوها فرصة للوثوب إلى الحكم – فذلك ما يجعلني في ريب من أننا سنحقق للبلاد ما تطمع في تحقيقه"[٣٦].

بيد أن هيكل لم يثبت على هذا الرأى، وسبب ذلك يرجع إلى اتهام صحف الوفد للأحرار الدستوريين على أثر تأجيل الوزارة لانعقاد البرلمان شهراً بأن لهم ضلعاً في توجيه هذه السياسة، وكذلك تسلم هيكل لإعلانات القضايا التى رفعتها النيابة في عهد الوزارة الوفدية على صحيفة السياسة، ومن ثم كان تحوله عن موقفه وإعلان تأييده للوزارة الجديدة بعد أن كان يرى أن اشتراك صدقي فيها له عواقب وخيمة[٣٧].

وفي الواقع لم تكن هذه الأسباب هي الأسباب الحقيقة التى كانت وراء تحول هيكل عن موقفه، فهو الذى لم يؤيد الحجة التى استند إليها الأحرار الدستوريون في تبرير ابتهاجهم بما حدث للوفد، وهي ما عانوه من ظلم في عهد وزارة الوفد، فكيف به يغير موقفه لسبب شبيه – وهو تسلمه إعلانات القضايا التى رفعتها النيابة على السياسة في عهد وزارة الوفد – بالسبب الذى استند عليه هؤلاء في تبرير موقفهم مع أنه لم يوافقهم عليه من قبل. أما عن اتهام الأحرار الدستوريين بأن لهم ضلعاً في السياسة الجديدة للوزارة بعد انضمام صدقي لها فقد كان بإمكانه دفع تلك التهم دون أن يؤيد الوزارة الجديدة. وعليه فإن ما حدث من تغير في موقف هيكل إنما يرجع إلى أن الأحرار الدستوريين رأوا ما يوحى لهم بإمكان اشتراكهم في الحكم مع وزارة زيور بعد أن زال كابوس الوفد – وهو ما تحقق بعد ذلك – ومن ثم كان الإيحاء لهيكل بتأييد الوزارة وتعضيدها، ذلك التعضيد الذى لم يكن يستقيم إلا بمعارضة الوفد.

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ص ١٧٨، ١٧٩.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٨٤.

موقفه من الوزارات التى شارك فيها الحزب أو شكلها حتى عام ١٩٤٣* :

نقصد بالوزارات التى شارك فيها الحزب الوزارات التى كُلف بتشكيلها رؤساء الأحزاب الأخرى، أو أشخاص مستقلون واشترك فيها الأحرار الدستوريون. أما الوزارات التى شكلها الحزب فهى التى كلف رئيس الأحرار الدستوريين بتشكيلها.

وقد بلغ عدد الوزارات سواء التى شارك فيها الحزب أو شكلها منذ دخوله السلطة لأول مرة فى عام ١٩٢٥ حتى رأس هيكل الحزب فى عام ١٩٤٣ إحدى عشرة وزارة، وهى: وزارة أحمد زيور الثانية (١٣ مارس ١٩٢٥ - ٧ يونية ١٩٢٦)، وزارة عدلى يكن الثانية (٧ يونيه ١٩٢٦ - ٢١ أبريل ١٩٢٧)، وزارة عبدالخالق ثروت الثانية (٢٥ أبريل ١٩٢٧ - ١٦ مارس ١٩٢٨)، وزارة مصطفى النحاس الأولى (١٦ مارس - ٢٥ يونيه ١٩٢٨)، وزارة محمد محمود الأولى (٢٥ يونيه ١٩٢٨ - ٢ أكتوبر ١٩٢٩)، وزارة محمد محمود الثانية (٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ - ٢٧ أبريل ١٩٣٨)، وزارة محمد محمود الثالثة (٢٧ أبريل - ٢٤ يونية ١٩٣٨)، وزارة محمد محمود الرابعة (٢٤ يونية ١٩٣٨ -١٨ أغسطس ١٩٣٩)، وزارة حسن صبرى (٢٧ يونية - ١٤ نوفمبر ١٩٤٠)، وزارة حسين سرى الأولى (١٥ نوفمبر ١٩٤٠ - ٣١ يوليه ١٩٤١)، وزارة حسين سرى الثانية (٣١ يولية ١٩٤١ - ٤ فبراير ١٩٤٢)[٣٨]. ويلاحظ أن الحزب قد خرج من الوزارتين الأولى والرابعة - وفقاً للترتيب السابق - ولم يكمل معهما حتى النهاية، وهو ما ستتضح لنا أسبابه :

١- وزارة أحمد زيور الثانية (١٣ مارس ١٩٢٥ - ٧ يونية ١٩٢٦) :

على أثر الانتخابات التى جرت فى ١٢ مارس ١٩٢٥ أعلنت الحكومة فى بلاغ رسمى فوزها فى تلك الانتخابات، وأنها بناء على ذلك ستستمر فى الحكم، ثم سارعت بتعديل الوزارة على أساس اشتراك حزب الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد - تأسس فى ١٠ يناير ١٩٢٥ - فيها، فضمت إليها من الدستوريين :عبدالعزيز فهمى رئيس الحزب،

---

* يرجع اختيارنا عام ١٩٤٣ للوقوف عنده إلى أنه العام الذى تولى فيه هيكل رئاسة حزب الأحرار الدستوريين، وبالتالى فقد آثرنا أن نتناول علاقته بالوزارات التى شارك فيها الحزب بعد هذا التاريخ فى العنصر الخاص برئاسته للحزب فى هذا الفصل، إذ إن موقفه سيختلف بالتأكيد عن الفترة السابقة تبعاً لموقعه الجديد فى الحزب.

(٣٨) يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣، ص ص ٢٨٥ ، ٢٩٦، ٣٠٥، ٣١٢، ٣٢١، ٤٠٧، ٤١٠، ٤١٤، ٤٢١، ٤٢٥، ٤٢٩ .

ومحمد على علوبة سكرتيره العام، وتوفيق دوس، ومن الاتحاديين : يحيى إبراهيم، وعلى ماهر، وحلمى عيسى. وصدر مرسوم بتعديل الوزارة على هذا النحو(٣٩).

ووقف هيكل منذ اللحظة الأولى لتشكيل الوزارة موقف المؤيد لسياستها والمدافع عنها ضد خصومها*، فحينما ردد الوفديون عقب الانتخابات وتشكيل الوزارة الجديدة أنه كان لهم بين النواب أغلبية، رد هيكل فى السياسة على ذلك ذاكرا أن تشكيل الوزارة لم يتم إلا بعد إجراء إحصاء رسمى عن نتائج الانتخابات، وأن هذا الإحصاء عرض على الملك فأصدر أمره بتشكيل الوزارة بمقتضاه، وخلص هيكل من ذلك إلى أن الوفديين " لا حق لهم فى الطعن على تقدير الحكومة التى أجرت الانتخابات للأغلبية الحزبية بعدما أقر جلالة الملك هذه الأغلبية الحزبية"(٤٠).

وبالطبع كان دفاع هيكل من منطلق حزبى، إذ إن نتيجة الانتخابات كانت فى صالح الوفد بالفعل، وأبرز ما يدل على ذلك فوز سعد زغلول برئاسة مجلس النواب حينما أخذ المجلس فى انتخابات رئيسه فى ٢٣ مارس ١٩٢٥، فأين إذن الأغلبية التى فازت بها الحكومة فى الانتخابات. هذا وقد اعترف هيكل نفسه فيما بعد عام ١٩٣٨ فى مجلس الشيوخ بأن الأغلبية كانت للوفد (٤١).

وكالعادة واصل هيكل طريقه فى الدفاع عن الوزارة وإجراءاتها غير الدستورية التى أخذ يبررها بشتى الطرق، فحينما قررت حل مجلس النواب الجديد، بعد تسع ساعات من انعقاده، فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ على أثر انتخاب سعد زغلول لرئاسة المجلس(٤٢)، أعلن

---

(٣٩) عبدالعظيم محمد رمضان، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦، ط٢،مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٥٧٩ .

* يلاحظ أن هيكل كان ساخطاً على اشتراك حزبه فى الائتلاف مع الاتحاديين منذ البداية، وكان يرى أن الأحرار الدستوريين إذا ما فازوا فى الانتخابات فإن من مصلحتهم تولى الوزارة وحدهم يؤيدهم نواب حزب الاتحاد، أو يتولى حزب الاتحاد ويؤيده النواب الدستوريون. أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣، ص ٣٣٥ . ومع ذلك اشترك الأحرار الدستوريون مع الاتحاديين فى الحكم. غير أن هذا لم يكن يعنى عدم تأييد هيكل له، بل على العكس فقد مضى فى تأييده حيث كان يرى أن النظام الحزبى يقضى بذلك.

(٤٠) السياسة، ١٩٢٥/٣/١٥ (الوزارة الجديدة).

(٤١) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الثالث عشر، الجلسة الحادية عشرة، ١٩٣٨/٥/٢٤، ص١٧٤ .

(٤٢) عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ١، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٢٧٤ .

هيكل تأييده لهذا الإجراء، مع علمه بمخالفته للدستور الذى يقضى بأن مجلس النواب لا يمكن أن يحل مرتين فى دورة واحدة للسبب ذاته*، وقد ذكر هيكل هذه القاعدة الدستورية لوزير الداخلية – إسماعيل صدقى- الذى استدعاه فور صدور قرار الحل إلى مجلس الوزراء لإقناعه بالدفاع عن تصرف الحكومة(٤٣)، وقد أرجع هيكل هذا التصرف من الوزارة إلى الإجراءات التى قام بها سعد زغلول وأتباعه من النواب والشيوخ يوم افتتاح البرلمان، فهم لم يهتموا بسماع خطبة العرش، كما قاموا بإجراء انتخاب رئيس مجلس النواب على أثر الانتهاء من خطاب العرش مباشرة، على عكس ما هو متبع فى ذلك الشأن، هذا فضلاً عن موقف سعد زغلول من المظاهرات التى قامت بمجرد فوزه بمنصب رئيس المجلس معلنة الولاء له، فهو لم يبد ما يدل من جانبه على الرغبة فى إعطاء الوزارة فرصة للعمل، فجعل ذلك كله موقف الحكومة مستحيلاً، ومن ثم لم يكن أمامها سوى الاستقالة، وقد فعلت هذا فعلاً، غير أن الملك رأى أن علاج تلك الحالة لا يكون بالعودة إلى السياسة القديمة التى جرت على مصر الكوارث – يقصد الإنذار البريطانى إلى وزارة الوفد عام ١٩٢٤ – فرفض الاستقالة وأقر الحكومة على ما طلبت من حل مجلس النواب، وكان هذا فى رأى هيكل هو الحل الحاسم للمسألة(٤٤).

والواقع أن هذه الحجج التى ساقها هيكل ليجعل عمل الحكومة مستساغاً لا تبرر ذلك العمل، فالمفروض – طبقاً للدستور – أن تتقدم الوزارة إلى المجلس فيعطيها ثقته أو يحجبها عنها، وبناء على ذلك يتقرر بقاءها فى الحكم أو تقدمها بالاستقالة إلى الملك، ومن ثم فإن رفع الاستقالة قبل التقدم إلى مجلس النواب يعد إجراء غير صحيح من الوجهة الدستورية. أما القول بأن الملك قد رفض استقالة الوزارة وبالتالى لم يكن هناك مفر من حل المجلس، فإنه من الصعب قبوله من الناحية العقلية، لأن الوزارة لو كانت تريد التخلى عن الحكم حقيقة لما استطاع الملك إجبارها على البقاء فيه، وإلا كان قد أجبر عدلى يكن من قبل على تشكيل الوزارة حينما اعتذر عن تشكيلها عقب استقالة وزارة توفيق نسيم عام ١٩٢٣ .

---

* كانت وزارة أحمد زيور الأولى (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ - ١٣ مارس ١٩٢٥) قد استصدرت مرسوماً فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ بحل مجلس النواب بسبب أغلبيته الوفدية. عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ١، ص ٢٦٣ .

(٤٣) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ص ١٩٠ ، ١٩١ .

(٤٤) السياسة، ١٩٢٥/٣/٢٤ (حل مجلس النواب، على من تقع تبعته).

ويلاحظ أن هيكل فى مذكراته قد أشار إلى الأسباب التى دفعته إلى تأييد الوزارة فيما قامت به رغم علمه بعدم دستوريته، من هذه الأسباب ما طلبه منه البعض من الدفاع عن حل المجلس، وكان بين هؤلاء أصدقاء له ونواب فازوا فى الانتخابات بعد عناء كبير، ومع ذلك راضون عما قامت به الوزارة. ومنها أيضاً الخصومة الحزبية بين الوفد والأحرار الدستوريين والتى لم تكن قد انتهت بعد، وهيكل كان هو حامل لوائها آنئذ، كما كانت صحف الوفد ما تزال مستمرة فى شن اتهاماتها للأحرار الدستوريين[٤٥]، كل ذلك جعل هيكل يقف مؤيداً للوزارة فيما أقدمت عليه من تصرف غير دستورى بشأن مجلس النواب. وهكذا كان يُخالف الدستور ويُدافع عن تلك المخالفات الشائنة من أجل الصداقات الشخصية، وبدافع من الخصومة الحزبية. ومما يجدر ذكره أن هيكل لم يشر فى المذكرات إلى الأسباب التى برر بها ضيع الوزارة -وهى ما قام به سعد زغلول وأتباعه يوم افتتاح البرلمان- لأنها فى الواقع غير مقنعة لمن يقرأها ، وقد ذكرها فى السياسة وقت وقوع الحدث لعدم وجود غيرها مما يدافع به عن الوزارة.

على أية حال ظل هيكل متبعاً لسياسة الدفاع عن الوزارة والوقوف إلى جانبها فيما تقوم به، ولعل أبرز ما يوضح ذلك حينما استصدرت مرسوماً فى ٢٦ مارس عام ١٩٢٥ بوقف جميع عمليات الانتخاب إلى أن يتم تحضير قانون انتخاب جديد، وهو ما كان سبباً فى إبداء الكثير لقلقهم على مستقبل البلاد، فقد كتب شارحاً وجهة نظر الحكومة، وذكر أن القانون الجديد ليس فيه مساس بحقوق البلاد، بل على العكس فيه مصلحتها، حيث وجدت الحكومة أن تجربة الانتخابات الماضية أسفرت عن أن قانون عام ١٩٢٣ كقانون عام ١٩٢٤ لا يقف أمره عند عدم تحقيق النتيجة المرجوة منه تحقيقاً صالحاً، بل يتعدى ذلك إلى تعريض الأمة للاضطراب والفوضى كما يعرض الدستور للخطر، وبين أن هذا السبب هو نفسه الذى تعدل من أجله قوانين الانتخاب فى العالم كله[٤٦].

وواضح هنا تحيز هيكل الظاهر للحكومة، فالهدف الحقيقى لها من التعديل هو وضع قانون يضمن لها الحصول على أغلبية فى الإنتخابات، وهو ما لم يحققه لها القانون الذى أجريت على أساسه الانتخابات الأخيرة.

---

(٤٥) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ١٩١ .

(٤٦) السياسة، ١٩٢٥/٣/٢٩ (المراءون)، ١٩٢٥/٤/٦ (لماذا يعدل قانون الانتخاب).

كان هذا هو موقف هيكل من الوزارة حينما كان هناك اتفاق بين شركاء الحكم من الدستوريين والاتحاديين، وهو موقف -كما اتضح لنا- كله التأييد والمساندة، لكن سرعان ما تحول هذا الموقف إلى نقيضه حينما بدأت تظهر بوادر الخلاف بين حزبى الوزارة، فبدأ هيكل - كما هو معتاد فى الحياة الحزبية وقتئذ - يوجه نقده الخفى لسياسة الوزارة، ذلك النقد الذى ركز فيه على الوزارات التى بيد الاتحاديين، فبينما كان مجلس الوزراء ينظر فى إنشاء مفوضيات جديدة لمصر بالخارج، رأى هيكل أنه لا داعى إلى ذلك، حيث إن مصالح مصر الدولية لم تبلغ حداً أصبح معه ما وجد من المفوضيات غير كاف لسدها[٤٧]، كما أشار إلى ضرورة إصلاح النظام المالى فى البلاد للنهوض بالمشروعات المختلفة التى هى حبيسة الأدراج فى الوزارات بحجة عدم توفر الأموال اللازمة لتنفيذ تلك المشروعات[٤٨]. ثم لم يلبث أن أخذ يتخير فى فطنة ودهاء ميدان المعركة المقبلة بين الحزبين، وهو الدستور، فكتب ينتقد خطة تعديل قانون الانتخاب ويرميها من بعيد بالرجعية لما أشيع عن أن النية متجهة إلى اشتراط حدود مالية خاصة بالنسبة للمرشح للنيابة عن نفسه، إلى جانب بعض الشروط الأخرى، وأشار إلى أن ما يراد إدخاله من تعديل من الممكن أن يستغله خصوم الوزارة ويصمونها من أجله بالرجعية[٤٩]. ولما قيل إن الوزارة تقوم بإعداد مشروع قانون بتعديل قانون العقوبات فى أمر الصحافة والصحفيين من أجل تقييد حرية الصحافة وأنه على وشك الصدور[٥٠]، كتب هيكل مبيناً أن مشروع هذا القانون مخالف للدستور ولقواعد الحرية[٥١]. وقد رأت صحف المعارضة حينئذ أن معارضة هيكل وصحيفة السياسة للوزارة القائمة، والتى يشترك فيها الأحرار الدستوريون، قد أصبحت مساوية لمعارضة المعارضة لها[٥٢].

وتأجج الخلاف بين حزبى الوزارة على أثر صدور كتاب "الإسلام وأصول الحكم" للشيخ على عبدالرازق، القاضى الشرعى بمحكمة المنصورة، والمنتمى إلى حزب الأحرار الدستوريين. وخلاصة ما جاء به، وكان سبباً فى الأزمة التى خرج على أثرها الأحرار

---

(٤٧) المصدر نفسه، ١٩٢٥/٤/١٦ (المفوضيات المصرية).

(٤٨) المصدر نفسه، ١٩٢٥/٦/١٧ (سياسة الإنشاء).

(٤٩) المصدر نفسه، ١٩٢٥/٦/٢٦ (قانون الانتخاب وتعديله)، ١٩٢٥/٧/١٤ (قانون الانتخاب ومخاطر الغلو فيه).

(٥٠) عن التعديلات التى أرادت الحكومة إدخالها انظر : السياسة، ١٩٢٥/٧/١٠ .

(٥١) المصدر نفسه، ١٩٢٥/٧/٦ (الصحافة والصحفيون ماذا يراد بهم؟)، ١٩٢٥/٧/٩ (الصحافة والصحفيون، تعديل قانون العقوبات فى شأنهم).

(٥٢) أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، الحولية الثانية، سنة ١٩٢٥،ط١، القاهرة ١٩٢٨، ص٥٠٥ .

الدستوريون من الحكم ، القول بعدم وجود أساس شرعى للخلافة الإسلامية، حيث إنه لا توجد أية أدلة واضحة فى القرآن الكريم أو السنة تدل على وجود هذه المؤسسة[٥٣]، وقد فسر الكتاب باعتباره هجوماً سياسياً على الملك فؤاد وأطماعه فى الخلافة بعد إلغائها فى تركيا عام ١٩٢٤،مما أدى إلى تعرضه لحملة من الانتقادات من جانب الصحافة الموالية للملك. وجاء رد الفعل بإحالة مؤلف الكتاب إلى هيئة كبار العلماء بتهم عدة، تتمثل فى انحراف آرائه عن الفهم التقليدى لأقرانه، مثل جعله الشريعة الإسلامية مجرد شريعة روحية، وإنكاره للمحتوى السياسى لرسالة النبى "صلى الله عليه وسلم"، وانتقاده للأسس الدينية لخلافة الخلفاء الراشدين[٥٤]. وكان مما أستند إليه فى إحالة على عبدالرازق للمحاكمة أمام هيئة كبار العلماء أنه حاصل على شهادة العالمية، والمادة ١٠١ من قانون الأزهر تقضى بمحاكمة الحاصلين على مثل هذه الشهادة أمام هيئة كبار العلماء فى حالة ارتكابهم أمراً يتنافى مع كرامة شهادتهم الدينية[٥٥].

وقف هيكل خلال هذه الأزمة مناصراً لعلى عبدالرازق بصفة خاصة والأحرار الدستوريين بصفة عامة، ففى اليوم السابق لاجتماع هيئة كبار العلماء لمحاكمة على عبدالرازق، كتب فى السياسة مشيراً إلى أنه لا يوجد فى المادة ١٠١ من قانون الأزهر ما يبيح محاكمة صاحب الكتاب، وشرح وجهة نظر على عبدالرازق، التى تتلخص فى أنه رأى أن الأمم الإسلامية تعددت، وعلى رأس كل منها حاكم سياسى، فدخل فى نفسه الشك فى أن تكون الخلافة ركناً من أركان الإسلام، لذا بحث، فهداه بحثه إلى أن الخلافة نظام سياسى وليست ركناً من أركان الإسلام، فلما خلع الأتراك الخليفة، وأعلنوا الجمهورية، ازداد نتيجة بحثه يقيناً، فأعلنه للناس فى رسالة، ومن ثم فإن المادة التى يراد تطبيقها لا تنطبق فى هذه الحال على على عبدالرازق[٥٦].

وعلى أثر صدور الحكم بإخراج على عبدالرازق من هيئة كبار العلماء، وبالتالى إبعاده من منصبه كقاضى بالمحكمة الشرعية[٥٧]، أوضح هيكل أن ما يترتب على هذا الحكم من نتائج مدنية – فصله من منصبه كقاضى شرعى- إنما يعد مخالفاً للدستور، حيث إن كل

---

(٥٣) على عبدالرازق، الإسلام وأصول الحكم، ط٣، مطبعة مصر، ١٩٢٥، ص ص ١٣ - ١٩ .

(٥٤) ج. جانكونسكى،أ.جرشونى، هوية مصر بين العرب والإسلام ١٩٠٠ - ١٩٣٠، ترجمة بدر الرفاعى، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٩ ، ص ٩٧ .

(٥٥) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ١٩٥ .

(٥٦) السياسة، ١٩٢٥/٨/٤ (إلى حضرات أصحاب الفضيلة المحترمين أعضاء هيئة كبار العلماء).

(٥٧) ج. جانكوفسكى، أ. جرشونى، المرجع المذكور، ص ٩٨ .

وزير مسئول عن موظفيه مسئولية دستورية،وهو مقابل هذه المسئولية مستقل بالنظر فى أمر ترقيتهم وتأديبهم، وأخذ يسائل الحكومة قائلاً : " نريد أن نعرف ويريد أن يعرف العالم هل لمصر نظام هو الدستور تحكم على موجبه أم أن لها غير الدستور نظاماً خفياً تمتد خلال ظلماته أيد تفتك بما قرره الدستور من حقوق ثم يكون لهذا الفتك مقامه واحترامه"(٥٨). هكذا يطالب هيكل باحترام الدستور وما قرره من مبادئ حينما لحق الأذى بالأحرار الدستوريين، أما قبل ذلك حين خالف هؤلاء مع الاتحاديين نصوص الدستور بحل مجلس النواب لم يعترض على ذلك، بل إنه أخذ يدافع عن تصرف الحكومة كما بينا من قبل.

وحدث أن أرسل يحيى إبراهيم، رئيس الوزراء بالنيابة، نسخة الحكم الوارد من هيئة كبار العلماء إلى عبدالعزيز فهمى وزير الحقانية، المسئول عن على عبدالرازق، لتنفيذه، غير أنه رفض تنفيذ ذلك الحكم لصدوره من هيئة يعتقد أنها غير مختصة بالقضاء فى هذا الأمر، ورأى أن يبعث به إلى مستشارى لجنة القضايا ليسأل: هل مثل هذا الحكم مما يجب على وزارة الحقانية تنفيذه أو لا، وهو ما أدى إلى غضب يحيى إبراهيم، فاستصدر مرسوماً بإقالة عبدالعزيز فهمى من منصبه فى ٥ سبتمبر عام ١٩٢٥(٥٩).

لقد رأى هيكل على أثر ذلك ضرورة استقالة الوزيرين الدستوريين فى الوزارة غضباً لكرامة الحزب التى أهينت بإقالة رئيسه، وبالفعل اجتمع مجلس إدارة الحزب* واتخذ عدة قرارات تخلى الحزب بها عن الاشتراك فى الوزارة(٦٠). وأصبح الأحرار الدستوريون بذلك فى صفوف المعارضة.

---

(٥٨) السياسة، ١٩٢٥/٨/١٣ (فصل السلطات وقرار هيئة كبار العلماء)، ١٩٢٥/٨/١٦ (نريد أن نعرف! هل الحكم للدستور).

(٥٩) أوراق د. هيكل، الملف الثالث بعنوان "مجموعة من خطب معالى الرئيس)، من خطاب هيكل فى حفلة تأبين عبدالعزيز فهمى بدار الحزب مساء الأحد ١٩٥١/٤/٢٢، ص ص ١١، ١٢؛ F.O. 407/201, No. 25, Hend. To Chamb. Sept. 11, 1925,Tel. No. 320. عبدالعزيز فهمى، هذه حياتى، تقديم طاهر الطناحى، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، ١٩٦٣، ص ص ١٥٥ ، ١٥٦ ؛ مذكرات عبدالرحمن فهمى، محفظة رقم ٤، ملف رقم ٢٨، ص ٢٩١٢؛ محمد على علوية، ذكريات اجتماعية وسياسية، ص ٢٦٩ .

* كان هيكل ضمن أعضاء مجلس إدارة الحزب، إذ إنه أصبح عضواً به - أى مجلس الإدارة- فى ظل رئاسة عبدالعزيز فهمى للحزب (١٩٢٥ ، ١٩٢٦)،أحمد زكريا، البنى الاجتماعية للأحزاب المصرية، بحث منشور بكتاب الأحزاب المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٦٦ .

(٦٠) السياسة، ١٩٢٥/٩/٩ (حزب الأحرار الدستوريين)؛ محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ص ٢٠٠، ٢٠١ .

٢- وزارات الائتلاف (٧ يونية ١٩٢٦ – ٢٥ يونية ١٩٢٨) :

تشمل وزارات الائتلاف وزارة عدلى يكن الثانية، ووزارة عبدالخالق ثروت الثانية، ووزارة مصطفى النحاس الأولى. وقد كان هيكل ممن أسهموا عقب خروج الأحرار الدستوريين من الحكم فى التقريب بين الأحزاب حتى ائتلفت مع بعضهم البعض،ومن يومئذ لم ينوان فى الدفاع عن الائتلاف، والعمل على استمراره إلى أن تشكلت أول وزارة من وزاراته فى ٧ يونية ١٩٢٦ . ولكى يتضح لنا دور هيكل فلابد من تتبع البداية.

يذكر هيكل أنه كان جالساً ذات مرة بعد خروج الأحرار الدستوريين من الحكم إذ أقبل عليه حفنى محمود – شقيق محمد محمود وكيل حزب الأحرار الدستوريين- وبدأ يحدثه عن التفاهم بين الأحرار الدستوريين والوفد، وكان حفنى محمود آئنذ من أنصار سعد المقربين إليه، فأثار ذلك عجب هيكل لما كان بين الحزبين إلى وقت قريب من خصومة شديدة " ثم كيف ولا يزال سعد وأنصاره يحسبون أنهم الأغلبية، فإذا عادوا إلى الحكم عادوا سيرتهم الأولى"[٦١].ورغم طمأنة حفنى محمود لهيكل فإن الأخير طلب إليه الانتظار إلى أن يعود من سافر من الأحرار الدستوريين إلى أوربا، فيكيف عندئذ الحزب سياسته فى ضوء مبادئه[٦٢].

ومنذ ذلك الوقت ظهرت العديد من العوامل التى ساعدت على تقريب الصفوف، إذ أخذت الصحف الحزبية تخفف وطأتها تدريجياً على خصومها الحزبيين، واتجهت إلى مهاجمة دكتاتورية الوزارة[٦٣]، وزار مصطفى النحاس قطب الوفد صحيفة السياسة فى ٤ نوفمبر ١٩٢٥ واجتمع بهيكل ومحمود عزمى، ودار الحديث حول إيجاد طريقة يقضون بها على قانون الجمعيات السياسية[٦٤]، وكانت الوزارة قد أصدرته فى ٢٧ أكتوبر ١٩٢٥ .

لقد انتهت هذه العوامل بالأحزاب – الوفد،و الأحرار الدستوريين،والوطنى – إلى الاتفاق مع بعضها البعض، وكان أساس هذا الاتفاق اعتبار حل مجلس النواب يوم انعقاده فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ باطلاً، وضرورة عودة هذا المجلس إلى الانعقاد[٦٥]. هكذا نرى الأحرار الدستوريين يقرون ببطلان حل مجلس النواب، مع أنهم كانوا مشتركين فى حله،

---

(٦١) المصدر نفسه، ص ص ٢٠٣ ، ٢٠٤ .
(٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٤ .
(٦٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٧ .
(٦٤) أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣، ص ٣٤٨ .
(٦٥) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ٢٠٨ .

وكان هيكل على رأس المؤيدين لهم، والذى يستنتج من ذلك هو أن موقفهم الجديد لـــم يكـــن بدافع الحرص على الحياة النيابية، والذى يزيد هذا تأكيداً أنهم فى عام ١٩٢٨ لـــم يتـــأخروا عن ايقاف هذه الحياة لمدة ثلاثة أعوام قابلة للتجديد(٦٦).

وبصفة عامة، أخذ هيكل يدافع عما تقوم به الأحزاب المؤتلفة من أجل إعادة الحيـــاة النيابية، فأمام إصرار الوزارة على إجراء الانتخابات رغم قرار الأحزاب المؤتلفـــة فـــى ٢٩ يناير ١٩٢٦ بمقاطعتها، كتب منتقداً الوزارة لإصرارها على موقفها رغم المظـــاهر العديـــدة التى دلت على حرص الأمة على مقاطعة الانتخابات(٦٧)، ولما قيل إن الحكومة تفكر فى منـــع انعقاد المؤتمر الذى دعت إليه الأحزاب للنظر فى أحوال البلاد، أشار إلى أن هـــذا المؤتمـــر سينعقد سواء أرادت الحكومة أم لم ترد، لأن انعقاده فى دائرة القانون، ومحاولة منعـــه تعـــدٍ على الدستور وما قرره من حقوق(٦٨).

وفى أثناء الحملة الانتخابية التى سبقت انتخابات مجلس النـــواب فـــى مـــايو ١٩٢٦ حرص هيكل – وقد كان أحد المرشحين فى الانتخابات عـــن الائتـــلاف – علـــى أن يظـــل الائتلاف قوياً، وألا يحدث ما يؤثر عليه بسبب الرغبة فى الوصول إلى كراســـى البرلمـــان، فحينما وقع الخلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين بسبب ترشيح كل حزب مرشحين له فـــى الدوائر الانتخابية المخصصة للحزب الآخر خلافاً لما اتفق عليه، حاول هيكل التغلـــب علـــى ذلك الخلاف، بأن عرض فكرة على الوفد خلاصتها أن الخارجين على قرار الأحزاب إذا لـــم يتنازلوا عن الترشيح ففى الإمكان محاربتهم بسلاح آخر، وهو أن يقوم من أعضـــاء الوفـــد أشخاص من ذوى المكانة البارزة ويذهبون إلى حيث مرشح حزب الأحرار الدستوريين الـــذى ينافسه المرشح الوفدى ثم يقومون بإلقاء الخطب ضد مرشح حزبهم الخارج على الائتـــلاف، وهذا نفسه يقوم به الأحرار الدستوريون فى الدوائر المخصصة للوفد، وبذا يعلم النـــاخبون أن

---

(٦٦) شهدى عطية الشافعى، تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٦، ط١، مطبعة أطلـــس، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٦٥ .

(٦٧) السياسة، ١٩٢٦/١/٣١ (قرار الأحزاب المؤتلفة مقاطعة الانتخابات وعقـــد مؤتمـــر قومـــى) ويلاحظ أن هيكل كان ضمن الذين أمضوا البيان الذى أصدرته الأحزاب المؤتلفة متضمناً لقـــرار مقاطعة الانتخابات وعقد مؤتمر وطنى عام .عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـــ١، ص ٣١٥ .

(٦٨) السياسة، ١٩٢٦/٢/٣ (هل تمنع الحكومة انعقاد المؤتمر؟!).

المرشح الائتلافى هو الذى يجب أن ينتخب[٦٩]. وكان هيكل حريصاً فى كل خطبة بالدائرة التى رشح فيها عن الأحرار الدستوريين – دائرة الجمالية- فى التأكيد على ضرورة الائتلاف، حيث فيه مصلحة كبرى للبلاد، وعلى أنه سيكون دائماً مؤيداً لهذا الائتلاف دون أن تعنيه نتيجة الانتخابات فى أية دائرة من الدوائر[٧٠]. **وبالفعل لم يغير عدم نجاحه من تأييده** للائتلاف بكل قوة[٧١] وهو ما سيتضح لنا بعد قليل:

أ- وزارة عدلى يكن الثانية (٧ يونية ١٩٢٦ – ٢١أبريل ١٩٢٧):

على أثر الانتخابات التى فازت فيها الأحزاب المؤتلفة تقدمت وزارة زيور الثانية باستقالتها فى ٧ يونية ١٩٢٦ وتشكلت أولى وزارات الائتلاف برئاسة عدلى يكن من الوفد والأحرار الدستوريين دون أن يشترك فيها الحزب الوطنى – رغم دوره البارز فى الائتلاف الذى أعاد الحياة النيابية – لتمسكه بمبدأه بألا يتولى الحكم مع وجود الاحتلال[٧٢].

لقد وقف هيكل بجانب الوزارة يساندها منذ تسلمها لمقاليد الحكم، ففى اليوم التالى لتشكيلها – ٨ يونية ١٩٢٦ – كتب يدعو لتأييدها على اعتبار أنها وزارة قومية مؤيدة من الأحزاب المؤتلفة، وبين أنها إذا لم تلق التأييد الصريح لن تستطيع التغلب على المصاعب الكثيرة التى خلفتها وزارة زيور[٧٣]، كما استنكر ما يشيعه خصوم الوزارة من برم الناس بها، وبين أنها تنال تأييد الجميع، وطالب هيكل هؤلاء بالرجوع عن خطتهم التى وصفها بأنها خطة خائبة " أفلا يرى الرجعيون وهذه هى الحال أن آمالهم خائبة وأن خيراً لهم أن يعدلوا عن هذه المهازل الصبيانية"[٧٤]. ولما أشاع الاتحاديون على أثر الجلسة السرية لمجلس النواب فى ١٧ يناير ١٩٢٧ أن هذه الجلسة إنما عقدت لتقرير الاعتمادات اللازمة لمصاريف جيش الاحتلال بناء على طلب المندوب السامى البريطانى – لويد Lloyd – إلى سعد زغلول رئيس المجلس، أخذ هيكل يفند تلك المزاعم ويثبت عدم صحتها، وأوضح أن خصوم الوزارة لا يقصدون من سياستهم هذه إلا تنفير الناس من الدستور والحياة النيابية

---

(٦٩) دار الوثائق القومية، محافظ تقارير الأمن، المجموعة الثانية، محفظة رقم ٣، تقارير أمن ١٩٢٦، ١٩٢٧، مذكرة بتاريخ ١٩٢٦/٤/٢٣ .

(٧٠) السياسة، ١٩٢٦/٤/٢٧ (فى دائرة الجمالية)، ١٩٢٦/٥/٢٣ (كلمة شكر إلى ناخبى دائرة الجمالية).

(٧١) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ٢١٧ .

(٧٢) عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ١، ص ص ٣٢٤ - ٣٢٧ .

(٧٣) السياسة، ١٩٢٦/٦/٨ (الوزارة الجديدة وزارة قومية يجب تأييدها).

(٧٤) المصدر نفسه، ١٩٢٦/١١/٢٢ (آمال خائبة).

حتى لا يكونوا على استعداد دائم للدفاع عنها[٧٥].

ومن الجدير بالذكر أن هيكل لم يكن يدافع عن الوزارة فقط ضد خصومها، وإنما كان فى الوقت ذاته يطالبها ويطالب البرلمان – من آن لآخر – بالإصلاح فيما كان يراه من أوجه القصور فى اختصاصات كل منهما[٧٦]. وظل على موقفه هذا من الوزارة إلى أن قدمت استقالتها فى ١٩ إبريل ١٩٢٧ [٧٧].

ب- وزارة عبدالخالق ثروت الثانية (٢٥ أبريل ١٩٢٧ – ١٦ مارس ١٩٢٨) :

لم يكتمل تشكيل هذه الوزارة – التى خلفت وزارة عدلى يكن الثانية – إلا بعد يومين من تكليف عبدالخالق ثروت بمهمة تشكيلها كادت خلالها أزمة تعيين "وزير دستورى" للحربية أن تعصف بها، فقد رشح الدستوريون حافظ عفيفى للمنصب، وقبله عبدالخالق ثروت وسعد زغلول زعيم الأغلبية، بيد أن الملك فؤاد لم يوافق عليه[٧٨] لما كان له من جهود فى سبيل إعلان الدستور كانت تتعارض مع رغبات الملك[٧٩]، فاعترض حزب الأحرار الدستوريين على هذا التدخل، واحتج عليه فى بيان له أصدره عقب تشكيل الوزارة[٨٠].

أما عن هيكل وموقفه فنجد أنه كحزبه لم يرضه ما حدث، ورأى أنه كان يلزم على عبدالخالق ثروت أن يتمسك بتعيين حافظ عفيفى، غير أن الأخير لم يرد أن يوجه هيكل فى السياسة أى نقد لرئيس الوزراء إبقاء على الائتلاف[٨١]، وبالفعل لم يوجه هيكل أية انتقادات إلى عبدالخالق ثروت.

---

(٧٥) المصدر نفسه، ١٩٢٧/١/٢٣ (سياسة الأكاذيب ماذا يقصد الرجعيون منها).

(٧٦) المصدر نفسه، ١٤،١/١٩٢٧ (البرلمان والعمل التشريعى).

(٧٧) عن أسباب هذه الاستقالة انظر : يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣، ص ص ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

(٧٨) F.O. 407/221, Enc. in No. 25, Egyptian Personalities, April 16, 1937؛ أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣ ، ص ٣٥٣.

(٧٩) عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ١، ص ٣٣٥ .

(٨٠) السياسية، ١٩٢٧/٤/٢٧ (حزب الأحرار الدستوريين وتشكيل الوزارة الجديدة).

(٨١) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ٢٣٠ .

وبانتهاء تلك الأزمة ورغبة فى الإبقاء على الائتلاف أخذ هيكل فى كتاباته يشيد بسياسة الوزارة وبأعمالها، ويدفع عنها تهم خصومها الاتحادين، فحينما زعمت صحيفة الاتحاد – لسان حال حزب الاتحاد – بعد انتهاء أزمة الجيش[٨٢] أن الحكومة المصرية سلمت بمطالب البريطانيين على طول الخط، رد على ذلك مشيرا إلى أن الصحيفة المذكورة إنما ترغب فى محاربة الوزارة فلا تجد سوى الكذب والتهم التى لا أساس لها[٨٣]، كما فند ما ذهبت إليه الصحيفة نفسها عقب الإعلان عن سفر عبدالخالق ثروت لمرافقة الملك فؤاد إلى أوربا صيف ١٩٢٧ من أن رئيس الوزراء إنما فر من ميدان السياسة المصرية من غير أن يعلن الوثائق التى تم الاتفاق على موجبها بين بريطانيا ومصر بشأن أزمة الجيش[٨٤]، فذكر أن رئيس الوزراء فى بيانه الذى ألقاه فى البرلمان كان قد أشار إلى استعداد حكومته لإذاعة ما تضمنته الوثائق بعد تمام الاتفاق مع الحكومة البريطانية، كما أن الأخيرة فى بيانها بمجلس العموم البريطانى نوهت هى الأخرى إلى استعدادها لإذاعة الأمر نفسه بعد تمام الاتفاق مع الحكومة المصرية، وذهب إلى أنه بناء على ذلك يمكن تفسير إرجاء نشر الوثائق المشار إليها بالأمل فى الوصول إلى تفاهم أكثر أثناء الزيارة الملكية يتمكن الطرفان معه من الوصول إلى الاتفاق المطلوب[٨٥].

على الجانب الآخر لم يكن هيكل يمتنع عن نقد الوزارة إذا ما رأى ما يستوجب النقد، وكان يبدى رأيه صراحة فيما يرى منها من تقصير فيه، ويطالبها بالإصلاح، فحينما أعلنت منعها سفر المحمل إلى الأراضى المقدسة فى مايو ١٩٢٧ [٨٦] وأن الحجاج المصريين قد يتعرضون للخطر فى حالة سفرهم وأن من أراد السفر فعلى مسئوليته، طالبها هيكل بعدم التنحى عن حماية الحجاج الذين كانوا قد سافروا قبل هذا الإعلان، وكذا الذين أخذوا أهبتهم للسفر وأصبح متعذرا عليهم العدول عنه، وأشار إلى أن هذا من أولى واجباتها

---

(٨٢) عن تفاصيل تلك الأزمة انظر : الفصل الخامس، ص ص ٢٢٦، ٢٢٧ . جدير بالذكر أن هيكل قد خانته الذاكرة عند الحديث فى مذكراته عن تلك الأزمة،فالواضح من روايته عنها أنها انتهت فى عهد وزارة عدلى يكن الثانية. محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ . والواقع أنها امتدت إلى عهد وزارة عبدالخالق ثروت.

(٨٣) السياسة، ١٩٢٧/٦/١٦ (الصحف المعارضة وحل الأزمة الأخيرة).

(٨٤) الاتحاد، ١٩٢٧/٦/٢٢ (الفرار من معارضة الأمة بما اشتملت عليه الوثائق الخاصة بأزمة الجيش).

(٨٥) السياسة، ١٩٢٧/٦/٢٤ (سفر ثروت باشا مع جلالة الملك كيف كتب به الرجعيون).

(٨٦) عن أسباب منع الحكومة لسفر المحمل فى العام المذكور راجع : السياسة، ١٩٢٧/٥/١٣ (الحج فى هذا العام).

التى لا يجب التخلى عنها[٨٧]. أيضا لما جاءت الأنباء بأن الحكومة البريطانية قامت بالاشتراك مع حكومة السودان بتقديم مذكرة إلى حكومة الحبشة بإنشاء خزان لحجز ثلاثة مليارات ونصف مليار متر مكعب من المياه فى بحيرة تسانا الواقعة فى الأراضى الحبشية وذلك لتنظيم مياه الرى فى السودان ومصر، وجه هيكل اللوم للحكومة المصرية لتقاعدها وعدم اشتراكها فى مثل هذه المشروعات التى فيها مساس بمصر[٨٨].

وقد جاءت وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ لتؤكد على حرص هيكل على الائتلاف ومؤازرته، ذلك الحرص الذى ظهر جليا فى مقالاته التى نفى فيها إمكانية حدوث ما ذهبت إليه الصحف البريطانية بخصوص ما يمكن أن تتركه وفاة سعد زغلول من أثر فى السياسة المصرية كاستقالة الوزارة أو حدوث انقسام فى الصفوف، مشيراً إلى أن ذهاب سعد زغلول لم يزعزع من الائتلاف، بل إنه سيزداد قوة وتمكيناً، وأن موت رئيس الوفد لا يعنى موت سياسة الائتلاف التى رسمها بل يعنى تقديسها والتضامن لتنفيذها[٨٩].

ويبدو أن ما توقعته الصحف البريطانية كان حقيقة، فسرعان ما اهتزت أركان الائتلاف، وكانت البداية حينما لاحظ الأحرار الدستوريون أن استقبال عبدالخالق ثروت عند عودته من بريطانيا – حيث يجرى محادثاته مع الخارجية البريطانية – لافتتاح الدورة البرلمانية الجديدة فى نوفمبر ١٩٢٧ لم يكن استقبالا حماسيا على النحو الذى كان متوقعا لو أن سعد زغلول على قيد الحياة، ولما لم يكن لدى الأحرار الدستوريين دليل مادى يجعلهم يكاشفون شركاءهم فى الائتلاف بحقيقة أمرهم، فقد مضى هيكل فى تأييد الائتلاف وحكومته، لكنه ازداد تأييداً لعبدالخالق ثروت شخصيا لأنه – كما يقول – " علم هذا الائتلاف، ولأنه كان صديق الأحرار الدستوريين، لهذا وذاك كنا نتوقع أنه إذا هبت الريح ضد الائتلاف كان ثروت باشا هدفها، فإذا لم نبلغ فى تأييده غاية المدى، وإذا تركناه عرضة للأعاصير، عصفت هذه الأعاصير بالائتلاف، وتعرض الأحرار الدستوريون لما يتعرض له ثروت باشا من نتائج فض الائتلاف"[٩٠].

---

(٨٧) المصدر نفسه، ١٩٢٧/٥/١٥ (الحكومة والحج، وجوب حماية الحجاج المصريين).

(٨٨)المصدر نفسه، ١٩٢٧/٨/٢٣ (الحكومة وسياسة مياه النيل).

(٨٩) السياسة الأسبوعية، ١٩٢٧/٨/٢٧ (سعد زغلول، الأمة رجل واحد فى المصاب به رجل واحد فى الدفاع عن سياسته) ؛ السياسة، ١٩٢٧/٨/٢٧ (سياسة مصر بعد سعد هى سياسة الائتلاف الذى رسمه سعد).

(٩٠) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ص ٢٣٢، ٢٣٣ .

وبمرور الوقت أخذت تظهر مظاهر جديدة فى مناقشات البرلمان وصحف الوفد تدل على أن هناك ما ينخر فى جدار الائتلاف، عندئذ طلب هيكل من حافظ عفيفى – مدير السياسة- إقناع الحزب بأن تكشف الصحيفة القناع عما يدور وراء الكواليس، غير أن حافظ عفيفى طلب منه التريث حتى لا يأتى انهيار الائتلاف من جانب الأحرار الدستوريين. ولم يمض كثيرا من الوقت حتى أخبر حافظ عفيفى هيكل باتفاقه مع إسماعيل صدقى ومحمود عبدالرازق على مكاشفة النحاس – كان قد أصبح رئيسا للوفد خلفا لسعد زغلول – بحقيقة الموقف فى أمر الائتلاف، إذا أن لديهم معلومات أكيدة بأن مكرم عبيد كان يحرص يوم عودة عبدالخالق ثروت لافتتاح الدورة البرلمانية على إساءة استقباله، والائتلاف بالطبع لا يقبل مثل هذه المناورات، كما لا يقبل المظاهر التى تبدو فى جلسات البرلمان، ومقالات الصحف المنتمية إلى الوفد، عندئذ كتب هيكل مقالا عنوانه " نريد ائتلافا خالصا وأساس الائتلاف الخالص الصراحة"(٩١).

لقد كان هذا المقال بمثابة الدور الأول* من أدوار انهيار الائتلاف رغم تأكيد هيكل بعده مباشرة – على أثر ما أشاعته بعض الصحف من أن الائتلاف قد اصبح واهناً – على قوة الائتلاف وتأييد جميع الأطراف له(٩٢). ولم يمض إلا القليل حتى لحق به الدور الثانى، وكانت البداية بعد رفض مجلس الوزراء لمشروع الاتفاق الذى انتهى إليه عبدالخالق ثروت مع تشمبرلن Chamberlain وزير الخارجية البريطانية كأساس لمعاهدة بين مصر

---

(٩١) المصدر نفسه، ص ص ٢٣٣، ٢٣٤ .

* يرى د. عبدالعظيم رمضان أن هذا الدور بنى بصفة رئيسية على أساس عدم استقبال عبدالخالق ثروت استقبالا حماسيا، وهو فى رأيه أساس واه لعدة أسباب : أولا - لأن ثروت لم يكن من الزعماء الذين يتمتعون بحظوة كبيرة بين الجماهير، بل أنه كان من الشخصيات غير المحبوبة لدوره فى قمع التحركات الشعبية عام ١٩٢١،ولدوره بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ فى تشكيل لجنة لوضع الدستور على غير رغبة الأمة. إذن فلم تكن بأحد من ذوى النفوذ فى الوفد حاجة ليخفف من حماس الشعب للقاء ثروت حين عودته من أوربا. ثانيا - أن الأمة كانت بعد وفاة سعد زغلول متشحة بالسواد زاهدة فى الاحتفالات، معنى ذلك أن الظرف نفسها لم تكن لتسمح للأمة بأن تقيم فى مأتم زعيمها عرسا لثروت. عبدالعظيم محمد رمضان، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦، ص ص ٦٦٥ ، ٦٦٦ . وفى رأينا أن عدم استقبال ثروت استقبالا حماسيا لم يكن هو الأساس الوحيد الذى بنى عليه هذا الدور من أدوار انهيار الائتلاف، وإنما كان واحدا ضمن عدة أسس كالمظاهر التى بدت فى البرلمان ومقالات الصحف ذات الميول الوفدية، وكل ما فى الأمر أنه كان الأول فى هذه الأسس من حيث الظهور. وحتى إذا سلمنا بأنه كان الأساس الرئيسى فإنه ليس أساس واه، فثروت إذا كان قد كره من الأمة من قبل، فمن المؤكد أن هذا الكره قد زال - على الأقل بعد ائتلاف الأحرار الدستوريين مع الوفد - وإلا لما قبل الوفديين، وهم زعماء الأمة، العمل تحت رئاسته.

(٩٢) السياسة، ١٩٢٧/١٢/٢١ (قوة الائتلاف غاية كل مخلص).

وبريطانيا، فبعد أن أبلغ عبدالخالق ثروت قرار الرفض إلى المندوب السامى البريطانى انصرفت بعض الصحف التابعة للوفد إلى الحديث عن عبدالخالق ثروت والمشروع الذى وضعه، وما إذا كان يحقق الاستقلال أولا يحققه، وماذا كان رأى سعد زغلول فيه، كل هذا بلهجة مثيرة للعواطف. عندئذ أخذ هيكل ينتقد تلك الأحاديث، مشيراً إلى أنه كان ممكناً أن يكون لها محل لو أن عبدالخالق ثروت أبدى رأياً غير ما رآه زملاؤه الوزراء، أما وهذا لم يكن الواقع " فلسنا ندرى سبب هذه الحملة المثيرة التى تباعد بها أصحابها عن الموقف السياسى الحقيقى وأخذوا جانبا من جوانب ماضية* لا علاقة لها بالوقت الحاضر"[٩٣]. وبين هيكل أنه سواء كان مشروع عبدالخالق ثروت محقق لما تريده البلاد أو غير محقق، فهو لم ترتبط به البلاد،ومن ثم فلا داعى للضجة التى تثار فى الوقت الذى تحتاج مصر فيه إلى تضافر الجهود[٩٤].

ورغم دعوة هيكل هذه والتى دعا فيها إلى عدم إثارة القلائل وتضافر الجهود، نجد أنه منذ تلك الدعوة لم يكف هو فى مقالاته عن مهاجمة الائتلاف من طرف خفى، فعلى أثر نشر وثائق محادثات ثروت – تشمبرلن نشر هيكل مقالا يشير فيه إلى أن المحادثات المذكورة أكسبت البلاد خطوات جديدة على كل ما سبق من المشروعات البريطانية، كما أنها تقدمت فى بعض المسائل على المشروع الذى تقدم به الوفد المصرى للجنة ملنر Milner عام ١٩٢١، وأخذ يعدد الخطوات الجديدة فى مشروع الاتفاق[٩٥]. ولما ردت صحيفة البلاغ الوفدية على ذلك بأن السياسة بمقالها هذا إنما أرادت النيل من مشروع سعد زغلول لمصلحة عبدالخالق ثروت، ذكر هيكل أنه لم يقصد ذلك، وإنما قصد بالمقارنة التى عقدها بين المشروع الأخير وما سبقه من مشروعات أن يبين أن مجهودات البلاد فى السنوات الأخيرة قد أدت بها إلى كسب أشياء كانت لا تطمع فيها فى الماضى، كما أنها فى مسائل أخرى لما تصل إلى ما كانت تطمع فيه[٩٦].

والواقع أن هيكل كان يقصد ما ذهبت إليه البلاغ، وهو الترويج لمشروع عبدالخالق ثروت، وإلا فما الفائدة من وراء بيانه أن البلاد حققت أشياء كانت لا تطمع فيها من قبل.

---

* كانت أحاديث الصحف الوفدية قد تضمنت الحديث عن مشروع سعد – ملنر عام ١٩٢١ .

(٩٣) السياسة، ١٩٢٨/٣/٨ (الحكمة والتضامن أولى من حملات طائشة لا تضر غير مصر).

(٩٤) المصدر نفسه.

(٩٥) المصدر نفسه، ١٩٢٨/٣/١١ (وثائق المفاوضات وما فيها، خطوات جديدة ولكنها لا تحقق الاتفاق).

(٩٦) المصدر نفسه، ١٩٢٨/٣/١٢ (نريد قوة وتماسكا للتغلب على الموقف السياسى الحاضر).

ومنذ ذلك الوقت، أخذت الصحيفتان – السياسة والبلاغ – تتبادلان التهم والانتقادات اللاذعة، لكن من اللافت للنظر أن هيكل الذى هاجم الائتلاف من طرف خفى بمقالاته التى نشرها بالسياسة عقب نشر وثائق المفاوضات، لم يكن هو الذى بدأ هذا الدور من أدوار انهيار الائتلاف، وإنما صحف الوفد هى التى بدأته حينما انصرفت – بعد أن أبلغ عبدالخالق ثروت قرار مجلس الوزراء برفض مشروع الاتفاق إلى المندوب السامى البريطانى – إلى الحديث عن عبدالخالق ثروت والمشروع الذى وضعه، وما إذا كان يحقق الاستقلال أم لا يحققه. ومن ثم فهجوم هيكل لا يمكن تفسيره سوى بأنه كان قد فاض به الكيل من تصرفات الوفديين وصحافتهم. وكان من نتيجة ذلك عدم موافقته على اشتراك الحزب فى وزارة النحاس التى كلف بتشكيلها على أثر تقديم عبدالخالق ثروت لاستقالة وزارته فى ٤ مارس ١٩٢٨ .

وقد برر هيكل موقفه من مسألة اشتراك الحزب فى الوزارة بأنه مراعاة للمصلحة الوطنية العامة أولا ثم المصلحة الحزبية ثانياً. وفى شرحه للحجة الأولى، أشار إلى أن المذكرة البريطانية * تقتضى عدم اشتراك الأحرار الدستوريين فى الحكم، فالأغلبية قد تستطيع حل الأزمة القائمة بين مصر وبريطانيا وإزالة أثر هذه المذكرة الماسة بسيادة مصر بدرجة كبيرة، وقد لا تستطيع ذلك، فإن هى استطاعت وحدث التفاهم بينها وبين بريطانيا، لم يكن هناك حاجة إلى إفساد النظام النيابى بأن تشترك فى الحكم أقلية من غير ما يوجب ذلك، أما إن لم تستطع الأغلبية حل الأزمة وترتب على هذا ما يقتضى الاصطدام بالبريطانيين، فإن الأحرار الدستوريين يستطيعون يومئذ وهم فى خارج الحكم السعى فى إيجاد حل لا يترتب عليه هدم الحياة الدستورية، أما إن اشتركوا فى الحكم ووقع الاصطدام بين الحكومتين المصرية والبريطانية، وتغلبت القوة على الهيئتين المؤتلفتين دفاعاً عن الدستور، فسيترتب على هذا أن تجىء حكومة قد يكون أول عمل لها تعطيل الحياة الدستورية. وبالنسبة للحجة الثانية – المصلحة الحزبية – فقد بين هيكل أن حزب الأحرار الدستوريين قد أصابه التفكك منذ اشتراكه فى الحكم، كما أن مطالبه من حزب الوفد المؤتلف معه لم تكن تقابل بشكل لائق[٩٧]. وقد أدلى هيكل برأيه هذا فى مجلس إدارة الحزب أثناء

---

* فى نفس اليوم الذى قدم فيه عبدالخالق ثروت استقالته وجه اللورد لويد المندوب السامى البريطانى مذكرة إلى الحكومة المصرية بسحب مشروع قانون الاجتماعات من البرلمان بحجة أنه يعرض سلامة الأجانب للخطر. وقد كان من شأن هذا القانون إزالة القيود التى فرضت على حرية الاجتماع بموجب قانون الاجتماعات العمومية والمظاهرات الذى سن فى عام ١٩٢٣ .

(٩٧) الأهرام، ١٩٢٨/٣/١٧ (عندالأحرار الدستوريين، تصحيح ودفع لبس). من الجدير بالذكر أن حجج هيكل هذه أرسل بها إلى صحيفة الأهرام تصحيحاً لما كانت نشرته من أنه – أى هيكل –=

انعقاده لبحث تلك المسألة، فأيده بعض الأعضاء بينما عارضه آخرون، وانتهى النقاش برجحان كفة راغبى الاشتراك فى الوزارة بصوت واحد فقط[٩٨]، وعليه فقد اشترك الحزب بعدد من أعضائه فى الوزارة النحاسية الأولى التى عهد إلى زعيم الوفد بتشكيلها فى ١٦ مارس ١٩٢٨ .

ج- وزارة مصطفى النحاس الأولى (١٦ مارس - ٢٥ يونية ١٩٢٨) :

مع أن هيكل يشير فى مذكراته إلى أنه بعد أن رجحت كفة الرأى القائل بالاشتراك فى الوزارة - والذى كان هو فى الجانب الآخر منه - وجب عليه كرئيس تحرير للسياسة أن يقف بجانبه ولا يحيد عنه[٩٩]، فإنه فى الواقع لم يدخر جهداً فى العمل على القضاء على الائتلاف مع وزارة مصطفى النحاس، وهو ما تدل عليه مقالاته بالسياسة التى امتلأ أغلبها بالانتقادات لأعمال الوزارة وأقوال وزرائها، فحينما نشرت صحيفة الماتان Le Matin الفرنسية حديثاً لواصف غالى وزير الخارجية يذكر فيه أنه لا مسوغ للهجة الشديدة التى اعتادت بريطانيا على استعمالها منذ رفض مشروع اتفاق عبدالخالق ثروت، حيث إن مصر لا تؤاخذ باستقالة رئيس الوزراء السابق الذى باشر المفاوضات من تلقاء نفسه، رأى هيكل أن هذا التصريح ماس بعبدالخالق ثروت دون مبرر، وبالتالى أخذ يعتب على وزير الخارجية قوله، وأشار إلى أنه - أى هيكل- لا يستطيع أن يسكت على مثل هذه الإهانات التى تلحق بأمثال عبدالخالق ثروت[١٠٠]، والذى يلاحظ هنا أن هيكل كان كالذى يتصيد الأخطاء للآخرين، فى الوقت الذى لم يكن قد مضى على الوزارة فى الحكم سوى بضعة أيام.

=يرفض الاشتراك فى الوزارة لغير سبب سوى اختلاف وجهة نظر الأحرار الدستوريين عن وجهة نظر الوفد فى بعض المسائل وعدم استطاعة الأولون الدفاع - سواء فى البرلمان أو خارج البرلمان- عن رأيهم بسبب وجود الائتلاف. وقد رأى هيكل أن فى هذا تحريف ويشوه فكرته فأرسل إلى الأهرام ما ذكرنا فى المتن. الأهرام، ١٩٢٨/٣/١٧ . ويذكر أحمد شفيق أن حزب الأحرار الدستوريين أذاع بعد كلمة الأهرام نشرة أشار فيها إلى أن ما نشرته الأهرام على لسان أحد أعضاء الحزب- يقصد هيكل - عن جلسة الحزب فيه تحريف ولا يمكن نشر المحضر لسريته . أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، الحولية الخامسة، سنة ١٩٢٨، ط١، القاهرة، ١٩٣٠، ص ١٨٠ .

(٩٨) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ٢٣٧ .

(٩٩) المصدر نفسه.

(١٠٠) السياسة، ١٩٢٨/٣/٢٦ (ما شأن استقالة ثروت باشا بالموقف الحاضر).

ولم يكد يمضى على إقناع النحاس لوزير المالية محمد محمود بسحب استقالته – التى قدمها اعتراضاً على خطة رئيس الوزراء فى معالجة أزمة قانون الاجتماعات * – عدة أيام،حتى نشر هيكل بالسياسة ما أشار خلاله إلى أن هناك وثيقة أرسلها النحاس إلى تشمبرلن يشكره فيها على روح التفاهم التى أبداها فى حل الأزمة الأخيرة، وأوضح أن هذه الرسالة أثارت عاصفة من الضحك فى مجلس العموم البريطانى، وطلب إلى رئيس الوزراء نشر تلك الرسالة حتى يطمئن إلى أن الحكومة ما تزال متمسكة بوجهة نظرها التى أعلنتها أثناء الأزمة(١٠١).

ورغم حملة هيكل السافرة على الوزارة وأسلوبه المستفز لها، فإنه كثيراً ما كان يردد أن الائتلاف قائم، وذلك رداً على الصحف التى أخذت تتهم الأحرار الدستوريين بالعمل على هدم الائتلاف. وهذا الأسلوب المتناقض الذى سلكه هيكل فى تعامله مع حكومة الائتلاف كان سبباً فى وصف صحيفة كوكب الشرق الوفدية له بأنه " ذئب مستتر تحت جلد الحمل" و "خصم مشتمل ثوب الصديق"، وذهبت الصحيفة إلى أنه كان أولى به أحد أمرين : إما أن يهجر تحرير السياسة المعدودة على الرغم منه صحيفة حزب مؤتلف مع الأكثرية مادام رأيه على النقيض من ذلك، وإما أن يناضل الأكثرية فى صراحة لا فى روغان(١٠٢).

وفى ظل هذه الظروف، والتى أخذت فيها السياسة والصحف الوفدية تتبادل الاتهامات – وإن بشكل شبه مستتر – ، بدأ الوزراء الدستوريون ينسحبون من الوزارة، ففى ١٧ يونيه استقال محمد محمود وزير المالية، وبعده بيومين استقال جعفر ولى وزير الحربية. أيضا استقال أحمد محمد خشبة – وفدى – وزير الحقانية فى ٢١ يونيه،كما استقال إبراهيم فهمى كريم – مستقل – وزير الأشغال فى ٢٤ من الشهر نفسه(١٠٣). وكان من نتيجة ذلك

---

* كان المندوب السامى البريطانى قد قدم إلى رئيس الوزراء فى ٢٩أبريل ١٩٢٨ إنذارا – سبق هذا الإنذار عديد من الإنذارات الأخرى – يطلب فيه توكيداً كتابياً قاطعاً من الحكومة المصرية بأن البرلمان لن يواصل نظر مشروع قانون الاجتماعات، وأنه إذا لم تتلق دار المندوب السامى هذا التأكيد قبل السابعة من مساء ٢ مايو، فإنها ستكون حرة فى اتخاذ ما تراه من تدابير. وقد رد النحاس على ذلك بأن الحكومة طلبت إلى مجلس الشيوخ تأجيل المناقشة فى مشروع القانون المذكور إلى دور الانعقاد التالى. وقد رأت الخارجية البريطانية أن فى هذا كفاية لحل الأزمة. يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ – ١٩٥٣ ، ص ٣١٥ .

(١٠١) السياسة، ١٩٢٨/٥/١١ (وثيقة يجب أن تنشر).

(١٠٢) كوكب الشرق، ١٩٢٨/٥/٢٩ (حول تعديل اللائحة الداخلية بمجلس النواب ألا عيب جريدة السياسة).

(١٠٣) عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ٢، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٨، ص ص ٦٠ ، ٦١ .

تصدع الائتلاف وتحقق ماسعى إليه هيكل منذ تشكيل الوزارة. وقد أعقب هذا على الفور إقالة الوزارة فى ٢٥ يونيه ١٩٢٨ لينتهى معها الدور الأخير من أدوار انهيار الائتلاف.

٣- وزارة محمد محمود الأولى (٢٥ يونيه ١٩٢٨ - ٢ أكتوبر ١٩٢٩) :

عهد الملك فؤاد إلى محمد محمود بتشكيل وزارته هذه فى ٢٥ يونيه ١٩٢٨، وقد تم تشكيلها بعد يومين من هذا التاريخ، وفى اليوم التالى صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان شهراً[١٠٤]، وذلك حتى تتيح لنفسها فرصة التفكير فى خطتها التى ستسير عليها[١٠٥].

لقد أخذ هيكل ينتظر ما ينتهى إليه تفكير الوزارة فى سياستها حتى يرى ما إذا كان من الممكن الدفاع عنها أم لا، خاصة وأنه كان مسافراً إلى أوربا للاستشفاء بعد حادث سيارة تعرض له، وسيحل محله فى رئاسة تحرير السياسة زميله محمود عزمى[١٠٦]، وسرعان ما اطلع هيكل على خطة الوزارة،والتى تتمثل فى تعليق الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وأن الوزارة ترجو القضاء خلال هذه السنوات على الدجل، وأن تقر فى البلاد الحكم النزيه الذى يقوم عليه من بعد نظام برلمانى سليم، وأن تعمل فى سبيل الإصلاح الداخلى كل ما تستطيع، فرأى فيها صراحة محمودة "فالوزارة لا تدعى أنها صاحبة الكثرة فى الانتخابات وهى لا تريد استفتاء الشعب والشعب فى رأيها مضلل لا يمكنه أن يحكم على الأشياء حكماً سليماً، بل هى تريد أن تضطلع بالمسئولية، وأن تحفظ النظام و الأمن وأن تسير فى شئون الحكم سيرة عدل وإصلاح"[١٠٧].

ويرى فتحى رضوان أن موقف هيكل فى إقرار هذه السياسة يتناقض مع موقفه حينما استقال سعد زغلول عام ١٩٢٤، فهو لم يتفق مع الذين أبدوا فرحتهم من الأحرار الدستوريين لاستقالة رئيس الوفد شماتة فيه، وكان من رأيه أن يبقى سعد زغلول فى الوزارة ويستمر حزب الأحرار الدستوريين فى معارضته، فإما أن يعدل عن أسلوبه فى الحكم وتستقيم الحياة البرلمانية، وإما أن يظل عليه، وفى هذا الحالة تكون الأمة هى التى تسقطه. أما فى عام ١٩٢٨ فقد قبل هيكل أن يحل الأحرار الدستوريون محل حزب الوفد بغير طريق البرلمان، ويرجع فتحى رضوان ذلك إلى اضطرار هيكل إلى مسايرة حزبه فى هذه

---

(١٠٤) المرجع نفسه ص ٤٦ ؛ Vatikiots, P. J., OP. Cit. P. 284 .

(١٠٥) محمدحسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ٢٤١ .

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٢٤٢ .

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ٢٤٣ .

السياسة، حيث أن عدم إقراره إياها يعنى خروجه على الحزب، وهو ما لم يكن راغباً فيه. ويدلل رضوان على صحة هذا الرأى بسفر هيكل إلى أوربا للسبب الذى أشرنا إليه رغم قدوم الحزب على أكبر خطوة فى حياته وهى تشكيل الوزارة لأول مرة، فلو صح هذا العذر – استشفاء هيكل مما أصابه – لما أطال هيكل البقاء فى أوربا ولاستجاب لدعوة حافظ عفيفى له كى يعود إلى مصر بعد ما حدث من استقالة محمود عزمى من السياسة والذى كان يحل محل رئيس التحرير(١٠٨).

وفى الواقع إن هيكل لم يضطر عام ١٩٢٨ إلى مسايرة حزبه فى سياسته، بل كان هناك اتفاق فى تلك السياسة منذ البداية، فهيكل نفسه هو الذى سعى سعياً حثيثاً وقت ائتلاف الأحرار الدستوريين مع الوفد فى وزارة النحاس الأولى إلى تقويض الائتلاف، وبالتالى كان من الطبيعى أن يوافق على ما قام به محمد محمود من حل مجلس النواب الوفدى وتعليق الحياة النيابية، وهذا ليس بغريب على هيكل، فهو برر من قبل حل وزارة زيور الثانية لمجلس النواب مع علمه بما فى ذلك من مخالفة للدستور. أما القول بأن هيكل سافر إلى أوربا لكى لا يدافع بما لا يقتنع به فهو لا يعبر عن الحقيقة، ومن يطلع على صحيفة السياسة بعد عودة هيكل من أوربا فى منتصف أكتوبر عام ١٩٢٨يجد أنه يدافع دفاعا مستميتا عن تعليق الوزارة للحياة النيابية، بل وعن جميع الإجراءات غير الدستورية التى اتخذتها طوال فترة حكمها، وهو ما سيتضح لنا بعد قليل.

على أية حال، فقد أفضى هيكل بما علمه عن خطة الوزارة إلى محمود عزمى، وأبدى له استعداده لإلغاء سفره إذا لم يكن – أى عزمى – مقتنعاً بتلك الخطة ، وبالتالى الدفاع عنها، فأكد له الأخير إيمانه بها، وأنه سيدافع بقوة عن تعليق الحياة النيابية، فاطمأن هيكل عندئذ إلى الدفاع عن سياسة الوزارة فى غيابه(١٠٩)

---

(١٠٨) فتحى رضوان،عصر ورجال،مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٧، ص ص ٥٢٤،٥٢٥ .

(١٠٩) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١،ص ٢٤٣ . هناك رواية أخرى يرويها محمود عزمى عن ذلك، خلاصتها أنه بعد أن علم بأنه سيحل محل هيكل فى السياسة فترة غيابه بأوربا أشتم رائحة اعتزام الوزارة الاعتداء على الدستور، فأبلغ الحزب باستقالته منه وصحيفته فى حالة وقوع ذلك الاعتداء، غير أن المسئولين بالحزب طمأنوه بأن شيئا من ذلك لن يحدث. بيد أنه بعد سفر هيكل فوجئ – أىعزمى – بأمر حل البرلمان وتعليق الحياة النيابية، عندئذ قدم استقالته من الحزب وانسحب من صحيفة السياسة. الأهرام، ١٩٢٨/٧/٢١ (لماذا انسحبت من تحرير السياسة). محمود عزمى، خبايا سياسة، مطابع جريدة المصرى، ١٩٥٠، ص ص ١٢٠-١٢٢ . وواضح أن رواية عزمى أميل إلى الدقة من رواية هيكل، وإلا فلماذا استقال إذا كان مؤمناً بخطة الوزارة فى شأن الحياة النيابية حسب ما ذكر هيكل؟

لقد أخذ هيكل قبل سفره يمهد فى السياسة لما اعتزمت الوزارة على القيام بـــه مـــن حل البرلمان وتعليق الحياة النيابية، فأشار إلى أن هذه الحياة فـــى مصـــر يجـــب أن توجـــه اتجاهاً صحيحاً بعد الجنايات التى وقعت عليها فى الماضى، وضـــرب مثـــلاً بفرنســـا التـــى اضطرت إلى أن تلجأ لنوع من أنواع الدكتاتورية فى حكم بوانكاريه Poincaré، لأن توجيـــه الحياة النيابية الصحيح اعتراه من الشذوذ ما لم يبق معه سبيل إلا لشذوذ يقابله، فيعيـــد هـــذه الحياة ولو بعد حين سيرتها الأولى(١١٠).

وبعد عودة هيكل من أوربا أخذ على عاتقه الدفاع عـــن حـــل البرلمـــان وتعطيـــل الدستور الذى كانت الوزارة قد استصدرت به أمرا ملكيـــا فـــى ١٩ يونيـــه ١٩٢٨، فحينمـــا انتقدت الصحف الوفدية تصرف الحكومة، كتب مبيناً أن ما قامت به الحكومة هـــو العـــلاج الحاسم لمعالجة الآثار السيئة للنواب – يقصد نواب الوفد – فى برلمان الائتلاف، وأشار إلـــى أن الحياة النيابية لو تركت تسير كما هى لثارت الأمة نفسها عليها(١١١)، وذلك لمـــا وصلـــت إليه تلك الحياة فى آخر عهدها، حيث أصبح أكبر عنايتها أن تتخذ طائفة من النواب مراكـــز النيابة تجارة تغل الأموال، فأوقفها الأحرار الدستوريون لتطهيرها من الأمراض(١١٢)، ولمـــا ذكرت المعارضة – منددة بالحكومة التى كانت تفاخر بين آن وآخر بما تقوم به من إصلاحات داخلية لم تشهدها البلاد من قبل – أن كل إصلاح يتم مهما بلغت قيمته لا يوازى تعطيـــل الحياة النيابية، رد هيكل مشيراً إلى أن الحياة النيابية التى تجر على الأمة الخراب إنما هـــى غير جديرة بالبقاء(١١٣).

هكذا كان هيكل يدافع عن تعليق الحكومة للحياة النيابية بكل قوة ويبرر عملها، مـــع أنه حين كان فى المعارضة عام ١٩٢٥ بعد خلاف الأحرار الدســـتوريين مـــع الاتحـــاديين، كثيرا ما نادى بضرورة المحافظة على تلك الحياة التى هى على حـــد قولـــه: "فـــى أتعـــس صورها خير من الحكومة المطلقة ولو كانت محسنة"(١١٤)، وهو بعد أن يخـــرج حزبـــه مـــن الحكم ويأتى إسماعيل صدقى ويعدل الدستور – وليس تعطيله كما فعل الأحرار الدستوريون–

---

(١١٠) السياسة، ١٩٢٨/٧/٥ (الحكم النيابى عدل لا استغلال)، ١٩٢٨/٧/١٧ (تمديدات وبكـــاء على الأرزاق باسم الدستور).

(١١١) المصدر نفسه، ١٩٢٨/١٢/٣ (نحن بإيقاف الحياة النيابية إنما نؤيد الدستور والحياة النيابية).

(١١٢) المصدر نفسه، ١٩٢٩//٤/٨ (يريدون الحكم لا الحياة النيابية).

(١١٣) السياسة، ١٩٢٩/٥/١٠ (خطبة رئيس الوزراء غصة فى حلق المعارضة).

(١١٤) المصدر نفسه، ١٩٢٥/٩/١ (قانون الانتخاب ضرورة تعجيل إصداره).

نجد أنه يرفع صوته وينادى بإعادة الدستور وصيانة الحياة النيابية[١١٥]. معنى ذلك أن الأحرار الدستوريين حينما يكونون فى الحكم كان هيكل يتخلى عما يدعو إليه من مبادئ وهم فى المعارضة، ويتبع أسلوبا على طرفى نقيض باسم الحفاظ على نفس تلك المبادئ، أى أنه كان يكيف المسائل بما يتفق مع ظروف الحزب[١١٦]. ومن ثم فإن كل المبررات التى ساقها وغيره من محررى السياسة يبررون بها تعليق الحكومة للحياة النيابية وحل البرلمان إنما تدخل كما يرى البعض[١١٧] فى باب الجدل البيزنطى الذى يهدف إلى الدفاع عن النفس أكثر مما يدخل فى قناعات تتصل بصيانة الدستور والحفاظ عليه.

ومما هو جدير بالذكر أن محمد محمود قد صرح فيما بعد بأن تعليقه للحياة النيابية وحل البرلمان كان غلطة من غلطات الشباب[١١٨]، أما هيكل فلم يعترف بخطأ ما تم حتى فى مذكراته، وكل ما اعترف به أن إقالة الملك لوزارة النحاس الأولى كان مخالفا للدستور، وأن قبول الوزارة التى خلفتها الحكم إنما كان إقرارا منها بحق الملك فى إقالة الوزارة بكلمة منه[١١٩].

ومهما يكن من أمر، فقد استمر هيكل فى سياسة الدفاع عن الوزارة ورد مزاعم خصومها، فحينما التجأ مكرم عبيد إلى لندن مع مجموعة من أعضاء الوفد للدعاية ضد الوزارة[١٢٠]، وجه هيكل انتقاداته للوفديين، مشيرا إلى أن الدستور المصرى مصدره مصر وليس بريطانيا[١٢١]، ولما أعاد محمد محمود العمل بقانون المطبوعات الصادر فى عام ١٨٨١، والذى يجيز تعطيل الصحف وإلغائها إدارياً[١٢٢]، وبالتالى قام بإلغاء رخص نحو مائة صحيفة وإنذار وتعطيل البعض الآخر[١٢٣]، أخذ هيكل يبرر ذلك العمل، مشيراً إلى أنه نوع من أنواع العلاج الذى تلجأ إليه الحكومات فى بعض الأحيان. ولم يكتف هيكل بذلك،

---

(١١٥) راجع الفصل الثالث، ص ص ١٢٠ - ١٢٢ .

(١١٦) يعتبر سافران أن ذلك يعد نوع من الضعف الأخلاقى لدى هيكل. Safran, N., Egypt in Search of political community, Harvard, 1961, P. 133

(١١٧) أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣، ص ٢٨٠ .

(١١٨) مصطفى أمين، عمالة وأقزام، كتاب اليوم، دار أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٥٣، ص ٣١ .

(١١٩) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢ ، ط ٢، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٤ .

(١٢٠) مصطفى الفقى، الأقباط فى السياسة المصرية، مكرم عبيد ودوره فى الحركة الوطنية، ط٢، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٨٧ .

(١٢١) السياسة، ١٩٢٨/١٠/١٤ (الدستور المصرى مصدره مصر لا انجلترا).

(١٢٢) ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره فى السياسة المصرية ١٩١٩ - ١٩٤١، رسالة ماجستير، كلية البنات،جامعة عين شمس، ١٩٩٠، ص ٣٣٨؛ Vatikiots, P.J.,OP. Cit. P. 285

(١٢٣) عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ٢، ص ٨٥ .

بل طالب الحكومة بالإسراع فى وضع التشريع الذى ينظم حرية الصحافة، وأن تكون العقوبات التى تلحق الجرائم الصحفية عقوبات رادعة(١٢٤)، وكان هذا بعد اشتداد حملات صحف المعارضة على الوزارة.

والواقع أن موقف هيكل بشأن إجراءات الحكومة مع الصحف إنما يتنافى تماماً مع ما يردده عن إيمانه الشديد بحرية الرأى والتعبير عنه،فهو يقول : "فحرية النشر كحرية الرأى مما أقدسه وأدين به وكل قيد يفرض على حرية الصحافة تنفر منه نفسى أشد النفور، وأرى فيه اعتداءً صارخاً على أكرم حرية إنسانية : حرية الرأى والتعبير عنه"(١٢٥) والذى نخلص إليه من ذلك أن مفاهيم هيكل عن الحرية والديمقراطية كانت تتغير تبعاً لموقع الأحرار الدستوريين فى الحكم أو المعارضة، مما يعنى أن إيمانه بتلك المفاهيم كان شعاراً نظرياً أكثر منه تطبيقاً عملياً.

وفى إطار سياسة الدفاع عن الوزارة، رأى هيكل أن تقوم الحكومة – حماية للنظام القائم من الحركات التى كانت كثيراً ما تقوم مطالبة بإعادة الحياة النيابية– بسن التشريعات الكفيلة بتلك الحماية لمدة ثلاثة الأعوام التى تم تحديدها كحد أدنى فى الأمر الملكى لوقف الحياة النيابية(١٢٦)، ولما أصدرت الوزارة تلك التشريعات، أيدها هيكل بقوة فى كتاباته بالسياسة(١٢٧).

ويواصل هيكل دفاعه عن الوزارة ومساندته لها، فحينما يعود محمد محمود من لندن بمشروع اتفاق بين مصر وبريطانيا لعرضه على الأمة وتتهمه صحيفة البلاغ الوفدية على أثر خطابه الذى ألقاه فى كلية سان مارك بالإسكندرية فى عام ١٩٢٩ والذى دعا فيه إلى نسيان النزاعات الحزبية حين النظر فى مشروع الاتفاق بأنه يأمل من وراء دعوته اتفاق

---

(١٢٤) السياسة، ١٩٢٨/١٠/٨ (حرية الصحافة ووجوب الإسراع إلى تنظيمها)، ١٩٢٨/١٠/١٥ (التشريع القاسى سياج الناس من التشهير بهم والكذب عليهم).

(١٢٥) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ٣٤٧ .

(١٢٦) السياسة، ١٩٢٩/٣/٣ (نشاط المؤثرات المصطنعة وجوب القضاء عليه من أساسه).

(١٢٧) المصدر نفسه، ١٩٢٩/٣/٢٢ (لكل حالة استثنائية علاج استثنائى). كان من هذه التشريعات مرسوم بقانون فى ٢٠ مارس ١٩٢٩ بفرض عقوبة الحبس أو الغرامة أو كليهما على كل من حرض على كراهية نظام الحكم المقرر بالأمر الملكى الذى قضى بوقف الحياة النيابية أو على الإزدراء به. كذلك صدر فى اليوم نفسه مرسوم بقانون بتشديد أحكام قانون الاجتماعات. على شلبى، ومصطفى النحاس جبر، الانقلابات الدستورية فى مصر ١٩٢٣ - ١٩٣٦، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١، ص ص ١١٩، ١٢٠؛ نبيه بيومى عبدالله، الحياة البرلمانية فى مصر ١٩٢٤ - ١٩٣٦، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٣٠٦ .

المؤتلفين على تشكيل الوزارة الجديدة برئاسته[١٢٨]، رد هيكل على ذلك بأن ما تذهب إليه صحف الوفد لا يتفق مع حقيقة الواقع فى شيء، والذى أراده رئيس الوزراء أن تنظر الأمة فى مشروع الاتفاق بغير هوى، فيزول ما بقى من عدم الثقة فى نفوس المصريين والبريطانيين بعضهم إزاء بعض[١٢٩]. ولما رفض الوفد التعبير عن رأيه فى مشروع الاتفاق قبل عودة الحياة النيابية[١٣٠]، وجه هيكل انتقاداته إليه، وبين أن هذه السياسة لا تتفق مع ما سارت عليه الأحزاب من قبل عندما أريد انتخاب برلمان عام ١٩٢٤، إذ كان تصريح ٢٨ فبراير قائماً، فأبدى كل حزب من الأحزاب رأيه فيه،ولم يذهب أحد إلى الانتظار حتى يفتتح البرلمان لإبداء هذا الرأى[١٣١].

والذى نلاحظه هنا أن كل ما كان يشغل هيكل هو الدفاع عن الوزارة وإقناع الأمة بصحة سياستها حتى لو كانت غير صحيحة، فهو يعتبر أن اتفاق محمد محمود مثل تصريح فبراير ١٩٢٢ مع أن هناك اختلافاً كبيراً بينهما، فالتصريح قد صدر من جانب واحد وأصبح قائماً، ولم يكن ملزماً لمصر. أما مشروع الاتفاق فكان يلزم لتنفيذه موافقة الأمة المصرية عليه أولاً، ومن ثم فالأمر جد مختلف وليس كما يذهب هيكل. ولما كان الأمر كذلك فلم تأت كتابات هيكل على هذا النحو بأية نتائج إيجابية، حيث أصر الوفد على رأيه. وعندئذ كان نحوه – أى هيكل – نحواً آخر فى كتابات، فحينما كتبت صحيفة البلاغ – على أثر ما نشرته صحيفة الديلى هرالد Daily Herald البريطانية من أن استقالة الوزارة ضرورة للسير بالمعاهدة إلى النجاح – تذكر أن الحكومة البريطانية ترى أن الموقف يستلزم أن تستقيل الوزارة على الفور[١٣٢]، ذهب هيكل فى السياسة إلى أن أمر الوزارات بيد الملك وليس بيد أحد آخر "فهل يعرف النحاسيون غير ذلك؟ هل هم يريدون أن يقولوا إن جلالة الملك ليس هو المرجع فى ذلك...؟"[١٣٣].

ورغم كل هذا كان موقف محمد محمود يزداد ضعفاً، فكتب هيكل عندئذ مقالاً عنوانه "أما لهذا الليل من آخر" طلب فيه إلى الوزارة اتخاذ خطوة حاسمة تحدد موقفها من الظروف

---

(١٢٨) عبدالعظيم محمد رمضان، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ -١٩٣٦، ص ٧٠٦ .

(١٢٩) السياسة، ١٩٢٩/٨/٢٨ (مشروع المعاهدة واضح والأمة كلها هى صاحبة الرأى فيه).

(130) Zayid, M.Y., Egypt's Struggle For Independence, Beirut, 1965, P. 132.

(١٣١) السياسة، ١٩٢٩/٨/٢٨ (مشروع المعاهدة واضح والأمة كلها هى صاحبة الرأى فيه).

(١٣٢) البلاغ، ١٩٢٩/٩/٢٣ (بعد مقال الديلى هرالد موقف واضح وحل تقضى به الضرورة).

(١٣٣) السياسة، ١٩٢٩/٩/٢٤ (يتورطون فى سلسلة من المهازل ولو أبدوا رأيهم فى المشروع صريحاً لخرجوا من ورطتهم).

المحيطة بها ولا تترك الأمر معلقا حيث إن ذلك لا يمكن قبوله[١٣٤]. ولم تمض ثلاثة أيام على هذا المقال حتى قدمت الوزارة استقالتها فى ٢ أكتوبر ١٩٢٩ . وقد أكد هيكل عقب تلك الاستقالة أن بقاء الوزارة فى الحكم لم يكن إلا من قبيل خدمة القضية الوطنية[١٣٥].

ولا يفوتنا فى النهاية أن نشير إلى أن دفاع هيكل عن الوزارة وتأييده لسياستها لم يكن يعنى أنه لم يختلف معها قط، فقد كان يحدث اختلاف فى بعض الأحيان، ومن الأمثلة الدالة على ذلك أنه حين كان فى أوربا صيف عام ١٩٢٨ علم باعتزام الوزارة إقالة ثلاثة عشر مستشاراً بالاستئناف ينقص سن المعاش للمستشارين من خمس وستين عاماً إلى ستين فقط بسبب أن بعضاً منهم لا يصلحون صحياً للبقاء فى مناصبهم وأن زملاءهم فى المحكمة جاملوهم فلم ينفذوا ما جعله القانون حقاً لهم من تقرير إحالتهم إلى المعاش. لقد رأى هيكل عدم جواز هذا الإجراء، كما رأى أن القضاء يجب أن يظل ما له من الاحترام، ولما عاد إلى مصر لم يكتب فى السياسة مدافعاً عن هذا التصرف من الحكومة[١٣٦].

٤- وزارة محمد محمود الثانية (٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ - ٢٧ أبريل ١٩٣٨) :

منذ أن صدر المرسوم الملكى بتشكيل هذه الوزارة إثر إقالة وزارة الوفد فى ٣٠ ديسمبر عام ١٩٣٧[١٣٧] وقيامها بممارسة أعمالها فى الحكم لم يتوان هيكل - كان قد عين فى الوزارة وزيراً للدولة بوزارة الداخلية - عن تأييد سياستها والدفاع عن أعمالها التى بدأتها بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا فى ٢ يناير عام ١٩٣٨[١٣٨]، فقد كان من بين الموافقين على قيام الحكومة بهذا العمل[١٣٩]. ولما صدر به مرسوم ملكى أخذ يدافع عنه ويرد على المعارضة التى رأت فيه مخالفة الدستور، ففى جلسة مجلس الشيوخ فى ٣ يناير ١٩٣٨ تمسك يوسف الجندى - وفدى - بأن الوزارة لا تمتلك استصدار هذا المرسوم لأنها لم تحز ثقة مجلس النواب، واستشهد الشيخ الوفدى برأى هيكل نفسه فى كتابه " السياسة المصرية و الانقلاب الدستورى" عند حديثه عن تأجيل إسماعيل صدقى للبرلمان عام ١٩٣٠، حيث قال ما نصه : " على أن النظرية الدستورية المأخوذ بها لدى الأكثرين من ذوى الرأى

---

(١٣٤) المصدر نفسه، ١٩٢٩/٩/٢٩ (الموقف السياسى الحاضر، أما لهذا الليل من آخر؟).
(١٣٥) المصدر نفسه، ١٩٢٩/١٠/٣ (كتاب الاستقالة).
(١٣٦) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ص ٢٤٥، ٢٤٦ .
(١٣٧) الوقائع المصرية، ١٩٣٧/١٢/٣٠.
(١٣٨) الحكومة المصرية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٣٨، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٩٤٠، ص ١ .
(١٣٩) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٨/١/٢، ص ٢ .

والعلماء أن أية وزارة لا تملك استصدار مرسوم التأجيل من غير أن تحوز ثقة المجلس صراحة أو ضمنا"[١٤٠]. وفى مجلس النواب فى اليوم ذاته – ٣ يناير ١٩٣٨ – أعلن النحاس، رغم منع رئيس المجلس له من الكلام، عدم ثقة المجلس بالوزارة لاعتدائها على الدستور[١٤١].

لقد رد هيكل على ما أثير فى مجلسى البرلمان فى حديث له أدلى به إلى الصحف خلاصته:

أ- أن الآراء والمبادئ الدستورية تتغير تبعا للظروف وأن الخلاف الدستورى الذى أقيلت وزارة النحاس على أثره أدى به إلى أن يقول فى مجلس الوزراء برأى مختلف عما جاء فى كتابه

ب-أن مجلس النواب خالف الدستور بحديث أعضائه عن الثقة بالوزارة، فىحين أن الوزارة لم تكن ممثلة فى المجلس.

جـ- أن الرأى الذى يذهب إلى أن الحكومة لا تباشر سلطتها إلا بعد التقدم لمجلس النواب إنما يتعلق بالأحوال العادية[١٤٢].

ولما كانت هذه الردود غير دستورية، فقد قام يوسف الجندى بإظهار بطلانها، فذهب إلى ان تأويل أحكام الدستور لا يمكن أن يكون رهنا بالظروف حتى لا تصبح التقاليد الدستورية وفقا للأهواء، كما أظهر التناقض فى موقف هيكل من النواب فى عامى ١٩٣٠ و ١٩٣٨، فقد وجه – أى هيكل – نقده إليهم فى العام الأول لعدم تقريرهم حجب الثقة عن وزارة إسماعيل صدقى فى اجتماعهم بدار البرلمان على أثر استصدار الوزارة مرسوم تأجيل البرلمان ومحاولتها منع أعضاء المجلس من الاجتماع بالقوة[١٤٣]. أما فى العام الثانى فهو يأخذ على النواب ما قاموا به من إعلان عدم الثقة بالوزارة. وفى النهاية أشار يوسف الجندى إلى خلو الدستور من التفريق الذى يشير إليه هيكل بشأن تقدم الحكومة إلى مجلس النواب لنيل ثقته من أجل مباشرة سلطتها[١٤٤].

---

(١٤٠)مجلس الشيوخ،دور الانعقاد العادى الثالث عشر، الجلسة الثامنة، ١٩٣٨/١/٣، ص ١٠٢ .

(١٤١) كوكب الشرق، ١٩٣٨/١/٤ (جلستا النواب والشيوخ أمس). يلاحظ أنه لم يسجل بمضبطة الجلسة إعلان النحاس عدم الثقة بالوزارة. راجع : مجلس النواب، الهيئة النيابية ا لسادسة، دور الانعقاد العادى الثالث، الجلسة العاشرة، ١٩٣٨/١/٣، ص١ .

(١٤٢) كوكب الشرق، ١٩٣٨/١/٧ (الحق الدستورى فى تأجيل البرلمان).

(١٤٣) عن انتقاد هيكل للنواب فى عام ١٩٣٠ لعدم تقريرهم عدم الثقة بوزارة إسماعيل صدقى انظر: محمد حسين هيكل وإبراهيم عبدالقادر المازنى ومحمد عبدالله عنان، السياسة المصرية والانقلاب الدستورى، ط١، مطبعة السياسة، القاهرة، ١٩٣١، ص ٢٥ .

(١٤٤) الجهاد، ١٩٣٨/١/٧ (الأستاذ يوسف الجندى يرد على حديثى معالى هيكل بك).

وفى ضوء هذا يمكن القول بأن هيكل كان يعبر عن إخـــلاص لمثـل الديمقراطيـــة والدستور حينما يكون الأحرار الدستوريون فى المعارضة، لكن عندما يكونون فـــى الحكـم ويقومون بالاعتداء على الدستور يتولى الدفاع عنهم وتبرير تصرفاتهم، ومن ثم كان لابد مـن تغير مفاهيمه عن الديمقراطية والدستور ٠

على أية حال، ظل تأييد هيكل للوزارة وتدعيم مركزها سائراً فى طريقه، فكان يؤكـد دائماً فى لقاءاته بوفود المهنئين بالعهد الجديد على أن الوزارة ستتوخى العـدل فـى حكمـها وليس أمامها سوى خدمة الشعب(١٤٥)، كما أخذ يدفع ما ترمى به من تهم، فعندما أرجع الوفـد عدم إيجاد مرشحين لـ ٩٨ دائرة انتخابية – لمناسبة انتخابات مجلس النواب فى إبريل ١٩٣٨ – إلى التعديل الذى أجرته الوزارة فى الدوائر بحجة زيادة عدد السكان، رأى هيكل أن تعديـل الدوائر ليس السبب، وإنما السبب هو أن الأمة أصبحت ترى عدم وجود مصلحـــة لـــها فـــى عودة الوفد إلى الحكم(١٤٦)، وأشار فى تصريح له لصحيفة الأهرام إلـــى أن مـــا ظـــهر مـــن الترشيح للانتخابات إنما يدل على ما وصل إليه الرأى العام من تطور جوهرى(١٤٧)٠

والواقع أن حزب الوفد كان محقا فى دعواه، فعبدالرحمن الرافعى يرى أن ما أدخلتـــه الوزارة من تعديلات فى الدوائر صدر أغلبها رعايـــة لرغبـات مرشـحيها(١٤٨)، كمـا أن لامبسون Lampsonالسفير البريطانى قد اعترف لحكومته بأن هدف الحكومة مـن تعديلـها للدوائر هو إفساد تنظيمات الوفد فى المديريات وحصـــول مرشـحيها علـــى الأغلبيـــة(١٤٩)، وبالتالى فإن هيكل فى دفاعه عن تصرفات الحكومة لم يكن يعبر عن الواقع الملموس٠

لقد كان أبرز ما قام به هيكل فى عهد تلك الوزارة، جهوده فى الحملـــة الانتخابيـــة التى سبقت إجراء الانتخابات، فقد أخذ يطوف بعواصم المديريـــات، ويلقـــى الخطـــب التـــى تركزت فى معظمها حول توجيه الانتقادات للوزارة السابقة وإبراز مساوئها والإشادة بسياســـة الوزارة القائمة ، وقد حاول اكتساب تأييد القصر لوزارته بإظهار الوفد أمام الشعب بمحاولـــة

---

(١٤٥) البلاغ، ١٩٣٨/١/٨ (كلمة هيكل بك فى وفود المهنئيين)، السياسة، ١٩٣٨/١/٩ (خطبـة هيكل بك فى وفود الأعيان والتجار وطلبة الجامعتين)٠

(١٤٦) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـــ٢، ص ٦٣ ٠

(١٤٧) الأهرام، ١٩٣٨/٣/٣ (تصريح لهيكل باشا)٠

(١٤٨) عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـــ٣، ط٢، دار المعارف، القـاهرة، ١٩٨٩، ص ٦٦ ٠

(١٤٩) ماجدة محمد حمود، المرجع المذكور، ص ٤٢٦ ٠

الافتئات على حقوق الملك فى الأزمة الدستورية التى أثيرت والتى على أثرها أقيلت الوزارة[١٥٠].

ولما ظهرت نتيجة الانتخابات التى جاءت فى صالح الوزارة وأنصارها من السعديين، وأذاع النحاس بيانا يتهم فيه الوزارة بتزييف الانتخابات واستعمالها لذلك وسائل غير مشروعة[١٥١]، كذب هيكل ما جاء فى هذا البيان، مشيراً إلى أن ما يقوم به رئيس الوفد وأتباعه لا قيمة له طالما أن الدستور حدد للطعن فى الانتخابات وصحة النيابة أو عدم صحتها طريقاً معيناً، وبين هيكل أن إطلاق هؤلاء للكلام جزافاً دون اللجوء إلى هذا الطريق دليل على عدم امتلاكهم الأدلة على ما يذهبون إليه فى أقوالهم[١٥٢].

وفى رأينا أن هذا الكلام من هيكل كان من الممكن قبوله لو أنه معروف عن الوزارة تطبيقها للدستور، فكان على الوفد إذن أن يلجأ إلى الطريق الدستورى بشأن الطعن فى الانتخابات، غير أنه لم يكن معروفاً عنها ذلك، فهى قد قامت بالعديد من الإجراءات التى أكدت عزمها على تزييف إرادة الأمة، كتعديل الدوائر الانتخابية عن طريق فصل بعض المناطق أو ضم مناطق أخرى بما يتفق ومصالح مرشحى الوزارة[١٥٣]. أيضا لجوءها إلى إجراء الانتخابات على مرحلتين، الوجه القبلى فى يوم والوجه البحرى بعد ثمان وأربعين ساعة – خلافاً لما جرى عليه العمل من قبل منذ بدء الحياة النيابية فى مصر – بحجة المحافظة على الأمن والنظام. وقد اعترف هيكل فى مذكراته بالهدف الحقيقى من وراء هذا

---

(١٥٠)الأهرام، ١٩٣٨/٣/٨ (خطبة الدكتور هيكل باشا فى اجتماع المنوفية أمس)، ١٩٣٨/٣/١٤ (حفلة انتخابية فى دائرة عابدين، خطاب الدكتور هيكل باشا)؛ البلاغ، ١٩٣٨/٣/١٣ (الوزراء فى بنها، خطبة لمعالى الدكتور هيكل باشا)، ١٩٣٨/٣/١٥ (الوزراء فى المنيا، هيكل باشا يكشف عن مساوئ النحاسيين). ترجع الأزمة الدستورية التى أقيلت على أثرها وزارة الوفد إلى الخلاف بين الملك والوزارة حول عدة مسائل منها : ١- الخلاف حول تعيين بعض الأعضاء فى مجلس الشيوخ . ٢- رفض الملك توقيع قانون بزيادة الاعتمادات للمصاريف السرية التى كانت تنفق منها الوزارة على القمصان الزرقاء أداة الوفد الرئيسية فى الضغط على القصر. ٣- رفض الملك أيضاً توقيع مرسوم بمشروع قانون بتخفيض نسبة النجاح لطلاب الجامعة كانت الوزارة قد عرضته عليه. لمزيد من التفاصيل راجع : يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣، ص ٤٠١ .

(١٥١) المصرى، ١٩٣٨/٤/١٢ (بيان الوفد المصرى إلى الأمة).

(١٥٢) البلاغ، ١٩٣٨/٤/١١ (تصريح لمعالى هيكل باشا عما جاء فى قرارات النحاسيين)؛ السياسة، ١٩٣٨/٤/١٢(تصريح الدكتور هيكل باشا عن قرارات النحاسيين فى اجتماعهم الأخير).

(١٥٣) محمد صابر عرب، حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والحياة السياسية المصرية، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٢٦٢ .

الإجراء، حيث يقول : " لعل محمد باشا كان أكثر اطمئناناً إلى الوجه القبلى، فإذا جرت فيه الانتخابات وظهرت نتيجتها وكانت الأغلبية الكبرى فيها لأنصار الحكومة أثر ذلك فى مجرى الانتخابات فى الوجه البحرى تأثيراً كبيراً" (١٥٤). فكيف بعد هذا كله يكون للوفد ثقة **فى الوزارة ويلجأ إلى الطريق الدستورى القائم أتباعها على تنفيذه؟**

ومن ناحية أخرى أكدت بعض المصادر المعاصرة(١٥٥)، تدخل الحكومة فى الانتخابات وبصورة لم تحدث من قبل إلا فى انتخابات إسماعيل صدقى عام ١٩٣١، الدليل على ذلك حصول الأحرار الدستوريين فى انتخابات عام ١٩٣٦ على ٦ مقاعد فقط بينما فى انتخابات عام ١٩٣٨ حصلوا على أكثر من ١٠٠ مقعد، مع أنه لم تقع فى الفترة بين الانتخابات الأولى والثانية تطورات أصيلة فى تفكير الرأى العام تؤدى إلى هذا الفرق الشاسع بين عدد المقاعد، أضف إلى ذلك أنهم لم يأتوا فى هذه الفترة القصيرة بأعمال شعبية تصرف الناخبين عن الوفد إليهم بهذه الصورة.

من هذا كله يتضح لنا إلى أى مدى كانت ردود هيكل فى الدفاع عن الوزارة تفتقد إلى المصداقية وذلك بعد أن أسقط من حساباته كل المبادئ الديمقراطية التى تتعارض مع مصالح حزب الأحرار الدستوريين.

٥- وزارتا محمد محمود الثالثة والرابعة (٢٧ أبريل - ٢٤ يونيه ١٩٣٨؛ ٢٤ يونيه ١٩٣٨ - ١٨ أغسطس ١٩٣٩) :

عقب ظهور نتيجة الانتخابات تقدم محمد محمود باستقالة الوزارة إلى الملك فى ٥ إبريل ١٩٣٨، وقد عهد إليه فارق فى السابع والعشرين من الشهر نفسه بتأليف الوزارة الجديدة (١٥٦). فشكلها، وقد عين فيها هيكل وزيرا للمعارف العمومية.

لقد كان هيكل بمثابة المدافع الأول عن سياسة الوزارة قرابة الشهرين اللذين قضتهما فى الحكم، وهو ما ظهر واضحا خلال ردوده على ما أثارته المعارضة من قضايا فى

---

(١٥٤) محمدحسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ص ٥٨، ٥٩ .

(١٥٥) محمد زكى عبدالقادر، أقدام على الطريق، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، ١٩٦٧، ص٣٥٥؛ محنة الدستور ١٩٢٣ - ١٩٥٢، دار روزاليوسف، القاهرة، يناير ١٩٥٥ ، ص ١٠٣ .

(١٥٦) الوقائع المصرية، ١٩٣٨/٤/٢٧ .

مجلسى البرلمان سواء عند مناقشة مشروع الرد على خطاب العرش أو ما كان يوجه إلى الحكومة من استجوابات(١٥٧).

وعلى كل حال فإن هذه الوزارة لم تستمر طويلا فى الحكم، إذ تم تعديلها باشراك السعديين فيها، وصدر مرسوم ملكى بتشكيل وزارة جديدة فى ٢٤ يونيه عام ١٩٣٨(١٥٨).

وعلى الرغم من العلاقة الوطيدة بين هيكل ومحمد محمود، فإن الأول لم يعلم بأمر هذا التعديل إلا بعد حدوثه، ومع ذلك فإنه – وكان قد سمع إشاعات قبيل التعديل عن إدخال السعديين فى الوزارة فلم يصدقها لما رآه من عدم وجود ضرورة وطنية تحتم اشتراك أية أحزاب أخرى فى الوزارة – قبل بما تم، وأرجع ذلك إلى أن رئيس الوزراء هو رئيس حزبه، فضلا عن أنه – أى هيكل – بقى فى التعديل وزيرا للمعارف العمومية، وكان معتقدا أنه يستطيع القيام فى هذه الوزارة بإصلاح يتحقق به خير كبير للتعليم فى مصر(١٥٩).

وفى اعتقادى أن هذه الأسباب التى يبرر بها هيكل عدم اعتراضه على ما حدث رغم عدم قناعته به إنما هى أسباب ظاهرية أتى بها كغطاء يدارى به موقفه السلبى، إذ إنه كان من الواجب عليه أن يعترض طالما هو غير مقتنع بما تم. ومن المحتمل أنه قد رأى أن اعتراضه ربما يترتب عليه إسقاط الوزارة، حيث سيعطى بهذا الاعتراض الفرصة لعلى ماهر رئيس الديوان الملكى وللوفديين * وللنواب السعديين أنفسهم لمناوأتها ويكون عندئذ هو السبب، ومن ثم كان إيثاره قبول ما حدث من تعديل فى هيئة الوزارة وعدم إبداء أى اعتراض، خاصة وأنه لم يفقد منصبه فى التشكيل الجديد.

---

(١٥٧) مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى، الأول، الجلسة السادسة، ١٩٣٨/٥/٣ ص ص ٨٠ – ٩٠، مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الثالث عشر، الجلسة الحادية عشرة، ١٩٣٨/٥/٢٤، ص ص ١٦١ – ١٧٥ .

(١٥٨) الوقائع المصرية، ١٩٣٨/٦/٢٧ .

(١٥٩) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ص ١١٧ ، ١١٨ .

*كان على ماهر رئيس الديوان الملكى يقوم بعمل الدسائس للوزارة رغبة منه فى تولى رئاستها. وفى الوقت نفسه أخذت الزعامة الوفدية بعد إخفاقها فى إلغاء الانتخابات التى جرت بتهمة التزوير فى السعى إلى الإيقاع بين الحزبين صاحبى الأغلبية فى البرلمان، من هنا كانت محاولات محمد محمود لإشراك السعديين معه فى الحكم. يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ – ١٩٥٣، ص ص ٤١٤ ، ٤١٥ .

على أية حال، لم يترك هذا الحادث فى نفس هيكل ما من شأنه التأثير على تأييده للوزارة فى سياستها، بل بذل هذا التأييد كسابق عهده مع الوزارات السابقة، فحينما سئل عما إذا كانت القوانين التى اعتزمت الوزارة إصدارها بشأن الصحافة - نظراً لما كانت تقوم به صحف المعارضة آنئذ ضد الوزارة - مقيدة للحريات، أجاب بأن الحكومة إنما تريد بهذه القوانين تطهير الصحافة من أرجاسها ليس تقييد الحريات كما يشاع[١٦٠]. أيضا لما حدث خلاف فى مجلس الوزراء بين أحمد ماهر وزير المالية وسابا حبشى وزير التجارة والصناعة- وهما من الحزب السعدى- حول منح شركة بواخر البوستة الخديوية إعانة مالية من مالية الدولة، عمل هيكل على إزالة هذا الخلاف، وهو ما تحقق بالفعل[١٦١].

وعلى هذا الحال ظلت العلاقة بين هيكل والوزارة قائمة إلى أن قدمت استقالتها فى ١٢ أغسطس ١٩٣٩، فكان على وفاق معها فى سياستها سواء فى الداخل أو فى الخارج، ولم يحدث أن اعترض هيكل، بصفته وزيراً فى الوزارة، على أية محاولة من محاولات القصر للنيل من استقلالها، كما حدث على سبيل المثال عندما مثل على ماهر مصر فى مؤتمر المائدة المستديرة بلندن فى فبراير ١٩٣٩، لأن ذلك من مسئوليات الوزارة[١٦٢]. وقد اعترف هيكل فى مذكراته بمخالفة ما قام به رئيس الديوان الملكى لقواعد الدستور[١٦٣].

٦- وزارة حسن صبرى (٢٧ يونيه - ١٤ نوفمبر ١٩٤٠) :

بعد أن كلف حسن صبرى بتشكيل الوزارة خلفا لوزارة على ماهر الثانية (١٨ أغسطس ١٩٣٩ - ٢٧ يونيه ١٩٤٠) التى كانت قد تولت الحكم على أثر استقالة وزارة محمد محمود الرابعة، عرض على الأحرار الدستوريين الاشتراك معه فى الوزارة، وبعد تشاورهم مع بعضهم البعض استقر بهم الرأى على تلبية رغبة حسن صبرى[١٦٤].

وكان هيكل أحد الدستوريين الأربعة الذين شاركوا فى الوزارة - اشترك معه مصطفى عبدالرازق، وأحمد عبدالغفار، وعبدالمجيد صالح -، وقد شغل فيها منصب وزير المعارف العمومية[١٦٥]، والمتتبع للعلاقة بين هيكل وحسن صبرى طوال الفترة التى قضتها

---

(١٦٠) المصور، ١٩٣٩/٦/٩ (مع الدكتور هيكل باشا وزير المعارف).
(١٦١) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ص ١٢٨، ١٢٩ .
(١٦٢) المصدر نفسه، ص ١٣٢ .
(١٦٣) المصدر نفسه،
(١٦٤) المصدر نفسه، ص ص ١٦١ ، ١٦٢ .
(١٦٥) يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣، ص ٤٢٣ .

الوزارة فى الحكم والتى تقرب من خمسة الأشهر يجد أنها اتسمت بالتفاهم التام على طـــول الخط،ولعل أبرز ما يدل على ذلك موقفهما الموحد من مسألة الحرب العالمية الثانية وموقـــف مصر منها، فحينما أثيرت هذه المسألة فى أول اجتماع لمجلس الوزراء تـــم الاتفـــاق علـــى **محاربة مصر الإيطاليين فى حالة تقدمهم إلى مرسى مطروح التى تعد أول مركـــز للقـــوات** المسلحة المصرية فى الصحراء الغربية. ولم يكن الإيطاليون حتى ذلك الوقـــت قـــد قـــاموا بأكثر من مناوشات على الحدود الفاصلة بين مصر وبرقة[١٦٦]. ولما أثيرت المســـألة مـــرة ثانية على أثر تقدم القوات الإيطالية فى الأراضى المصرية ١٢٠ كيلـــو مـــترا، رأى حســـن صبرى أنه ليس من مصلحة مصر أن تعلن أنها فى حالة حرب مع إيطاليا، لأن ما حـــدث لا يتعدى المناورات الحربية. ومع أن هذا الرأى يعد مخالفا لما سبق واتفق عليه فإن هيكل قـــد انضم إليه[١٦٧]. وفى الجلسة التى حددت لاتخاذ قرار نهائى بشأن تلك المسألة، ظـــل علـــى موقفه المؤيد لرئيس الوزراء[١٦٨].

وقد بلغ من عمق العلاقة بين هيكل وحسن صبرى أن الأخير كان يأخذ رأيـــه فـــى بعض الأمور المهمة، فحينما أراد تعيين رئيس للديوان الملكى – ظل الديوان بدون رئيس لـــه منذ أن تركه على ماهر عام ١٩٣٩ حيث كلف بتشكيل الوزارة – سأل هيكـــل رأيـــه فيمـــن يصلح لهذا المنصب، فاقترح عليه أحمد حسنين الأمين الأول للملك يومئذ، وقـــد وجـــد هـــذا الاقتراح قبولا لدى رئيس الوزراء الذى فكر هو الآخر فى تعيين حسنين[١٦٩]. أيضا عندمـــا اقترب موعد دعوة البرلمان للدورة الجديدة فى نوفمبر ١٩٤٠ طلب حسن صبرى إلى هيكـــل كتابة مشروع خطاب العرش له، فكتبه، وقد نال الإعجاب من رئيس الوزراء والثنـــاء عليـــه [١٧٠]. وظلت العلاقة بين هيكل وحسن صبرى على هذا الحال من التفـــاهم إلـــى أن توفـــى الأخير أثناء إلقائه خطاب العرش بالبرلمان فى ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ .

٧- وزارتا حسين سرى الأولى والثانية (١٥ نوفمـــبر ١٩٤٠ – ٣١ يوليـــه ١٩٤١؛ ٣١ يوليه ١٩٤١ – ٤ فبراير ١٩٤٢) :

على أثر وفاة حسن صبرى رئيس الوزراء ثم تكليف حسين سرى – وزير الأشـــغال العمومية فى الوزارة السابقة – بتشكيل الوزارة، فشكلها فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٠، وقد احتفـــظ

---

(١٦٦) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـــ٢، ص ص ١٦٣ ، ١٦٤ .
(١٦٧) مجلس الوزراء ، جلسة ١٩٤٠/٩/١٩ ، ص ٣٦٤ .
(١٦٨) المصدر نفسه، جلسة ١٩٤٠/٩/٢١، ص ٣٦٩ .
(١٦٩) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـــ٢، ص ص ١٧٠ ، ١٧١ .
(١٧٠) المصدر نفسه، ص ١٧٢ .

فيها هيكل بوزارة المعارف العمومية كما كان فى الوزارة السابقة[١٧١]. ولا يوجد ما يشير إلى وجود أية خلافات بين هيكل والوزارة حول سياستها العامة، ومن ثم فالعلاقة كانت تسير فى إطار من التفاهم والوفاق.

ومع ازدياد الموقف الدولى تعقيدا نتيجة للانتصارات الألمانية فى البلقان خلال شهرى أبريل ومايو ١٩٤١ واقتحام القوات الألمانية للحدود المصرية، رأى رئيس الوزراء ضرورة تشكيل وزارة قومية لمواجهة الموقف، فبدأ الاتصال بزعماء الأحزاب السياسية[١٧٢]، وكان منهم عبدالعزيز فهمى رئيس الأحرار الدستوريين الذى أفهمه حسين سرى بأنه سيكتفى – مادام النحاس رئيس الوفد متمسكا بموقفه* – بدعوة السعديين والدستوريين، على أن يدخل أربعة وزراء من كل حزب من الحزبين ويتم استكمال الباقى من المستقلين وغيرهم. وقد عرض عبدالعزيز فهمى المسألة على الحزب فى اجتماع مجلس إدارته فى ٣ يونيه ١٩٤١، فتمت الموافقة على الاشتراك فى الوزارة من حيث المبدأ، وعندئذ اقترح هيكل تشكيل لجنة من رئيس الحزب ووكيله وسكرتيره العام لاختيار من يمثلون الحزب فى الوزارة الجديدة، وأعلن أنه أول من يرحب بالأمر إذا أعفى من الاضطلاع بأعباء الوزارة، ومع ذلك كان أول من رشح فى الحزب سواء من جانب رئيس الحزب أو النواب أو رئيس الوزراء[١٧٣]، وبالفعل ظل هيكل محتفظا بمنصبه فى الوزارة الجديدة كوزير للمعارف العمومية.

واستمر هيكل يعمل فى إطار السياسة العامة للوزارة، كما ظل على علاقة طيبة بحسين سرى – وإن كان قد اختلف معه حول بعض المسائل فى مجلس الوزراء – إلى أن قدم الأخير استقالته، وليس أدل على ذلك من أنه كان أحد ثلاثة رشحهم حسين سرى للسفير البريطانى لرئاسة الوزارة من بعده[١٧٤].

---

(١٧١) المصدر نفسه، ص ١٧٤ .

(١٧٢) يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣، ص ص ٤٢٨ ، ٤٢٩ .

* كان النحاس قد علق قبوله الاشتراك فى وزارة ائتلافية بشرط حل مجلس النواب القائم وإجراء انتخابات جديدة.

(١٧٣) محافظ تقارير الأمن، المجموعة الثانية، محفظة رقم ٨، تقارير أمن ١٩٤١، تقارير حكمدارية بوليس مصر، القلم المخصوص، سرى وسرى سياسى، مذكرة بتاريخ ١٩٤١/٦/٤ . يشير هيكل فى مذكراته إلى أنه لم يعلم بمحاولات حسين سرى عن إشراك السعديين فى الوزارة سوى فى الأيام الأخيرة من يوليو ١٩٤١ حين قابله فى إحدى المرات. أى أنه لم تكن لديه فكرة عن ذلك الموضوع من قبل. محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ١٨٤ .

(١٧٤) مذكرات اللورد كيلرن ١٩٣٤ - ١٩٤٦، إعداد تريفور ايفانز، ترجمة عبدالرءوف أحمد عمرو، جـ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٢٢؛ حسن يوسف،=

هيكل وصحافة الحزب (السياسة اليومية - السياسة الأسبوعية) :

بعد أن صدر فى ٢٨ أغسطس عام ١٩٢٢ الترخيص بإصدار صحيفة السياسة باسم حافظ عفيفى، وقع هيكل عقد تعيينه لرئاسة تحريرها فى ١٥ سبتمبر ١٩٢٢[١٧٥]، ومنذ ذلك الوقت بدأ فى رسم الخطط السياسية والفنية التى ستسير عليها، كما اختار لها - بعد التشاور مع قيادات الحزب - محرريها ، إلى جانب محمود عزمى ليكون مديرا للتحرير حتى يتفرغ هو - أى هيكل- لمسئولية التوجيه السياسى للصحيفة[١٧٦].

ومن الجدير بالذكر أن مهمة هيكل كرئيس للتحرير لم تكن بالمهمة اليسيرة، فقد كان عليه أن يشرح لمعاونيه فى التحرير المبادئ العامة والسياسة التى تتبعها الصحيفة، بحيث يتمكن الجميع من فهمها، هذا إلى جانب مسئوليته عن إقرار ما ينشر وما لا ينشر بها، وذلك فى ضوء السياسة العامة الموضوعة، وكان هذا من شأنه أن يزيد مركزه دقة، لاسيما إذا ما تعلق الأمر بما يكتبه أصحاب النفوذ فى الحزب.

لقد اهتم هيكل فى تحريره للسياسة بوضع سائر مسائل الدولة السياسية موضع البحث، كما عنى بالشئون الاجتماعية والاقتصادية[١٧٧]. هذا وقد امتد اهتمامه - كما يتبين من الصحيفة - ليشمل شئون العالم الخارجى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وخصص لذلك صحيفة بعينها كانت فى الغالب الصحيفة الأولى.

وبالجملة، كان من أثر ما بذله هيكل فى تحرير السياسة أن نالت إعجاب الخصوم قبل الأنصار، فعلى الرغم من مهاجمتها سعد زغلول عام ١٩٢٤، فإنه كان يردد دائما أن الصحافة فى " السياسة" أفضل منها فى الصحف التى تؤيده[١٧٨]، فضلا عن ذلك فإن جمهور المثقفين من المعارضين للأحرار الدستوريين قد حرصوا على شرائها ومطالعتها رغم حظر سلطتهم عليهم ذلك[١٧٩].

=مذكرات، القصر ودوره فى السياسة المصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٢٥ . والإثنان اللذين رشحهما سرى مع هيكل هما : بهى الدين بركات وأحمد ماهر.

(١٧٥) السياسة، ١٩٢٤/٦/٩ (تحقيق النيابة فى قضية السياسة).

(١٧٦) عبداللطيف حمزة، وعبدالعزيز شرف، المرجع المذكور، ص ١٧٦ .

(١٧٧)السياسة، ١٩٢٥/١٠/٣١ (السياسة فى عامها الرابع: خطبة رئيس التحرير فى اجتماع أمس).

(١٧٨) مصطفى أمين، من واحد لعشرة، ط٣، كتاب اليوم، يوليو ١٩٩٠، ص ٣٥٣ .

(١٧٩) الأهرام، ١٩٨١/١٢/١٣ ذلك الفكر المتأصل).

ومع كل هذا فإن السياسة لم تقم يوماً بسداد النفقات التى كانت تنفق من أجلها، بل كثيراً ما تعرضت للأزمات المالية بسبب المنافسة القوية التى واجهتها من صحف الوفد التى كانت تتمتع بشعبية كبيرة لم تحظ السياسة بمثلها[١٨٠]. وقد جعلت تلك الأزمات هيكل **يضحى بمعظم مرتبه – كان يبلغ مرتبه فى العام ١٢٠٠ جنيه – حتى تظل الصحيفة** مواصلة لمسيرتها[١٨١]، وهو تصرف ليس بغريب على هيكل الذى رفض عقب اختياره لرئاسة تحرير السياسة عرض جبرائيل ثقلا صاحب الأهرام لأن يكون رئيسا لتحرير تلك الصحيفة بشروط أفضل من شروط الأحرار الدستوريين [١٨٢]، كما رفض كذلك ما عرضه عليه إسماعيل صدقى من أن ينضم إلى حزب الشعب الذى أنشأه فى أوائل الثلاثينات مقابل ١٠,٠٠٠جنيه تعطى له، بالإضافة إلى مرتبا سنويا يزيد كثيرا عما يتقاضاه من صحيفة السياسة[١٨٣]. معنى ذلك أن المسألة عند هيكل كانت مسألة مبدأ آمن به وليس كسباً مادياً يطمع فيه، ولعل هذا كان السبب فيما حقق من نجاح فى صحيفة السياسة، ذلك النجاح الذى اعتبره البعض[١٨٤] أكبر بكثير من النجاح الذى حققه فى الدور الثانى من حياته السياسية بعد تخليه عن الصحيفة.

وإذا ما انتقلنا إلى علاقة هيكل كرئيس للتحرير بمن يعملون معه، نجد أنها تميزت بقدر كبير من الود والتفاهم، حيث كان لا يتعامل معهم على أنه الرئيس، وإنه يتعامل معهم كأصدقاء له[١٨٥]. وقد امتد هذا الأسلوب الرفيع فى التعامل إلى العمال أنفسهم، فنال حبهم وحرصهم الشديد عليه، لعل أبرز ما يدل على ذلك ما كان يقوم به رئيس ورشة الصف بالصحيفة فى فترة حكم إسماعيل صدقى (١٩٣٠ –١٩٣٣) من إعدام كل ما يكتبه هيكل بخط يده بعد أن يتم جمعه وتصحيحه حتى لا يقع فى أيدى أفراد النيابة الذين كانوا يفاجئون مطبعة السياسة من آن لآخر بحثا عن أية ورقة بخط هيكل فتكون حجة للقبض عليه ومحاكمته[١٨٦].

---

(١٨٠) عبداللطيف حمزة، وعبدالعزيز شرف، المرجع المذكور، ص ١٧٣ .

(١٨١)الأمل، ١٩٥٦/١٢/٨(الدكتور حسين هيكل فى ذمة التاريخ)؛Smith,Ch., OP. Cit. P. 182

(١٨٢) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ١٢٤ .

(١٨٣) صفاء محمد شاكر، إسماعيل صدقى باشا ودوره فى السياسة المصرية ١٩١٤ - ١٩٥٠ رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٩١، ص ١٤٤ .

(١٨٤) يونان لبيب رزق، الفكرة الحزبية عند هيكل، ص ١ .

(١٨٥) نبيل فرج، المرجع المذكور، ص ١٠ .

(١٨٦) الأخبار، ١٩٥٥/٣/١١ (دنيا الوفاء)؛ محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ص ٢٨٧، ٢٨٨ .

هذا وقد حرص هيكل على تشجيع الناشئة من الصحفيين ممن يعملون معه، فيذكر محمد زكى عبدالقادر – وهو أحد هؤلاء الناشئة – أن محمود عزمى صاحب المقال الافتتاحى بالصحيفة الأولى قد تغيب ذات مرة فكتب هو – أى زكى عبدالقادر – المقال بدلاً منه، فلما قابله هيكل أثنى على ذلك المقال، وقال له مشجعاً " أرجو أن يأتى اليوم الذى تكتب فيه حديث اليوم بدلاً منى"(١٨٧) فسر زكى عبدالقادر سروراً بالغاً لتشجيع رئيس التحرير له "أى تشجيع؟ أى قلب كبير يسع ناشئاً لا يزال يتعثر فيرفعه إلى ما تكاد عيناه لا ترتفعان إليه!"(١٨٨).

ويدخل فى إطار العلاقة بين هيكل والسياسة أثناء رئاسته لتحريرها، العلاقة بينها وبين الحزب الذى تنطق باسمه، ولكى تظهر لنا تلك العلاقة جلية، لابد من الإجابة على السؤال التالى : هل كان هيكل باعتباره رئيس التحرير المسئول حر فيما ينشره بالسياسة دون أى تدخل من الحزب؟ لم يكن هيكل فى واقع الأمر حراً فى كل ما ينشره، فهو كان على اتصال دائم بحافظ عفيفى صاحب امتياز الصحيفة – والذى كان بمثابة همزة الوصل بينها وبين الحزب –وذلك لمعرفة رأى الحزب فيما ترى هيئة تحرير السياسة نشره، وكان الحزب إما يوافق عليه أولا يوافق. أيضاً كان الحزب هو الذى يقرر سياسة الاعتدال أو العنف التى تسير عليها الصحيفة، وإن خالف ما يراه رغبة هيئة تحريرها(١٨٩)، معنى ذلك أن الحزب كان يتدخل بصورة شبه مباشرة فى شئون السياسة، وهناك العديد من الأمثلة التى توضح ذلك :

- فى بداية ظهور السياسة عام ١٩٢٢ سار هيكل وزملاؤه فى التحرير على خطة معتدلة، فظن خصوم الأحرار الدستوريون أن ذلك ضعف من الحزب، مما جعلهم يضاعفون الهجوم عليه وعلى صحيفته. ورغم امتعاض أنصار الأحرار الدستوريين بخطة الاعتدال التى تتبعها السياسة، فإن عدلى يكن رئيس الحزب لم يوافق على التخلى عن هذه الخطة حين طلب إليه هيكل ذلك. وعندما قرر الحزب – أمام اشتداد هجمات صحف الوفد – إعطاء السياسة الحرية فى اختيار الخطة التى تسير عليها، سر هيكل كثيراً بهذا القرار، إذ يقول : "لا أحسبنى اغتبطت يوماً بأمر كاغتباطى بهذا القرار من جانب

---

(١٨٧) الأخبار، ١٩٥٦/١٢/١٣ (موت الكاتب) كان هيكل يكتب مقالاً يومياً فى باب ثابت عنوانه " حديث اليوم"، وقد كان هذا الباب يحتل الجانب الأيمن من الصحيفة الرابعة.

(١٨٨) الأخبار، ١٩٥٦/١٢/١٣ (موت الكاتب).

(١٨٩) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ١٢٦ .

الحزب..."[١٩٠]. وهذا القول يبين لنا إلى أى مدى كان هيكل ملزما بالسياسة التى يسير عليها فى الصحيفة.

- لما استقالت وزارة توفيق نسيم فى يناير ١٩٢٣، ذهب عدلى يكن إلى السياسة وطلب **من هيكل ألا يظهر فيما تكتبه صحيفة الحزب ما يدل على الشماتة فى الوزارة** المستقيلة[١٩١].
- بمناسبة الحملة الانتخابية التى سبقت برلمان عام ١٩٢٤، ألقى محمد على علوبة سكرتير حزب الأحرار الدستوريين خطابا وجه فيه كثيراً من التهم لسعد زغلول، ومنها طلبه إلى ملنر أثناء محادثاته معه عزل السلطان فؤاد، ولما كانت السياسة تعنى بنشر مثل هذه الخطابات، فقد طلب حافظ عفيفى إلى هيكل –الذى كان يرى نشر الخطاب كما هو– مقابلة رئيس الحزب أولا والتحدث معه فى الخطاب قبل نشره، وبالفعل اتفق هيكل مع عدلى يكن على نشر الخطاب بعد حذف الفقرة المتعلقة بحديث سعد مع ملنر حول السلطان[١٩٢].

وكان من الطبيعى أن يقل تدخل الحزب فى شئون صحيفة السياسة مع تقدم الوقت بها على اعتبار أن هيئة التحرير فيها تكون قد اكتسبت من الخبرة ما يؤهلها لفهم سياسة الحزب فى المناسبات المختلفة دون حاجة إلى الرجوع إليه، بيد أن هذا لم يحدث، فقد ظل الحزب على تدخله فى شئون الصحيفة، بل إن هذا التدخل كان يتزايد باستمرار، فيشير هيكل إلى أن السياسة قبل ترك الأحرار الدستوريين لمناصبهم فى وزارة زيور الثانية عام ١٩٢٥، كانت أكثر استقلالا عن لجنة الحزب التنفيذية، لكن بعد خروجهم من الوزارة، أصبحت على اتصال دائم بتلك اللجنة، ولا يمر يوم دون أن تسأل فيما يكتب فيها[١٩٣]، وفى أوائل الثلاثينات خلال حكم إسماعيل صدقى، اعتاد أساطين الحزب على أن يستعرضوا مع هيكل مرتين يوميا حوادث اليوم وما يجب أن تكتب السياسة فى معارضتها للوزارة[١٩٤]. ومن جانبه كان هيكل يلتزم تماما بما يملى عليه من خطة، يؤكد ذلك رسالة منه إلى محمد محمود رئيس الحزب أثناء وجود الأخير فى لندن عام ١٩٣٠، يشير فيها إلى " أن السياسة والحزب ينفذان بدقة الخطة التى اتفق عليها والتى تقررت فى جلسة الحزب الأخيرة والتى رأستموها عشية سفركم إلى لندن" [١٩٥].

---

(١٩٠) المصدر نفسه، ص ص ١٢٦ ، ١٢٧ .
(١٩١) المصدر نفسه، ص ١٣٣ .
(١٩٢) المصدر نفسه، ص ص ١٤٤ ، ١٤٥ .
(١٩٣) السياسة، ١٨/٩/١٩٢٥ (مناقشة هادئة لخطبة على ماهر باشا).
(١٩٤) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ٢٨٨ .
(١٩٥) أوراق د. هيكل، رسالة من هيكل إلى محمد محمود (أغسطس ١٩٣٠).

لقد كانت المرة الوحيدة التى خرج فيها هيكل عن رأى محمد محمود – وكان الأخير وقتها وكيلا للحزب – عام ١٩٢٧ حينما رفض نشر كلمته التى أراد الإشارة فيها إلى أن مقال هيكل الذى نشره تحت عنوان " نريد ائتلافا خالصا وأساس الائتلاف الخالص الصراحة" حين ائتلاف الأحرار الدستوريين مع حزب الوفد فى وزارة عبدالخالق ثروت الثانية لا يعبر عن رأى الحزب،وقد ذهب هيكل إلى أنه فى حالة إصرار وكيل الحزب على نشر كلمته فإنه سيستقيل من رئاسة التحرير، وعندئذ لم ينشر محمد محمود الكلمة بالسياسة ونشرها بصحيفة الأهرام(١٩٦).

وهذا الموقف من هيكل لا يعد دليلا على أن السياسة قد أصبحت لها القدرة على التعبير عن رأيها فى المسائل السياسية دون الاسترشاد برأى الحزب، فهيكل لم ينشر مقال "نريد ائتلافاً خالصا... " والذى اعترض عليه محمد محمود، إلا بعد الاتفاق عليه مع حافظ عفيفى و محمود عبدالرازق وغيرهما من أقطاب الحزب، هذا إلى جانب أن معظم الأحرار الدستوريين كانوا يحسون بالإحساس الذى عبر عنه هيكل فى مقاله(١٩٧)، وبالتالى كان رئيس تحرير السياسة يعلم أن وكيل الحزب لو اعترض – وهو كان وقتئذ وزيرا فى الوزارة القائمة – فإن الحزب لن يقف بجانبه. أما عن تهديد هيكل بالاستقالة، فهذا التهديد لم يصدر منه إلا حينما شعر أن محمد محمود يخاطب من يتقاضى مرتبا وذلك حين قال له : "ألا تنشر كلمتى وأنا رئيس شركة السياسة؟"(١٩٨) فكان شعوره بكرامته يحتم عليه أن يصدر عنه مثل هذا التهديد فى ذلك الموقف.

أما عن كتابات هيكل بالسياسة، فنجد أنها تعددت وتنوعت، غير أنها تركزت فى أغلبها حول الموضوعات السياسية، ومما يلاحظ على تلك الكتابات أنها أظهرت -كما يروى طه حسين الذى لازم هيكل فترة طويلة بالصحيفة تنزه قلمه عن الشطط، فلم يؤذ أحد بلفظ جارح(١٩٩). إلا أن ذلك لم يكن على طول الخط، فقد جاء فى ثنايا هذه الكتابات – وإن كان بشكل بسيط – ألفاظ تحمل الإساءة إلى أشخاص الآخرين، من ذلك تشبيهه لأنصار حزب

---

(١٩٦) محمدحسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ .

(١٩٧) المصدر نفسه، ص ٢٣٣ ، ٢٣٤ .

(١٩٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٥، يذهب د. أحمد زكريا استنادا إلى موقف هيكل من محمد محمود بخصوص تلك المسألة التى نحن بصددها إلى أن هيكل أصبح فى مركز يستطيع أن يعبر من خلاله عن رأيه فى أدق المسائل السياسية دون الرجوع إلى الحزب ذاته. أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢- ١٩٥٣، ص ١٥٨ .

(١٩٩) نبيل فرج، المرجع المذكور، ص ١٣ .

الوفد عام ١٩٢٤ إذا يقول : " وأنه يكفى ليقفهم عند حدهم وليجعلهم يفرون فرار الكـــلاب أن تقوم الصيحة العامة فى وجوههم"[٢٠٠]،كما أشار إلى النحاس عام ١٩٢٩ بقوله : "هذا كبـيرهم هبل الأكبر الذى ينطقه وليم ويركبه ويحركه ويفعل به ما يشاء..."[٢٠١].

ومهما يكن من أمر، فإن كتابات هيكل والتى فاضت بها صحيفة السياسة قـد عـادت دون شك بفائدة كبيرة على المجتمع سواء من الناحية الفكرية أو الناحية الاجتماعيـــة، يؤكـد ذلك قول أحد أنصار الوفد لإبراهيم دسوقى أباظة أنه وأمثاله من الوفديين يقـــرأون صحيفـــة السياسة لشىء واحد فقط هو : "أن نستفيد مما يكتبه الدكتور هيكل"[٢٠٢].

ويرتبط بكتابات هيكل فى صحيفة السياسة تلك التحقيقات التى أجريت معه والقضايـــا التى رفعت عليه أمام القضاء بسبب بعض المقالات التى رأت فيها الحكومات القائمة وقتـــها مساسا بها، وقد خرج هيكل من معظم تلك القضايا منتصرا، ولم يدن إلا فـــى القليـــل منـــها، وكان ذلك عهد وزارات : سعد زغلول عام ١٩٢٤، ومصطفى النحاس الثانية عـــام ١٩٣٠، وإسماعيل صدقى ١٩٣٠ – ١٩٣٣، وعبدالفتاح يحيى ١٩٣٣/ ١٩٣٤ .

أولا : وزارة سعد زغلول ١٩٢٤ :

كانت البداية فى ١٠ مايو ١٩٢٤ عندما أرسل أحمد مظلوم رئيس مجلـــس النـــواب كتابا إلى صحيفة السياسة متضمنا لقرار المجلس بسحب التصريح الـــذى يجـيز للصحيفـــة حضور جلساته، وذلك لما نشرته من مقالات احتوت على طعن وقذف موجهين إلى المجلـــس وأعضائه[٢٠٣]. وقد طلب أحمد مظلوم على الفور من النائب العـــام إقامـــة الدعـــوى علـــى السياسة للتحقيق مع المسئولين فيها[٢٠٤].

لقد قامت النيابة على أثر ذلك فى ٢٠ مايو ١٩٢٤ باستدعاء هيكل رئيـــس التحريـــر وحافظ عفيفى صاحب الامتياز للتحقيق معهما فى المقالات التى وردت بها التـــهم الموجهـــة إليهما، وقد بلغ عدد هذه المقالات ثمانية، وهى " السياسة العملية"، "سياسة الـــهوى"، "حـــزب

---

(٢٠٠) السياسة، ١٩٢٤/١١/٢٠ (الشجاعة الأدبية هى الدواء لما وصلنا إليه).
(٢٠١) المصدر نفسه، ١٩٢٩/٩/٢٠ (سوء نية وقصر نظر).
(٢٠٢) المصدر نفسه، ١٩٤٦/١٢/٢١ (كلمة الأستاذ إبراهيم دسوقى أباظة فى الاحتفال الوطـــنى بتكريم الدكتور هيكل باشا).
(٢٠٣) المصدر نفسه، ١٩٢٤/٥/١١ (السياسة ومجلس النواب).
(٢٠٤) المصدر نفسه، ١٩٢٤/٦/٩ (تحقيق النيابة فى قضية السياسة).

الستمائة"، " حزب الستمائة جنيه"، "ضعاف"، "شخصى الضعيف"، "حرية الانتخاب وحيدة الحكومة"، "العمد بعد الصحف" فى أيام ٣١ مارس، ١٣، ٢٨، ٣٠ أبريل، ١١ ، ١٢،١٣ مايو ١٩٢٤ . وأجاب هيكل على التهم موضع التحقيق - الطعن والقذف الموجهان إلى مجلس النواب وأعضائه -بما خلاصته أن المقالات التى نشرت بالسياسة لم تتعرض سواء بإهانة أو نقد لهيئة أى من مجلسى البرلمان، وإنما تعرضت بنقد قد يكون شديداً لحزب الوفد فى البرلمان، والدافع إلى ذلك عدم مراعاة حزب الوفد البرلمانى ميزانية البلاد حينما قرر لنفسه ولبقية أعضاء المجلسين مكافأة برلمانية قدرها ٦٠٠ جنيه فى العام، وهو ما يزيد على كل مكافأة فى أية دولة من دول أوربا، رغم أن ميزانية الواحدة فيها أضعاف ميزانية مصر ،وأشار هيكل إلى أن النيابة إذا كانت ترى مع ذلك أية إهانة فى المقالات التى تم نشرها، فلا سبيل للفصل فى ذلك إلا أمام القضاء، وبالفعل تم إحالة النيابة لهيكل وحافظ عفيفى و محمد توفيق دياب - الذى كان قد تم سؤاله هو الآخر نظرا لأن إحدى المقالات المذكورة كان موقعا عليها باسمه وهى "شخصى الضعيف" - إلى محكمة الجنايات التى حدد لنظر القضية أمامها يوم ١١ يونية ١٩٢٤[٢٠٥].

وبينما هيكل ينتظر موعد نظر القضية أمام محكمة الجنايات، وإذ به يفاجأ باستدعاء النيابة له ولبعض زملائه فى السياسة للسؤال عن عشرين مقالا تضمنت قذف رئيس الوزراء وسب وإهانة الحكومة والتحريض على كراهيتها والازدراء بها[٢٠٦]، وبدأ التحقيق مع هيكل فى ٣١ مايو ١٩٢٤، حيث سئل عن خمسة من هذه المقالات، وهى : " لمن الحكم اليوم" ، "لماذا يهدد سعد باشا بالاستقالة إذا عدلت خطبة العرش"، " هلموا يا أنصار الحرية للدفاع عن الحرية" ، "حرية الانتخاب وحيدة الحكومة"، "العمد بعد الصحف". وقد نشرت تلك المقالات فى أيام ٢١، ٢٤، ٢٧ مارس ، ١٢، ١٣ مايو ١٩٢٤ . ورد هيكل على ما وجه إليه من تهم بأنه لو صح وكان هناك قذف كما يقال، لما كان معاتبا على تلك المقالات لأن الوقائع الواردة بها صحيحة، ورئيس الوزراء موظف عمومى، غير أنه ليس هناك فى الواقع قذفا ولا سبا ، كما أن وصف صحيفة السياسة الحكومة ليس فيه شىء مما يعاقب عليه القانون[٢٠٧].

---

(٢٠٥) المصدر نفسه.

(٢٠٦) المصدر نفسه، ١٩٢٤/٦/٢ (محاكمة السياسة).

(٢٠٧) المصدر نفسه، ١٩٢٤/٦/١ . ويلاحظ أن هيكل خلط فى مذكراته بين هذا التحقيق (١٩٢٤/٥/٣١) والتحقيق الذى أجرى معه لأول مرة، فهو يعتبر أن التحقيقين تما فى يوم واحد. محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ١٦٤ .

وفى أول يونية استؤنف التحقيق مع هيكل حول الخمسة عشر مقالا الأخرى، وهى : "عبث بالحرية يوم عيد الحرية"، " الوفاء بالعهد"، " خطاب العرش والسودان"، "نذير"، "يعبثون بالروح الدستورية، تهديد الوزارة بالاستقالة"، "فلتحى الحرية"، "أقصور أم تقصير؟"، "ثروت ! سعد!"، "سياسة الحكومة الاقتصادية ووكلاء الوزارات البرلمانيون"، " وزارة الشهوات لا وزارة الشعب"، " فترة الفوضى"، "تبذير الحكومة الحاضرة فى أموال الميزانية للوظائف العمومية"، "خطبة العرش وتداخل الإنكليز فيها"، "قوى ضعيف"، "التعيينات القضائية ظلم بين رجال العدل"٠ ونشرت فى أيام ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠ ،٢٥، ٢٨ مارس، ١، ٣، ١١، ١٤، ١٥، ٢١، ٢٤، أبريل، ٤ مايو ١٩٢٤ ٠ وكان مما جاء فى رد هيكل على ما وجه إليه من تهم فى تلك المقالات، أن محررى السياسة لا يحرضون على كراهية نظام الحكم أو الازدراء به، لأن الذين وضعوا هذا النظام القائم على دستور الدولة هم الأحرار الدستوريون، ولأن السياسة دافعت وستدافع دائما عن الدستور، أما تهم القذف فلا وجود لها، لأنها دائرة بين النقد وبين ذكر وقائع صحيحة ممكن إثباتها(٢٠٨).

ولما لم تكف السياسة عن توجيه النقد للوزارة، فقد تم استدعاء هيكل وحافظ عفيفى أمام نيابة مصر فى ٤ يونية ١٩٢٤(٢٠٩)، ورد هيكل على ما وجه إليه من أسئلة أمام النيابة بسبب استمرار الصحيفة فى خطتها التى سارت عليها من قبل بأن ما يكتب إنما هو نقد مباح يجيزه القانون(٢١٠).

وقد حدث أن نشر هيكل محضر التحقيق الذى أجرى معه وحافظ عفيفى فى ٣٠ مايو ١٩٢٤، فاعتبرت الوزارة أن فى ذلك تكراراً للألفاظ التى اعتبرت إهانة ورفعت بشأنها الدعوى، ومن ثم قام البوليس، بناء على أمر النيابة فى ٩ يونيه ١٩٢٤، بالقبض على عدد من عمال صحفية السياسة مع بضعة آلاف عن الأعداد الصادرة فى ذلك اليوم، كما تم إقفال المطبعة الخاصة بالصحيفة وختم أبوابها بالشمع الأحمر(٢١١).

---

(٢٠٨) السياسة، ١٩٢٤/٦/٢ (السياسة والنيابة)٠

(٢٠٩) المصدر نفسه، ١٩٢٤/٦/٤ (السياسة والنيابة)٠

(٢١٠) المصدر نفسه، ١٩٢٤/٦/٥ (السياسة فى موقف الاتهام)٠

(٢١١) المصدر نفسه، ١٩٢٤/٦/١٣ (كيف عطلت السياسة وكيف عادت إلى الظهور)؛ محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ١٦٦؛ أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، الحولية الأولى سنة ١٩٢٤، ط١، القاهرة، ١٩٢٨، ص ٢٠١ ٠

بيد أنه سرعان ما صدر حكم محكمة الجنايات فى ١٢ يونيه ١٩٢٤ - بعد المرافعة المحكمة التى قام بها محامى السياسة - برفع الأختام وعدم اعتبار المطبعة مما يدخل فى الأشياء التى يجوز ضبطها فى جنح صحفية[٢١٢]، وقد كتب هيكل على أثر صدور هذا الحكم يشيد به، مشيرا إلى ما فيه من ضمان كبير لحرية الرأى، وضمان للدستور كله بما يسمح به للصحف من القيام بوظيفة النقد ونشر العلم مما لا يتيسر للجمهور الوقوف عليه من منهل آخر[٢١٣].

أما عن قضية السياسة الأساسية، والتى كان قد حدد لنظرها أمام محكمة الجنايات يوم ١١ يونية ١٩٢٤، فقد صدر الحكم فيها فى ٢٣ يونية من العام نفسه، بأن يدفع هيكل غرامة قدرها ٣٠ جنيه وإلزامه بدفع لكل من المدعين بالحق المدنى * قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض، ومصاريف الدعوتين المدنيتين. أما توفيق دياب وحافظ عفيفى فقد حكم ببراءتهما وبرفض طلب التعويض المدنى قبلهما[٢١٤].

وقد حدث أن رفع هيكل طعناً فى هذا الحكم الصادر ضده بطريق النقض، وبالفعل نظرت محكمة النقض والإبرام هذا الطعن، وقررت فى ٦ نوفمبر ١٩٢٤ قبوله ورفض الدعوى المدنية، وإلزام المدعين بالحق المدنى بمصاريفهما [٢١٥]، فسر هيكل سرورا بالغا، وأخذ يهلل وزملاؤه فى السياسة ويكرر فى أكثر من عدد من أعدادها عبارة سعد زغلول التى كان قد قالها فى إحدى خطبه عام ١٩٢١ إثر قرار مجلس التأديب بمحكمة الاستئناف ببراءة أحد الوفديين فى حكم من الأحكام "لو كنت فى مراكز الوزارة ولطمتنى العدالة هذه اللطمة لخررت مغشيا فى الحال ولفارقت مركزى لأن العدالة قضت على وعلى سياستى..."[٢١٦]، وأشار هيكل إلى أن الحكم الذى صدر ليس حكما لمصلحة صحيفة السياسة وحدها ولا للأحرار الدستوريين فحسب، ولكن لمصلحة الصحافة أجمع، والأحزاب كلها[٢١٧].

---

(٢١٢) السياسة، ١٩٢٤/٦/١٣ (الحكم ضد النيابة).

(٢١٣) المصدر نفسه، ١٩٢٤/٦/١٣(فى مصر قضاه).

* المدعين بالحق المدنى هما النائبين مكرم عبيد ومحمود علام.

(٢١٤) المحروسة، ١٩٢٤/٦/٢٤ (الحكم فى قضية السياسة)؛ أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، الحولية الأولى، ص ٢٠٢ .

(٢١٥) اللواء المصرى، ١٩٢٤/١١/٨ (الحكم ببراءة السياسة من محكمة النقض والإبرام)؛ السياسة، ١٩٢٤/١١/٧ (أكبر هيئة قضائية فىمصر تقضى ببراءة السياسة).

(٢١٦) المصدر نفسه، ١٩٢٤/١١/١٤ (مآتم الحرية فى عهد وزارة اليأس)، ١٩٢٤/١١/١٨ (لطمة العدالة ومن أكبر من القضاء إذا حكم؟).

(٢١٧) المصدر نفسه، ١٩٢٤/١١/٧ (الدستور فى أمان).

من القضايا الأخرى التى رفعت على هيكل فى عهد وزارة سعد زغلول، قضية اتهم فيها بنشر مقالات لحلمى عيسى- مدير الغربية الذى أحالته وزارة سعد زغلول إلى المعاش عقب توليها الحكم بأسبوعين- تضمنت إهانة لموظفين عموميين ، هما سعد زغلول رئيس مجلس الوزراء، ومحمد نجيب الغرابلى وزير الحقانية، وذلك بسبب أمور تتعلق بوظيفتيهما، كما تضمنت قذفا فى حق محمد إبراهيم النائب العام(٢١٨).

لقد تم نظر تلك القضية أمام محكمة الجنايات فى ١٣ ديسمبر ١٩٢٤، وصدر الحكم فيها ببراءة هيكل(٢١٩)، فأخذ يشيد فى السياسة بنزاهة القضاء، ويؤكد على أن هذا الحكم إنما يفتح هو الآخر مع حكم محكمة النقض باب الأمل فى المستقبل وينهض حجة على أن سياسة الوزارة القائمة فى طريقها إلى الزوال(٢٢٠).

أيضا رفعت على هيكل قضية باتهامه بإهانة مجلس النواب بعبارات تم نشرها بصحيفة السياسة تحت عنوان "تحقيق النيابة فى قضية السياسة" - وهى القضية التى بدأت محكمة الجنايات نظرها فى جلسة ١١ يونيه ١٩٢٤ – فى العدد الصادر بتاريخ ٨ يونيه ١٩٢٤، كما اتهم كذلك بنشر تلك التحقيقات مع عدم جواز نشرها لعدم جواز إثبات الوقائع الواردة بها(٢٢١). وقد انتهت تلك القضية ببراءة هيكل(٢٢٢).

وكان آخر ما رفع على هيكل من قضايا فى عهد وزارة سعد زغلول، القضية التى نظرت أمام محكمة الجنايات فى ٢٤ يناير ١٩٢٥ فى عهد وزارة زيور الأولى، وقد تضمنت تلك القضية عدد كبير من التهم هى :

١- فى أيام ١٦ ، ١٨ مارس و ١ ، ٤ أبريل ١٩٢٤ نشر فى صحيفة السياسة مقالات تحت عنوان "عبث بالحرية يوم عيد الحرية"، "خطاب العرش والسودان"، "ثروت وسعد"، "قوى ضعيف"، تضمنت إهانة فى حق موظف عمومى، هو سعد زغلول رئيس مجلس الوزراء، بسبب أمور تتعلق بوظيفته.

---

(٢١٨) المصدر نفسه، ١٠/٩/١٩٢٤ (دعوى اتهام السياسة).

(٢١٩) المصدر نفسه، ١٤/١٢/١٩٢٤ (قضية أخرى على السياسة تنظر أمام محكمة الجنايات أمس، حلمى عيسى باشا والدكتور هيكل بك يبراءان).

(٢٢٠) المصدر نفسه، ١٤/١٢/١٩٢٤ (انهيار صرح الفوضى، حكم القضاء ببراءة السياسة).

(٢٢١) المصدر نفسه، ٢١/١٢/١٩٢٤ (تبرئة السياسة للمرة الثالثة).

(٢٢٢) اللواء المصرى، ٢٣/١٢/١٩٢٤ (حكم محكمة الجنايات فى قضية السياسة).

٢- فى أيام ١٧ ، ١٩، ٢٠، ٢٥، ٢٧، ٢٨، مارس ، ٣، ١١، ١٤، ١٥، أبريل، ٤ مايو ١٩٢٤ نشر هيكل بصحيفة السياسة مقالات عنوانها " الوفاء بالعهد"، " نذير"، "يعبثون بالروح الدستورية، تهديد الوزارة بالاستقالة"، "فلتحى الحرية"، "هلموا يا أنصار الحرية"، "أقصور أم تقصير؟"، " سياسة الحكومة الاقتصادية ووكلاء الوزارات البرلمانيون"، "وزارة الشهوات لا وزارة الشعب"، "فترة الفوضى"، "تبذير الحكومة الحاضرة فى أموال الميزانية للوظائف العمومية"، "التعيينات القضائية ظلم بين رجال العدل"، تضمنت تلك المقالات إهانة هيئة نظامية فى الدولة (الوزارة).

٣- فى أيام ٢١، ٢٤ مارس و ٢١ أبريل ١٩٢٤ نشر هيكل بصحيفة السياسة مقالات عنوانها " لمن الحكم اليوم" ، "لماذا يهدد سعد باشا بالاستقالة إذا عدلت خطبة العرش"، "خطبة العرش وتداخل الإنكليز فيها" تضمنت قذفاً فى حق رئيس مجلس الوزراء.

٤- فى يومى ١٢، ١٣ مايو ١٩٢٤ نشر هيكل بصحيفة السياسة مقالين عنوانهما " حرية الانتخاب وحيدة الحكومة" ، "العمد بعد الصحف" تضمنا قذفا فى حق رئيس مجلس الوزراء[٢٢٣].

وقد صدر الحكم فى هذه القضية هى الأخرى ببراءة هيكل[٢٢٤] ، فأخذ يشير فى السياسة إلى أن هذا الحكم دليل آخر على أن الأحرار الدستوريين كانوا يتحرون المصلحة العامة ويقفون من الحزبية فى حدود الوطنية الصحيحة[٢٢٥].

بذلك يكون هيكل قد خرج بريئا من جميع ما وجه إليه من تهم فى عهد تلك الوزارة، رغم قسوة العبارات التى جاءت فى مقالاته موضع الاتهام، وهذا إن دل على شىء فإنما يدل على ما تمتع به هيكل من كفاءة عالية كرئيس للتحرير.

ثانيا : وزارة مصطفى النحاس الثانية ١٩٣٠ :

كان أول ما حقق فيه مع هيكل فى عهد تلك الوزارة مقال نشره بالسياسة فى ٣١ يناير ١٩٣٠ تحت عنوان "النحاس رئيس أوحد"، والتهمة التى وجهت بشأن هذا المقال هى الإهانة والسب فى حق المستشار على سالم بصفته قائما بخدمة عامة – عضو مجلس النواب

---

(٢٢٣)السياسة، ١٩٢٥/١/٢٥ (القضية الأخيرة من قضايا السياسة).
(٢٢٤) المصدر نفسه، ١٩٢٥/١/٢٩ (لطمة العدالة).
(٢٢٥) المصدر نفسه، ١٩٢٥/١/٢٥ (حكم القضاء ببراءة السياسة).

ورئيسا للجنة الرد على خطاب العرش – بأن نسب إليه الاستجداء والصغار[٢٢٦]، وذلك على أثر ما قاله بمجلس النواب فى ٢٩ يناير ١٩٣٠ من أن النحاس زعيم الوفد هو " رئيسه الأوحد وزعيمه الأمجد"، فقد كتبت السياسة تعليقا على هذا القول ذاكرة "ما هذا الهوان الذى ينزل إليه النائب المحترم على بك سالم، وكان مستشارا بمحكمة الاستئناف العليا! أمن أجل المكافأة البرلمانية يهون هذا الهوان ويصغر هذا الصغار"[٢٢٧].

وقد رفعت النيابة الدعوى على هيكل أمام محكمة الجنايات التى أصدرت حكمها فى ٢٥ مارس ١٩٣١ بمعاقبته بغرامة قدرها ٥ جنيهات، فما كان من هيكل إلا أن طعن فى هذا الحكم أمام محكمة النقض والإبرام[٢٢٨]، وبعد نظر هذا الطعن قضت المحكمة فى ٤ يناير ١٩٣٢ برفضه [٢٢٩]، ومن ثم كانت إدانة هيكل.

ومما حقق فيه مع هيكل فى عهد تلك الوزارة أيضا، ما نشر بالسياسة فى ٧ فبراير ١٩٣٠ من أن "ألعبان" اتخذ التخفيض الذى بشرت به صحف الوفد – وهو أن وزير المالية قرر تخفيض الرسوم الجمركية على السكر – للانتفاع به شخصيا بأن باع قبل إعلان قرار التخفيض رسميا أكثر من ٩,٠٠٠ سهم تأسيس لإحدى شركات السكر على المكشوف، فى الوقت الذى كان فيه لا يملك سهما واحدا، وكان البيع بأكثر من ١٣ جنيه للسهم الواحد، فلما أعلن قرار التخفيض هبطت أسعار الأسهم إلى ١١ جنيه للسهم، فاشترى "الألعبان" من الأسهم بقدر ما كان قد باع وخرج بالفرق لنفسه[٢٣٠].

ويرجع سبب استدعاء النيابة العامة لهيكل والتحقيق معه، إلى اعتقاد الوزارة بأن السياسة إنما تقصد بـ "الألعبان" وزير المالية نفسه، غير أن هيكل نفى ذلك، وبالفعل انتهى التحقيق معه دون أية إدانة له[٢٣١].

---

(٢٢٦) المصدر نفسه، ١٩٣١/١٢/٢٩ (تقرير بأسباب النقض المرفوع من الدكتور محمد حسين هيكل بك ضد النيابة العمومية فى قضيتها نمرة ١٦ سايره سنة ٣٠ , ١٩٣١ عابدين).

(٢٢٧) المصدر نفسه، ١٩٣٠/١/٣١ (النحاس رئيس أوحد).

(٢٢٨) المصدر نفسه، ١٩٣٠/١٢/٢٩ (تقرير بأسباب النقض المرفوع من الدكتور محمد حسين هيكل بك).

(٢٢٩) الأهرام، ١٩٣٢/١/٥ (قضيتا السياسة).

(٢٣٠) السياسة، ١٩٣٠/٢/١١ (السياسة لا تعتذر لأنها لا تضع نفسها مواضع الاعتذار).

(٢٣١) المصدر نفسه.

أجرى التحقيق مع هيكل كذلك بسبب مقالات أربع نشرت فى أيـــام ٦، ٩، ١٣، ٢٣ فبراير ١٩٣٠ تحت عنوان "ضريح سعد وإصرار الوفد علـــى أن يكـــون ضريحـــا وثنيـــا"، "التمثيل النسبى للأغلبية هذا ما يفكر البعض فى المطالبة به"، "ضريح سعد أيضـــا"، "مســـألة السودان ومسألة الأقليات وموقف الأحرار الدستوريين منهما"، وكـــانت التهمـــة فـــى هـــذه المقالات أن من شأنها الإضرار بمصر ومصلحتها سواء على المستوى الداخلى بما تحدثـــه من فتنة طائفية، أو الخارجى بخصوص علاقات مصر مع بريطانيا. بيد أن هيكـــل – أثنـــاء التحقيق معه أمام النيابة– استبعد حدوث ما تعتقد النيابة أن تحدثه هذه المقالات، ودلل علـــى صحة ما يقول، وانتهى التحقيق على ذلك، ولم ترفع أية دعوى أمام محكمة الجنايات[٢٣٢].

ثالثا : وزارتا إسماعيل صدقى ١٩٣٠ – ١٩٣٣ :

يعد ما واجهته صحيفة السياسة أثناء فترة حكم إسماعيل صدقى أوائل الثلاثينات مـــن أخطر ما تعرضت له فى تاريخها، فعلى الرغم من حملاتها العنيفة التى شنتها علـــى وزارة سعد زغلول عام ١٩٢٤، فإنها لم تعطل سوى ثلاثة أيام، أما فى عهد صدقى فقد عطلت مـــا يزيد على سبعة أشهر، فضلاً عن التحقيقات والدعاوى القضائية التى رفعت على المســـئولين فيها.

كانت البداية حين نشرت الصحيفة فى ٣ نوفمبر ١٩٣٠ مقالا تحت عنـــوان "حـــول حوادث الطلبة"، فقد رأت الوزارة فى هذا المقال إخلالا بالنظام العام، ومن ثم كـــان إنذارهـــا للسياسة فى اليوم نفسه الذى نشر فيه المقال[٢٣٣]، ثم أعقبت الوزارة هذا الإنذار بإنذار آخـــر فى ١٥ نوفمبر ١٩٣٠؛ بسبب ما نشر فى ذلك اليوم تحت عنوان " من أنذر فقد أعذر، ألســـنة دولة صدقى باشا"، وهو مقال أشارت فيه السياسة إلى أن صحف الوزارة إن لم تكـــف عـــن حملاتها على الأحرار الدستوريين، فلـــن يكـــون لـــها – أى السياســـة – حســـاب إلا مـــع الوزارة[٢٣٤].

وقد حدث أن نشرت السياسة فى ٢١ ديسمبر ١٩٣٠ مقالاً تحت عنـــوان " صدقـــى باشا يطلب عون الإنجليز ويشهر بالأمة المصرية"، فاعتبرت الوزارة أن ما جاء بهذا المقـــال إنما هو تأكيد على تصميم الصحيفة، رغم إنذارها،على مهاجمتها – أى الوزارة– والتحريـــض على كراهيتها، والإخلال بالنظام العام، ومن ثم كان قرار الوزارة بتعطيلها[٢٣٥].

---

(٢٣٢) المصدر نفسه، ٢٠، ١٩٣٠/٤/٢١ (السياسة والنيابة : التحقيق بشأن الاكثرية والأقلية).
(٢٣٣) المصدر نفسه، ١٩٣٠/١١/٤ (إنذار السياسة نذير بدنو أجل الوزارة).
(٢٣٤) المصدر نفسه،١٦/ ١١/ ١٩٣٠ (صدقى باشا والآداب العامة، إنذار السياسة للمرة الثانية).
(٢٣٥) السياسة الأسبوعية، ١٩٣٠/١٢/٢٧ (تعطيـــل السياســـة اليوميـــة)؛ الفـــلاح المصـــرى، ١٩٣٠/١٢/٢٨ (الصحافة المصرية و كرامتها).

هذا وقد تعرض هيكل لكثير من التحقيقات التى أجريت معه لما كان ينشره بالصحيفة ورأت فيه الوزارة مساسا بها، من ذلك مقال ورسم عنوانهما " نفقات حفلات الطرب ألم يكن الفقراء أولى بها؟"، "حفلات الاتهام بالأزمة" فى يومى ١٩، ٢١ ديسمبر ١٩٣٠، وكانت التهمة فيها إهانة مجلس الوزراء، وقد رفعت النيابة الدعوى على هيكل أمام محكمة الجنايات التى قررت فى ٢٥ مارس ١٩٣١ معاقبته بغرامة قدرها ١٠ جنيهات(٢٣٦)، وتقدم هيكل بطعن فى هذا الحكم، إلا أن محكمة النقض والإبرام رفضته(٢٣٧).

ولما لم يكف هيكل عن معارضته للوزارة رغم كل وسائل الشدة التى اتخذتها مع السياسة، فقد رأى إسماعيل صدقى إعفائه من رئاسة التحرير، فأصدر قانونا يحرم بمقتضاه من صدر ضده حكمان بالإدانة من رئاسة تحرير الصحف. ولما كان هيكل قد صدر ضده حكمان بالإدانة من قبل (٢٣٨)، فقد دخل تحت طائلة هذا القانون وأصبح محروماً من رئاسة تحرير السياسة(٢٣٩).

غير أن ذلك لم يمنع هيكل من ظهور اسمه على الصحيفة، فقد أصبح مديراً للتحرير، وإن كان ذلك من الناحية الرسمية فقط، إذ إنه ظل هو الرئيس الفعلى للتحرير حيث كان عبدالقادر المازنى الذى خلفه فى منصبه يسترشد بتوجيهاته فى كل ما يتعلق برئاسة تحرير الصحيفة(٢٤٠).

---

(٢٣٦) السياسة، ١٩٣١/١٢/٢٩ (النقض المقدم فى قضية السياسة). كانت صحيفة السياسة قد ظلت معطلة حتى ٢٧ يولية ١٩٣١،واعتمد الأحرار الدستوريين فى هذه الفترة على عدد من الصحف بجانب صحيفة السياسة الأسبوعية قبل أن تعطل هى الأخرى، ومن هذه الصحف صحيفة "الفلاح المصرى" التى اتفق حزب الأحرار الدستوريين مع صاحبها على إصدارها إصدارا جديدا بقلم تحرير صحيفة السياسة. وصدرت بالفعل فى ٢٤ ديسيمبر ١٩٣٠ . غير أن الحزب استغنى عنها بإصدار صحيفة "الأحرار الدستوريين" لتصبح لسان حاله ابتداء من ٣ يناير ١٩٣١، وبعد تعطيلها فى ٢٥ من الشهر نفسه اتخذ الحزب عن صحيفة "الوادى" التى كان يصدرها أحمد نجيب لسان حال له حتى نهاية عام ١٩٣١ حيث عاد صاحبها إلى إصدارها كصحيفة مستقلة. أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣، ص ص ١٠٠، ١٠١ .

(٢٣٧) الأهرام، ١٩٣٢/١/٥ (قضيتا السياسة)؛ صبرى أبو المجد، سنوات ما قبل الثورة، ١٩٣٠ - ١٩٥٢، جـ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٩٥ .

(٢٣٨) عن هذين الحكمين انظر : ص ص ٦٩، ٧١ من هذا الفصل .

(٢٣٩) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ٢٨٧ .

(٢٤٠) سناء جلال، صحافة حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩١، ص ١٠٦ .

وكان أول ما تعرض له هيكل وهو فى منصبه الجديد – مدير التحرير– اتهامه ومحمد محمود رئيس الحزب بسب وقذف الوزارة فى خطاب ألقاه الأخير فى جمع من الشباب بالحزب ونشرته السياسة، وقد رفعت الدعوى على هيكل ورئيس الحزب أمام **محكمة الجنايات، وسبب إشراك الأول فى التهمة هو ما أدخله من تعديل بخط يده على** خطاب محمد محمود، رغم أن هذا التعديل كان بهدف التخفيف من حدة الخطاب[٢٤١]، ولم يحدث أن أدين هيكل أو محمد محمود، حيث انتهت المسألة بتنازل رئيس الوزراء عن الدعوى[٢٤٢].

رابعا : وزارة عبدالفتاح يحيى ١٩٣٣ / ١٩٣٤ :

رفعت الدعوى على هيكل فئ عهد تلك الوزارة بصفته مديرا للسياسة وحفنى محمود رئيسا للتحرير* أمام محكمة الجنايات، وذلك بعد ما أجرته النيابة معهما من تحقيق فى عهد إسماعيل صدقى لما نشراه بالصحيفة يومى ٢٠، ٢٢ يونيه ١٩٣٣ تحت عنوان " التصريحات الوزارية وما يجب فيها من نزاهة"، "كارثة التبشير الخطيرة والحديث عنها فى مجلس النواب الحاضر"، وكانت التهمة التى وجهت إلى هيكل ورئيس التحرير بشأن هذين المقالين قذف وزير الداخلية محمود فهمى القيسى٠ وقد أصدرت محكمة الجنايات حكمها فى ٢٣ أبريل ١٩٣٤ بتغريم هيكل وحفنى محمود ٧٠ جنيه لكل منهما وتعطيل السياسة شهراً، فطعن الاثنان فى هذا الحكم أمام محكمة النقض والإبرام التى أصدرت حكمها فى ١١ يونيه ١٩٣٤ ببراءة هيكل وتخفيض الغرامة المحكوم بها على حفنى محمود إلى ٥٠ جنيه[٢٤٣].

أيضاً أجرى فى عهد هذه الوزارة تحقيق آخر مع هيكل وحفنى محمود لاشتراكهما معاً فى الحملة التى شنتها السياسة على الوزارة – وزارة عبدالفتاح يحيى – والخاصة بنزاهة الحكم، وقد انتهى دور هيكل بانتهاء وتحقيق النائب العام معه، أما حفنى محمود فرفعت عليه الدعوى أمام محكمة الجنايات التى حكمت ببراءته[٢٤٤].

---

(٢٤١) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة ا لمصرية، جـ١، ص ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ ٠

(٢٤٢) ماجدة محمد محمود، المرجع المذكور، ص ١٨٠ ٠

* كان المازنى قد تنحى عن رئاسة التحرير منذ ١٩٣٣/٣/٣١ ٠

(٢٤٣) السياسة، ١٩٣٤/٦/١٢(النقض المرفوع من السياسة فى قضية التبشير، براءة الدكتور هيكل بك وتعديل الحكم بالنسبة لحفنى محمود)٠ يشير هيكل فى مذكراته إلى أنه عقب حكم محكمة الجنايات تم دفع الغرامة المحكوم بها (١٤٠ جنيه) ولم يشر إلى الطعن فى الحكم وبراءته هو٠ محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ص ٢٩٥ - ٢٩٧ ٠

(٢٤٤) المصدر نفسه، ص ص ٢٩٥ - ٢٩٩ ٠

كانت تلك هى أهم التحقيقات والقضايا التى رفعت على هيكل بسبب بعض كتاباته فى صحيفة السياسة، وكان ضمن ما ترتب على هذه الكتابات إقصائه عن رئاسة التحرير فى عهد إسماعيل صدقى كما أسلفنا القول ليصبح مديرا للتحرير، وظل فى هذا المنصب **الأخير إلى أن عاد رئيسا للتحرير ثانية – مع احتفاظه بمنصب مدير التحرير** – ابتداء من عدد السياسة الصادر فى ٢٢ يوليو ١٩٣٦[٢٤٥]، إلا أن ذلك لم يستمر طويلا، فقد ترك الصحيفة وانقطعت صلته بها بسبب خلافه مع محمد محمود رئيس الحزب لموافقة الأخير على معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا[٢٤٦].

وقد عادت العلاقة بين هيكل والسياسة مرة أخرى ابتداء من ديسمبر ١٩٤٤ – وكان قد أصبح رئيسا للحزب – حيث أعاد إصدارها بترقيم جديد بعد توقف دام أكثر من ستة سنوات، واختار حافظ محمود لرئاسة تحريرها وترك له مسئوليتها، لكنه فى عام ١٩٤٦ عاد ليشرف عليها بنفسه مع بقاء حافظ محمود رئيسا للتحرير[٢٤٧].

واستمرت السياسة فى الصدور بانتظام حتى عدد ٢٩ فبراير ١٩٥١، شهدت بعده أول توقف لها بسبب أزمات الورق والطباعة، ثم عادت بعد شهر ونصف الشهر من توقفها لتصدر أسبوعيا بصفة مؤقتة كل يوم أحد، واختفت من عليها عبارة "لسان حال الأحرار الدستوريين" واسما هيكل وحافظ محمود إلى أن توقفت نهائيا عن الصدور بعد عدد٣ يونيه ١٩٥١[٢٤٨].

أما عن صحيفة السياسة الأسبوعية، فقد أصدرها الأحرار الدستوريون فى ١٣ مارس عام ١٩٢٦ بعد أن أحس هيكل بأن رسالة البحث الأدبى والاجتماعى التى كان قد بدأها فى الصحيفة اليومية قد أصبحت فى حاجة ماسة إلى مساحة أكبر مما هو مخصص

---

(٢٤٥) السياسة، ١٩٣٦/٧/٢٢ .

(٢٤٦) أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣، ص ص ١٤١ ، ١٩٤ . جدير بالذكر أن حزب الأحرار ا لدستوريين كان قد تنازل فى أواخر ديسمبر ١٩٣٦ عن السياسة بسبب خسائرها المادية فأصبحت لا تنطق باسمه، ثم عادت لتصدر باسم الحزب فى ٢ أبريل ١٩٣٨، ثم توقفت مرة أخرى فى أوائل مايو ١٩٣٨ . أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ -١٩٥٣، ص ص٩٤ ، ٩٥ .

(٢٤٧) المرجع نفسه، ص ٩٥ .

(٢٤٨) المرجع نفسه.

لها، فضلا عن خوفه من طغيان نزعة صحيفة السياسة ونضال الحزب السياسى على تلك الرسالة العلمية[٢٤٩].

وقد بدأ هيكل باعتباره رئيس التحرير المسئول فى إصدارها على غرار التايمز The Times الأسبوعية فى حجمها ولون غلافها، كما استعان فى تحريرها بنخبة من الكتاب والأدباء المصريين، ومن المراسلين فى البلاد العربية والأجنبية[٢٥٠].

وظل هيكل فى السنوات الأولى من إصداره للسياسة الأسبوعية ملتزما فى تحريرها بالهدف الذى نشأت من أجله والأساس الذى قامت عليه، فلم يكن ينشر بها ما يتعلق بشئون السياسة الحزبية والآراء غير المنزهة عن الغرض، وكان يؤكد دائما على عدم انحراف الصحيفة عن رسالتها مهما كلفه ذلك ومعاونيه فى التحرير من جهد وخسارة لبعض الأقلام – رغم أهميتها – التى يرى أصحابها فى بعض الأحيان الخروج عن السياسة العامة للصحيفة[٢٥١].

لقد كان من أثر هذه السياسة أن ذاع صيت الصحيفة وانتشارها على نطاق واسع بين المثقفين حتى إن توزيعها وصل فى بداية الربع الثانى من القرن العشرين ١٠٠ ألف نسخة فى الوقت الذى كان فيه أعلى مستوى لتوزيع الصحف هو ٢٠ ألف نسخة[٢٥٢].

بيد أن الصحيفة لم تستمر طويلا على ما نشأت عليه، فقد رأى حزب الأحرار الدستوريين استغلال ما اكتسبته من شهرة لخدمة أغراضه السياسية، ومن ثم بدأت فى تغيير خطتها تدريجيا إلى أن تورطت فى الحزبية بشكل واضح، مما حدا بوزارة إسماعيل صدقى إلى تعطيلها فى أوائل فبراير ١٩٣١[٢٥٣].

ومن المؤكد أن تغيير السياسة الأسبوعية لخطتها التى نشأت عليها كان برضا هيكل، فهو كان عضواً بمجلس إدارة الحزب، ولا يوجد ما يشير إلى اعتراضه على رغبة

---

(٢٤٩)محمود تيمور، الشخصيات العشرون، صور لشخصيات من الماضى القريب، دار المعارف بمصر ١٩٦٩، ص ٦٢؛ السياسة، ١٩٣٢/٨/٣٠ (خطاب الأستاذ سامى الكيالى فى حفلة تكريم الدكتور هيكل بك فى حلب).

(٢٥٠) الأخبار، ١٩٥٥/٦/١٧ (الذكريات السعيدة).

(٢٥١) السياسة الأسبوعية، ٢٣/ ١٩٢٩/٣ (السياسة الأسبوعية لسنتها الرابعة).

(٢٥٢) الجمهورية، ١٩٧٦/٣/١١ (العيد الذهبى للثورة الثقافية).

(٢٥٣) أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣، ص ص٩٩ ، ١٠٠ .

الحزب فى استغلالها لأهداف سياسية *، كما أنه اشترك بنفسه فى الحملة التى شنتها الصحيفة على وزارة إسماعيل صدقى والتى انتهت بتعطيلها، والعذر الوحيد الذى يمكن التماسه لهيكل فى سماحه بتورط الصحيفة فى الحزبية أثناء عهد إسماعيل صدقى، هو أنه لم يكن أمام الحزب وسيلة غيرها لمعارضة الوزارة والتعبير عن آرائه بعد تعطيل السياسة اليومية، وغيرها من الصحف الأخرى التى اعتمد عليها الحزب.

على أية حال، واصلت الصحيفة بعد استئناف إصدارها من جديد فى يناير ١٩٣٧** سياستها الحزبية – رغم أنها صدرت فى هذه المرة مستقلة عن الحزب – فأخذت تنشر أخبار الحزب وتدافع عنه ضد معارضيه، وهو ما ظهر واضحا فى الفترات التى تعطلت فيها الصحيفة اليومية للحزب، ولعل ذلك يرجع إلى أن هيكل، وهو صاحب الامتياز، كان أحد أقطاب الحزب ومستشاره السياسى(٢٥٤)، كما أصبح رئيساً له فيما بعد. وأخيراً كان توقف الصحيفة عن الصدور فى عام ١٩٤٩ بعد ما أصابها من ضعف.

رئاسته للحزب :

قبل الحديث عن الدور الذى قام به هيكل فى رئاسة حزب الأحرار الدستوريين، لابد من تدوين عدد من الملاحظات التى تتصل بهذه الرئاسة والتى ميزته عن غيره من رؤساء الحزب السابقين :

أولا : لم يشارك الحزب فى الحكم فى عهد أى رئيس له بنفس الفترة الطويلة والمتصلة التى شارك بها فى عهد هيكل، فقد امتدت تلك الفترة إلى خمسة أعوام وعدة أيام، وهو ما يزيد على ثلثى الفترة التى شارك بها الحزب فى الحكم فى عهد رؤسائه السابقين.

ثانيا : يعتبر هيكل الرئيس الأوحد للحزب الذى تم اختياره فى الوقت الذى كان فيه رئيسا للحزب لرئاسة أكبر هيئة تشريعية فى البلاد (مجلس الشيوخ).

---

* يذكر زكى عبدالقادر أن هيكل كان مغلوباً على أمره. محمد زكى عبدالقادر، أقدام على الطريق، ص ٢٣٤ .

** كان هيكل هو الذى استأنف إصدار الصحيفة ابتداء من ١٦ يناير ١٩٣٧ بعد أن نقل امتيازها إليه فى ١٩ ديسمبر ١٩٣٦، وتولى رئاسة تحريرها بنفسه، ثم خلفه تلميذه حافظ محمود لاشتراكه هو فى الوزارة التى شكلها محمد محمود فى ديسمبر ١٩٣٧، وظل حافظ محمود فى رئاسة التحرير حتى توقف الصحيفة نهائيا عن الصدور فى عام ١٩٤٩ .

(٢٥٤) سناء جلال، المرجع المذكور، ص ص ١٩٠ ، ١٩٢ .

ثالثا : هو الرئيس الوحيد كذلك الذى لم يصل إلى رئاسة الحزب بالسهولة التى وصل بها من سبقه، فقد دخل فى صراع عنيف مع عدد من أقطاب الحزب من أجل هذه الرئاسة، وفى النهاية خرج ظافرا بها.

ولكى نقف على حقيقة دور هيكل فى رئاسة الحزب يلزم التعرض بالدراسة لعدة نقاط هى : كيفية وصوله، سياسته وإدارته، موقفه من الوزارات التى شارك فيها الحزب، علاقته مع ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى إلغاء الأحزاب السياسية فى يناير من العام التالى.

١- كيفية وصوله :

عقب وفاة محمد محمود رئيس الأحرار الدستوريين فى آخر يناير ١٩٤١، قام الحزب – لتفادى أزمة المنافسة على الرئاسة – باختيار عبدالعزيز فهمى لتولى رئاسته، فقبل على أن يكون ذلك لمدة عام واحد ليتمكن الحزب من اختيار رئيس له[٢٥٥]، لكنه ما لبث أن أبدى رغبته فى الاستقالة لسوء صحته، إلا أن أعضاء الحزب رأوا استمراره فى منصبه مع تعيين نائب له يقوم بواجبات رئيس الحزب، وبالفعل تم تعيين أحمد خشبة فى المنصب. ولم يمر سوى فترة قصيرة حتى استقال أحمد خشبة بسبب بعض المتاعب التى واجهته، فعين عبدالعزيز فهمى هيكل مكانه[٢٥٦]، وقد وافق مجلس إدارة الحزب – باستثناء خمسة أعضاء أبدوا عدم موافقتهم – فى ٢٥ نوفمبر ١٩٤١ على هذا التعيين لهيكل كنائب للرئيس[٢٥٧].

ومنذ اختيار هيكل لهذا المنصب والأمور لم تهدأ بداخل الحزب، فقد أخذ أنصار أحمد خشبة يعملون على تنحيته من منصبه[٢٥٨]، وتعددت وسائلهم فى ذلك، كالاتصال بالصحف الوفدية وحثها على الوقوف فى صف أحمد خشبة[٢٥٩]، وكذا مطالبة عبدالعزيز

---

(٢٥٥) حافظ محمود، أسرار الماضى من ١٩٠٧إلى ١٩٥٢، كتاب روزاليوسف، يوليه ١٩٧٣، ص١٧٥ .

(٢٥٦) الأهرام، ١٩٤١/١١/١٩ (تصريح لعبدالعزيزفهمى باشا عن رياسة الحزب واستقالة نائب الرئيس).

(٢٥٧) المصدر نفسه، ١٩٤١/١١/٢٦(فى حزب الأحرار الدستوريين : انتخاب نائب لرئيس الحزب)؛ الدستور، ١٩٤١/١١/٢٥ (الدكتور محمد حسين هيكل باشا انتخابه نائباً لرئيس حزب الأحرار الدستوريين).

(٢٥٨) محافظ تقارير الأمن ، المجموعة الثانية، محفظة رقم ٨، تقارير حكمدارية بوليس مصر، القلم المخصوص، سرى، ١٩٤١/١١/٢٩ . مزيد من التفاصيل انظر : ملحق رقم ١، وملحق رقم٢ .

(٢٥٩) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٢٠ ، ١٩٢٢/٢/٧ - ١٩٤٨/٣/٢، الأحزاب، الأحرار الدستوريين، مذكرة بتاريخ ١٩٤٢/١/١٠ .

فهمى رئيس الحزب بعرض مسألة نائب الرئيس على الجمعية العمومية للنواب والشيوخ بحجة أن اختيار هيكل لم يأخذ الطريق القانونى ولم يعرض على هيئة الحزب البرلمانية بالطريقة الحرة(٢٦٠).

أما هيكل فقد واجه الأزمة بكل هدوء وتؤده، حيث كان يرى عدم إحداث أية ضجة حتى لا يجد خصومه فى الحزب الأسباب التى تسوغ لهم إقامة العقبات فى سبيله(٢٦١)، فلم يستجب لما عرضه عليه حفنى محمود من فصل ثلاثة أو أربعة من النواب الذين يقومون بالمناورات ضده(٢٦٢)، ولجأ إلى الاتصال بأنصار أحمد خشبة والتفاهم معهم، كما حاول مقابلة أحمد خشبة نفسه مع عدد من أعضاء الحزب لتصفية المسائل وجها لوجه(٢٦٣)، وفى النهاية كللت جهوده بالنجاح، حيث اجتمعت الجمعية العمومية للحزب فى ٢٠ يناير ١٩٤٢ وأعلن أحمد خشبة قبوله للوضع القائم (٢٦٤).

ومن الجدير بالذكر أن هيكل فى تلك الأثناء كان بمثابة الرئيس الفعلى والمحرك الأساسى للحزب، فهو الذى تحدث باسم الحزب مع زعماء الأحزاب الأخرى فى يوم ٤ فبراير والأيام القليلة التى سبقته(٢٦٥)، كما تولى مع أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية وزعماء المستقلين التنسيق بشأن دخول أو عدم دخول الانتخابات التى تقرر أن تجريها حكومة الوفد بعد وصولها إلى الحكم فى أعقاب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢(٢٦٦).

ومما يحسب له أثناء قيامه بعمل الرئيس، محاولته استكمال صورة نشاط الحزب، حيث نبه إلى ضرورة وضع لائحة للهيئة البرلمانية له يحتكم إليها الأعضاء دائماً، كما رأى تشكيل لجان مماثلة للجان مجلس النواب، وذلك لدراسة كل ما يعرض على البرلمان قبل

---

(٢٦٠) محافظ تقارير الأمن، المجموعة الثانية، محفظة رقم ٩، ١٩٤٢ -١٩٥٢، تقارير، تقارير أمن، سرى عام ومذكرات ، مذكرة بتاريخ ١٩٤٢/١/١٢ .

(٢٦١) المصدر نفسه، تقارير بدون تاريخ، تقرير سرى.

(٢٦٢) المصدر نفسه، سرى عام ومذكرات، مذكرة بتاريخ ١٩٤٢/١/١٣ .

(٢٦٣) المصدر نفسه، محفظة رقم٨، تقارير حكمدارية بوليس مصر، القلم المخصوص، سرى، ١٩٤١/١٢/١٣ . مزيد من التفاصيل راجع : ملحق رقم ٣ .

(٢٦٤) المصدر نفسه، محفظة رقم ٩، تقارير أمن، سرى عام ومذكرات ، مذكرة بتاريخ ١٩٤٢/١/٢٠ .

(٢٦٥) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ص ١٩٤ - ٢٠٣ .

(٢٦٦)محافظ تقارير الأمن، المجموعة الثانية، محفظة رقم ٩، تقارير أمن، سرى عام ومذكرات، سرى، ١٩٤٢/٢/٩ .

عرضه ليتخذ الحزب قراره فيه تنظيماً لصفوفه فى البرلمان. وقد تشكلت هذه اللجان بالفعل ووضع بها كشف(٢٦٧).

وبينما كان هيكل ماضيا فى القيام بمهام رئيس الحزب بعد أن كمن الصراع بينه وبين أحمد خشبة، وإذ بهذا الصراع ينشط مرة أخرى، لكنه فى هذه المرة كان حول رئاسة الحزب بعد أن حالت ظروف مرض عبدالعزيز فهمى بينه وبين الاستمرار فى منصب الرئيس، وعاد أنصار أحمد خشبة إلى ممارسة الدعاية المغرضة ضد هيكل(٢٦٨)، هذا وقد ظهر منافس آخر إلى جانب أحمد خشبة، وهو أحمد عبدالغفار الذى أراد الرئاسة لمصطفى عبدالرازق، غير أنه لم يتمكن من الحصول على أنصار له، لعدم توفر ما تقتضيه رئاسة الحزب من نشاط سياسى فى مصطفى عبدالرازق(٢٦٩).

ورغم كل الجهود التى بذلها أنصار أحمد خشبة ضد هيكل، فقد استطاع الأخير أن يفوز برئاسة الحزب، وذلك بعد قرار اللجنة التنفيذية فى ١٠ يناير ١٩٤٣ باختياره، وموافقة مجلس إدارة الحزب على هذا القرار(٢٧٠)، وأصبح بذلك هو الرئيس الخامس للأحرار الدستوريين.

بيد أن فوز هيكل برئاسة الحزب لم يكن يعنى نهاية الخلاف بينه وبين أحمد خشبة، فقد ظل هذا الخلاف موجوداً طوال فترة رئاسة هيكل للحزب، وإن كان قد حرص دائما على التعتيم عليه حرصاً منه على وحدة الحزب.

---

(٢٦٧) المصدر نفسه، محفظة رقم ٨، تقارير حكمدارية بوليس مصر، القلم المخصوص، سرى وسرى سياسى، مذكرة بتاريخ ١٩٤١/١٢/١ .

(٢٦٨) المصدر نفسه، محفظة رقم ٩، تقارير أمن، سرى عام ومذكرات، مذكرة بتاريخ ١٩٤٢/٨/١١ . راجع : ملحق رقم ٤ .

(٢٦٩) المصدر نفسه .

(٢٧٠) الأهرام، ١٩٤٣/١/١١ (حزب الأحرار : انتخاب هيكل باشا رئيساً له)؛ السياسة الأسبوعية، ١٩٤٣/١/١٦ (انتخاب رئيس حزب الأحرار الدستوريين)؛ المصرى، ١٩٤٣/١/١١ (انتخاب هيكل باشا). يذكر حافظ محمود أن انتخاب هيكل كان عن طريق الجمعية العمومية للحزب. حافظ محمود، أسرار الماضى من ١٩٠٧ إلى ١٩٥٢، ص ١٧٧ . وهذا يخالف ما أشرنا إليه فى المتن استناداً إلى الصحف المعاصرة من أن الاختيار كان عن طريق اللجنة التنفيذية ثم مجلس إدارة الحزب. أيضاً يذكر د. أحمد الشربينى أن اختيار هيكل -كاختيار محمد محمود- استند إلى موافقة شكلية لمجلس الإدارة لإضفاء المسحة الديمقراطية عليه حيث أن الاتفاق عليها كان أمراً منتهياً مسبقاً. أحمد الشربينى، تكوين الأحزاب،بحث منشور بكتاب الأحزاب المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٣، ص ١٢٤ .

٢- إدارتـــه للحـــزب :

لقد شهد الحزب فى ظل رئاسة هيكل التى امتدت إلى عشر سنوات محاولات عديـــدة للتطوير والبعث، شملت تنظيماته وأدواته وبرنامجه، فعلى أثر توليـــه الرئاســـة قـــام هيكـــل بإدخال عدد من القيادات الشابة إلى مجلس الإدارة[٢٧١]، فـــأصبحت أغلبيتـــه مـــن الشبـــاب ذوى الآراء الجديدة بعد أن كانت تسيطر عليه الأرستقراطية القديمة[٢٧٢]، وفى عـــام ١٩٤٤ قام بإعادة إصدار صحيفة السياسة التى كانت قد تعطلت منذ عام ١٩٣٨ لتكون لســـان حـــال الحزب فى مواجهة معارضيه، سواء التقليديين كحزب الوفد، أو الجدد كجماعـــات الرفـــض السياسى التى تعاظم دورها فى الحياة السياسية فى أواخر الحرب العالمية الثانية[٢٧٣]، وعـــهد برئاسة تحريرها إلى تلميذه حافظ محمود محطماً بذلك التقليد الذى كان قـــد وضعـــه محمـــد محمود بتعيين أحد أقطاب الحزب فى هذا المنصب، ومخالفاً للعرف الذى يقضى بأن يكـــون رئيس التحرير من المخضرمين وذوى الخبرة الطويلة، وقد أرسى هيكل بذلك قاعدة قوامـــها أن رئيس التحرير يجب أن يكون صحفياً محترفاً فقط[٢٧٤].

أيضاً حاول هيكل إدخال تطوير على برنامج الحزب، وهو ما ظـــهر فـــى خطاباتـــه التى كان يلقيها فى المناسبات المختلفة، كخطابه فى الذكـــرى الثالثـــة والعشـــرين لتأسـيس الحزب، حيث صاغ برنامجاً جديداً أسماه "برنامج المستقبل" يتعلـــق بنواحـــى حيـــاة البـــلاد الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية، وقد ذهب فيه إلى حاجة هذه النواحى إلى التنظيـــم للسمو بمستوى أبناء الوطن[٢٧٥]. أيضاً فى خطابه الذى ألقاه فى احتفال الأحرار الدســـتوريين بعيد الجهاد (نوفمبر ١٩٤٩) أخذ يكرر ما سبق ونادى به من قبل مـــن ضـــرورة توجيـــه الدولة للنشاط الاقتصادى وكل أسباب الإنتاج فى البلاد لتكون حين السلم أسباب رخاء، وحيـــن الحرب وسائل لإمداد الجيش بالأسلحة وتموين البلاد كلها بما تحتاج إليه، كمـــا أشـــار إلـــى ضرورة الاهتمام بالعمال والفلاحين وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أبناء الأمـــة[٢٧٦]. ولعـــل الخوف من انتشار المبادئ الشيوعية فى ظل موجة القلق الاجتماعى التى أخذت تسود البـــلاد

---

(٢٧١) أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣، ص ٨٣ .

(٢٧٢) حافظ محمود، أسرار الماضى من ١٩٠٧ إلى ١٩٥٢، ص ١٨٧ .

(٢٧٣) عبداللطيف حمزة، وعبدالعزيز شرف، المرجع المذكور، ص ١٧٧ .

(٢٧٤) سناء جلال، المرجع المذكور، ص ص ١٠٩، ١١٠ .

(٢٧٥) السياسة، ١٩٤٥/١٠/٣١ (الخطاب الفياض للرئيس هيكل باشا فى الاحتفال بالذكرى الثالثة والعشرين لحزب الأحرار الدستوريين).

(٢٧٦) المصدر نفسه، ١٩٤٩/١١/١٤ (خطاب الرئيس الدكتور **هيكل باشا فى** احتفـــال الأحـــرار الدستوريين بعيد الجهاد).

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية كان وراء طرح هـذه الأفكـار الجديـدة عـن العدالـة الاجتماعية[٢٧٧].

لقد اتسمت إدارة هيكل للحزب بقدر كبير من الديمقراطية التـى استطاع بفضلـها المحافظة على وحدة الحزب وانسجامه، رغم الخلافات التى وجدت بداخله وما عرف عـن أعضائه من الرغبة الشديدة فى التحرر من قيود الدكتاتورية الحزبية[٢٧٨]، فقد كان فى أحيـان كثيرة يتنازل عن بعض آرائه إذا ما رأى ذلك فى مصلحة الحزب العامة[٢٧٩]، وهناك قرائـن كثيرة على ذلك منها، أنه كان لا يرى اشتراك الحزب فى وزارة إسماعيل صدقى التى كلـف بتشكيلها عقب استقالة وزارة النقراشى فى فـبراير ١٩٤٦ لمواقـف الأول مـن الأحـرار الدستوريين أثناء حكمه فى أوائل الثلاثينيات، لكنه اضطر إلى الموافقة على اشتراك الحـزب فى الوزارة تلبية لرغبة كثير من أعضائه، ولم يعترض حرصاً على الوحدة بينهم[٢٨٠].

وقد بلغ من ديمقراطية هيكل فى إدارته للحزب، أن أصبح بعض أعضائه ينتصـرون فى أحيان كثيرة للأحزاب المنافسة للأحرار الدستوريين، كحفنى محمود الذى وجه نشـاطه لحزب الوفد أولاً وللأحرار الدستوريين ثانياً، وأحمد عبدالغفار كان نشاطه للسعديين أولاً ثـم لحزبه بعد ذلك، ولما سئل هيكل عن هذا، أجاب بـأن الأحـزاب القائمـة علـى الأسـاس الديمقراطى يجب أن تمنح أعضاءها من الحرية ما يمنحه الدستور لأبناء الدولة، وذهب إلـى أن العبرة بما ينتهى إليه الحزب من قرار، كما أوضح أن أمثال هؤلاء الأعضاء طالما يـرون بقاءهم فى الحزب وإن لم يؤخذ برأيهم فإن ذلك اعتراف منهم بأن الحزب على صواب[٢٨١].

وهذه الإجابة من هيكل لا يمكن تفسيرها على أنها دليل على ضعفـه وعـدم قدرتـه على كبح جماح أعضاء حزبه، فلو كان كذلك، لما وقف بجـانب أحمـد عبدالغفـار أثنـاء محاكمته أمام محكمة الثورة بعد أن انتهى العهد كله، فقد أشار إلى أن نظرية أحمد عبدالغفـار فى ميله نحو السعديين كانت هى أن التضامن بين الحزبين فيه مصلحة عامة للبلاد، وأنـه – أى هيكل – كان يتفق معه أحياناً فى هذه النظرية، وأحياناً أخرى يخالفه وذلك حينما يخرج

---

(٢٧٧) هذا الرأى هو نفس ما ذهب إليه د. أحمد زكريا، حزب الأحـرار الدسـتوريين ١٩٢٢ – ١٩٥٣، ص ٦٨ .

(٢٧٨) المصور، ١٩٥٢/٢/٢٢ (رجل تحت الميكروسكوب).

(٢٧٩) البلاغ، ١٩٤٨/١٠/١٦(الوزراء الدستوريون متضامنون مع هيكل باشا فى سياسة الحزب).

(٢٨٠) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ص ٢٦٩، ٢٧٠ .

(٢٨١) الأهرام، ١٩٤٩/١١/٩ (هيكل باشا يقول : كنت دائماً ضد الأحكام العرفية).

السعديون عن الخط، كما أشار هيكل بدور أحمد عبدالغفار فى كتابة العريضة التى رفعتها المعارضة إلى فاروق عام ١٩٥٠ " وكان من أكثرنا نشاطاً فى هذه العريضة"(٢٨٢).

أيضاً حرص طوال رئاسته للحزب على ألا ينفرد باتخاذ القرارات أو الإدلاء بالتصريحات السياسية دون استشارة الحزب، فحين طلب منه النقراشى رئيس الوزراء عقب عودته – أى هيكل – عام ١٩٤٨ من مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى بإيطاليا التحدث معاً فى بعض المسائل المعلقة بين حزبيهما، – كان الحزبان مشتركين معاً فى الحكم– أبلغه هيكل بأنه لا يمكنه التحدث فى تفاصيل تلك المسائل قبل الرجوع إلى الحزب وتكوين رأى نهائى على ما يمكن اتخاذه بشأن تلك المسائل(٢٨٣)، وعندما طلب إليه مندوب صحيفة الأهرام عقب عودته فى أبريل ١٩٥٠ من موناكو، حيث اشترك فى اجتماع اللجنة التنفيذية للمؤتمر البرلمانى الدولى، أن يتحدث عن نتيجة رحلته البرلمانية، اعتذر عن ذلك حتى يطلع أعضاء حزبه على ما لديه من معلومات(٢٨٤).

هذا وقد امتدت ديمقراطية هيكل إلى صحف الحزب هى الأخرى، فقد منع تدخل الحزب بدرجة كبيرة فى شئون تحرير تلك الصحف، كما لم يكن يتدخل هو نفسه إلا بقدر محدود للغاية، رغم أنه صاحب امتيازى السياسة اليومية والسياسة الأسبوعية(٢٨٥).وهذا يختلف عما كانت عليه صحف الحزب، عندما كان هيكل رئيساً لتحريرها كما أوضحنا سلفاً.

ليس معنى ذلك أن هيكل قد ترك الحبل على غاربه فى الحزب، فهو مع هذا القدر الكبير من الديمقراطية كان حريصاً على الوقوف على كل شئون الحزب، نلحظ ذلك فى

---

(٢٨٢) المضبطة الرسمية لجلسات محكمة الثورة، الجلسة الثانية والثلاثون، ١٩٥٣/١٢/١٢، محاكمة السيد أحمد عبدالغفار،ص ص ٣٥ ، ٥٥ . يذكر تشارلز سميث أن هيكل لم يدافع عن أحمد عبدالغفار أثناء شهادته فى محاكمته أمام محكمة الثورة، والسبب فى ذلك أن الأخير كان مناوئاً لسياسة هيكل داخل الحزب. Smith, Ch.,OP, Cit., P. 175 . وهذا لا يتفق فى الواقع مع ما قاله هيكل فى شهادته وما هو مثبت فى محاضر جلسات محكمة الثورة.

(٢٨٣) الكتلة، ١٩٤٨/١٠/٢١ (اجتماع رئيس الوزراء بهيكل باشا).

(٢٨٤) الأهرام، ١٩٥٠/٤/٣٠ (هيكل باشا يقدم تقرير للبرلمان عن رحلته).

(٢٨٥) سناء جلال، المرجع المذكور، ص ص ٢٢٦ ، ٢٤٤ . من الجدير بالذكر أن فكرى مكرم عبيد يذهب إلى أن أحزاب ما قبل الثورة لم تعرف الممارسة الديمقراطية بل كان الرأى رأى رئيس الحزب فقط. الأهرام، ١٩٩٩/٧/٢٨ (أحزاب ما قبل الثورة أحزاب أشخاص وليس برامج). وهذا فى رأينا إن كان ينطبق على حزب الأحرار الدستوريين فإنه لا ينطبق عليه فى فترة رئاسة هيكل له.

الاتصالات التى كان يجريها معه إبراهيم دسوقى أباظة سكرتير عام الحزب حينما يكون بالخارج، إذ كان يطلعه أولاً بأول على أنباء الحزب وأخباره وموقفه من الأحداث الجارية، وكان هيكل يطلب إليه ألا يتخذ الحزب أية قرارات دون الرجوع إليه(٢٨٦).

لقد كان من الطبيعى أن تأتى هذه السياسة التى اتبعها هيكل فى إدارته للحزب بنتائج إيجابية، فقد حافظ الأعضاء على الالتزام الحزبى، ولم يحدث أن خرج واحد من الحزب اعتراضاً على سياسته*، والمرة الوحيدة التى حدث فيها ذلك حينما أيد عبدالجليل أبو سمرة وزارة الوفد فى استصدارها لمراسيم مجلس الشيوخ فى يونيه ١٩٥٠ فكانت عاقبته الفصل من الحزب بقرار جماعى(٢٨٧)، كما لم يحدث أن خالفت صحف الحزب سياسة رئيسه ولو مرة واحدة، بل على العكس من ذلك كانت تؤيده وتشيد بدوره فى الحياة السياسية وجهوده فى خدمة القضايا الوطنية والعربية، فضلا عن دفعها للتهم التى اعتادت صحف المعارضة رميه بها(٢٨٨).

والذى نخلص إليه بعد هذا العرض أن الهدف الأكبر من سياسة هيكل بالحزب كان حزبيا أكثر منه قوميا، وإلا لما تغاضى عن الأخطاء التى كان يرتكبها بعض الأعضاء فى حق البلاد، كاستغلال النفوذ لتحقيق الثراء، وهو ما ظهر واضحا مع أحمد عبدالغفار عندما اتهمته صحيفة الكتلة عام ١٩٤٨ – كان وزيرا للزراعة آنئذ- باللجوء إلى كثير من صور الاستغلال خلال عامى ١٩٤٧، ١٩٤٨ من أجل جمع المال(٢٨٩)، فلم يتخذ هيكل معه أى إجراء سوى نصحه له بالاستقالة حتى ولو كان مركزه سليما، وذلك بعد أن تخلى عنه رئيس

---

(٢٨٦) الكتلة، ١٩٤٩/٩/١ (الدستوريون يتوقعون فض الائتلاف)؛ البلاغ، ١٩٤٨/٩/٤ (دسوقى أباظة يتصل بهيكل باشا فى روما).

* كان الوضع فى الحزب على عكس من هذا أثناء رئاسة محمد محمود الذى انفرد باتخاذ معظم قرارات الحزب، وهو ما أدى إلى عدم الالتزام الحزبى من قبل بعض الأعضاء، فقد قرر مثلاً إبراهيم دسوقى أباظة ترشيح نفسه فى انتخابات إسماعيل صدقى أوائل الثلاثينيات على الرغم من اتخاذ الحزب قرارا بمقاطعتها، كما رفض الوزراء الدستوريون الاستجابة لنداء محمد محمود بالاستقالة من وزارة حسن صبرى عام ١٩٤٠ . أحمد الشربينى، تكوين الأحزاب، ص ١٢٠ .

(٢٨٧) الأساس، ١٩٥٠/٦/٢١ (فصل أبو سمرة باشا).

(٢٨٨) السياسة، ١٩٤٦/١١/٨ (هيكل باشا وغضبته)؛ السياسة الأسبوعية، ١٩٤٧/١٢/٦ (استقبال هيكل باشا تحية لفلسطين)؛ السياسة، ١٩٤٨/٩/١٦ (عادوا للحملة على هيكل باشا وفى غياب هيكل باشا).

(٢٨٩) الكتلة، ١٣، ١٩٤٨/٤/١٤ (البذرة أيضا يا وزير الزراعة)، (اتهامات خطيرة تقضى بإخراج أحمد عبدالغفار باشا من الوزارة).

الوزراء بإجراء التحقيق معه[٢٩٠] فقد كان من الأولى بهيكل أن يقوم هو الآخر بإجراء التحقيق حتى يطمئن الرأى العام ولا تساوره الشكوك. كذلك الحال بالنسبة لعبدالجليل أبو سمرة الذى أدين بتهمة النصب والاحتيال على الأفراد، بعد أن ثبت أن ما أعلن عنه فى **الصحف بخصوص اكتتابه مبالغ طائلة فى شراء أسهم إحدى الشركات كان وهماً**[٢٩١]، فلو كانت مصلحة الوطن تحظى بالاهتمام الكافى وتشغل مساحة حقيقة فى توجهات هيكل داخل الحزب لتم تطهير الحزب من هؤلاء فيكونون عبرة وعظة لمن تسول له نفسه القيام بمثل أفعالهم، وبالتالى تستقيم الأمور وتصبح مصلحة الوطن هى قبلة الجميع وشغلهم الشاغل.

٣- موقفه من الوزارات التى شارك فيها الحزب :

أ- وزارتا أحمد ماهر الأولى والثانية (٨ أكتوبر ١٩٤٤ - ١٥ يناير ١٩٤٥؛ ١٥ يناير - ٢٤ فبراير ١٩٤٥) :

عقب تكليف أحمد ماهر بتشكيل الوزارة فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ خلفا لوزارة النحاس، أبلغ هيكل برغبته فى معاونة حزب الأحرار الدستوريين له، فاستجاب هيكل وتوجه إلى مجلس الوزراء من أجل المشاركة مع زعماء الأحزاب الأخرى - باستثناء الوفد - فى مناقشات تشكيل الوزارة . وبدأت المناقشات، ورأى مكرم عبيد زعيم الكتلة ضرورة تمثيل الأحزاب بعدد متساو من الوزراء، رغم صغر حجم حزبه بالنسبة للأحزاب الأخرى، كما أصر على تولى وزارة المالية التى رغب الأحرار الدستوريون فيها، فرأى هيكل عندئذ التراجع عن الاشتراك فى الوزرة، لكن الحزب لم يحبذ ذلك، فقد رأى الاشتراك فيها حتى تجرى الانتخابات المقرر إجراؤها تحت نظره، فعدل هيكل بناء على ذلك عن رأيه، وإن كان قد رغب عن الاشتراك بنفسه، وهو ما دفعه لأن يطلب تولى وزارتين -المعارف والخارجية- حيث اعتقد أن ذلك ربما يؤدى إلى رفض طلبه وبالتالى عدم اشتراكه فى الوزارة، غير أن أحمد ماهر لم يعترض على ما طلب، وإنما جاء الاعتراض من مكرم عبيد الذى ذهب إلى أن وزارة الشئون الاجتماعية هى الأقرب إلى وزارة المعارف وليس الخارجية، وانتهى الأمر بقبول هيكل- أمام حرص أحمد ماهر على إرضائه - تولى وزارة الشئون الاجتماعية بجانب وزارة المعارف العمومية[٢٩٢].

---

(٢٩٠)المصدر نفسه، ١٩٤٨/٤/٢١ (هيكل باشا ينصحه بالاستقالة). ذكر هيكل فيما بعد أنه على أثر ما كتبته الكتلة قابل وزير الزراعة وأبلغه أنه إما أن يقدم بلاغا إلى النيابة أو يستقيل، فتعهد بتقديم بلاغ إلى النيابة،كما أظهر استعدادا للاستقالة إلا أن النقراشى تمسك به. محمد حسين هيكل،مذكرات فى السياسة المصرية،جـ٣،ط٢،دار المعارف،القاهرة،١٩٩٠،ص٢٢١ .

(٢٩١)أخبار اليوم، ١٩٤٨/٦/١٠ .

(٢٩٢)محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ص ٢٤٧، ٢٤٨ .

ويلاحظ مما سبق أن هيكل لم يحقق مطالب حزبه فى الوزارة، كالحصول على مناصب وزارية تفوق ما حصل عليه زعيم الكتلة، وتولى وزارة المالية، كما لم يجب طلبه بخصوص وزارة الخارجية، ومن ثم فإن ما يذهب إليه فى مذكراته من أن الوزارة تشكلت بما أرضاه مثل غيره ممن اشتركوا فى تشكيلها(٢٩٣) لا يعبر عن الواقع.

وبصفة عامة، فقد تشكلت الوزارة ومضت فى ممارسة مهامها وسياستها العامة، غير أنه سرعان ما بدأ هيكل يشعر بعدم الانسجام مع غيره من الوزراء، وكانت البداية عند عرض رئيس مجلس الوزراء على المجلس مشروع (كادر) وضعه وزير المالية لعمال الحكومة، فرأى هيكل بصفته الوزير المسئول عن عمال المنشآت الأهلية أن إقرار هذا الكادر من شأنه إثارة عمال المنشآت المذكورة ومطالبتهم بوضع كادر كعمال الحكومة، وبالتالى اقترح تشكيل لجنة وزارية قبل إقرار المشروع المعروض للنظر فى كادر عمال الحكومة وفى شئون عمال المنشآت الأهلية، بيد أن مجلس الوزراء لم يأخذ بهذا الرأى، ووافق على مشروع الكادر المعروض عليه. ولما كانت طوائف العمال ثائرة وقتئذ، وبالتالى كان الوضع يحتم قبول ما عرضه هيكل على المجلس، فقد أخذ بعد رفض اقتراحه يفكر فى الاستقالة من الوزارة، إلا أنه رأى الانتظار حتى انتهاء الانتخابات، فيحدد عندئذ موقفه(٢٩٤).

وجاءت المعركة الانتخابية ليقرر هيكل عدم البقاء فى الوزارة بعد تمام الانتخابات، لما عليه من قيام رجال الإدارة بمعاونة مرشحى الهيئة السعدية بإيعاز من الزعماء السعديين أنفسهم، وأخبر هيكل بنيته هذه أحمد ماهر الذى تمسك به، فرأى عندئذ ألا مانع عنده من تولى رئاسة مجلس الشيوخ، وهو ما تحقق بالفعل بعد ظهور نتيجة الانتخابات وتشكيل أحمد ماهر لوزارته الثانية(٢٩٥).

ومنذ تشكيل أحمد ماهر لوزارته الجديدة، والتى اشترك فيها الأحرار الدستوريون بأربعة وزراء، والعلاقة بين هيكل ورئيس الوزراء على ما يرام، وهو ما نلمسه فى العديد

---

(٢٩٣)المصدر نفسه، ٢٤٩ .

(٢٩٤)المصدر نفسه، ص ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

(٢٩٥) المصدر نفسه،ص ص ٢٥٥، ٢٥٦ . يذكر حسن يوسف أنه على أثر ظهور نتيجة الانتخابات حدث نزاع بين مكرم عبيد وأحمد ماهر لما رغب فيه الأول من المساواة العددية بين الأحزاب عند إعادة التشكيل الوزارى، بينما تمسك الأخير بأن يكون هناك تناسب مع نتيجة الانتخابات، ولما كان الأمر كذلك، فقد آثر هيكل السلامة، وطلب أن يعين رئيساً لمجلس الشيوخ فأجيب إلى طلبه. حسن يوسف، المرجع المذكور، ص ٢٤٤ .

من المواقف، فحينما تلى فى مجلس الشيوخ المرسوم الخاص بتعيين هيكل رئيسا للمجلس، تكلم أحمد ماهر باسم الحكومة، فأشاد بدور هيكل فى خدمة البلاد، ونوه إلى ما سوف يستفيده المجلس من خبرة هيكل الطويلة بمعترك الدستور والسياسة(٢٩٦)، أيضا عندما أراد **أحمد ماهر على أثر إبلاغ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية له بأن دول الحلفاء ستعقد** مؤتمرا بسان فرنسيسكو فى ٢٥ أبريل ١٩٤٥ لإنشاء منظمة دولية تحل محل عصبة الأمم، وأن على من يرغب الاشتراك فى تلك المنظمة إعلان الحرب على خصوم الحلفاء، عندما أراد بحث موقف مصر من تلك المسألة المهمة كان هيكل من أول من دعاهم رئيس الوزراء لاستشارتهم والاستئناس برأيهم(٢٩٧).

وقد كان هناك تأييد من هيكل للوزارة فيما قامت به من مطاردة حزب الوفد وتعقب أتباعه، سواء بالفصل أو النقل، وفى إبقائها على الأحكام العرفية والرقابة على الصحف، فلا يوجد ما يشير إلى اعتراضه على هذه السياسة، مع أنه كان فى مقدمة المنددين بها أثناء حكم وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ كما هو واضح فى أحاديثه وخطبه داخل وخارج البرلمان(٢٩٨).

وأخيراً كان لاغتيال أحمد ماهر إثر إلقائه بيان الحكومة فى مجلس النواب مساء ٢٤ فبراير ١٩٤٥ بإعلان حالة الحرب ضد اليابان والمانيا الأثر البالغ على هيكل الذى أعرب عن استنكاره الشديد للحادث(٢٩٩).

ب- وزارة محمود فهمى النقراشى الأولى (٢٤ فبراير ١٩٤٥ - ١٥ فبراير ١٩٤٦) :

كلف محمود فهمى النقراشى نائب رئيس الهيئة السعدية بتشكيل الوزارة عقب اغتيال أحمد ماهر، وكان لهيكل فضل فى هذا التكليف، حيث أشار على الملك بالنقراشى، ولما أبدى فاروق تخوفه من صعوبة التعاون معه لعدم تمتعه بنفس ما تمتع به سلفه من

---

(٢٩٦) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى العشرين، الجلسة الأولى، ١٩٤٥/١/٢٣، ص ص ١٦، ١٧ .

(٢٩٧)محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ٢٥٦ .

(٢٩٨)مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى التاسع عشر، الجلسة الخامسة، ١٩٤٣/١٢/٣٠، ص ص ٩٩ ، ١٠٠؛ محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ٢٣٥ .

(٢٩٩) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى العشرين،الجلسة الخامسة، ١٩٤٥/٢/٢٦، ص ٧٩؛ الدستور، ١٩٤٥/٢/٢٧ (فى مجلس الشيوخ، كلمة رئيس المجلس).

مرونة، أزال هيكل تلك المخاوف، وأكد للملك أن رئاسة الوزارة ستغير الكثير من طباع النقراشي[٣٠٠].

ومن ثم فقد ربطت بين هيكل الذى شارك بعدد من وزراء حزبه فى الوزارة والنقراشى أواصر الود والصداقة منذ اللحظة الأولى لتشكيل الأخير لحكومته،وانعكس ذلك على العلاقة بين الاثنين حول السياسة العامة، حيث كانت تسير فى إطار من التفاهم والصراحة الواضحة، فحينما أشار هيكل على رئيس الوزراء بألا يرأس بنفسه وفد مصر إلى مؤتمر سان فرنسيسكو وأن يكون معظم أعضاء الوفد من رجال القانون لا من رجال السياسة كما كان مقرراً، لحاجة مصر إلى وجود الأخيرين فيها فضلاً عن عدم وجود ضرورة لتواجدهم فى المؤتمر، وافق النقراشى على ذلك، وأعيد تشكيل الوفد تحت رئاسة عبدالحميد بدوى وزير الخارجية[٣٠١]، وعلى أثر تقديم الوزارة لمذكرتها إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ بخصوص طلب الدخول فى مفاوضات لإعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦، أشاد هيكل بسياسة النقراشى وأسلوبه الدبلوماسى فى تعامله مع القضية المصرية، حيث جامل بريطانيا بالانتظار عليها منذ تسلم الوزارة لمقاليد الحكم، ورغم أخذ البعض عليه أسلوب المجاملة هذا لم يعدل عنه، هذا فى الوقت الذى لم يتنازل فيه عن أى حق من حقوق البلاد[٣٠٢].

وقد امتد تأييد هيكل للوزارة ومساندته لها إلى البرلمان، فعندما تقدم صبرى أبو علم وعدد من زملائه فى المعارضة بمجلس الشيوخ باقتراح مؤداه أن المذكرة المصرية والرد البريطانى عليها فى ٢٦ يناير ١٩٤٦ لا يصلحان أساساً للمفاوضات، ألقى هيكل بياناً زاخراً بالأسانيد الدستورية أكد فيه على أن حق المفاوضة من حقوق الحكومة وحدها وليس للبرلمان أن يرسم لها اتجاه سير المفاوضات، وإنما الذى له أن يقر المعاهدة التى تعقد أو

---

(٣٠٠) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ٢٦١ .

(٣٠١) المصدر نفسه، ص ٢٦٣ .

(٣٠٢) السياسة، ١٩٤٦/١/٦ (حديث الدكتور هيكل باشا فى المطالب القومية). من الجدير بالتنويه إليه أن صحف المعارضة ذهبت إلى أن حديث هيكل قد اشتمل فى مواضع كثيرة منه على غمز لموقف النقراشى وإلقاء تبعة المجاملة لبريطانيا عليه وحده.من ذلك ما ذكره من أن أسلوب النقراشى كان أسلوب المجامل وأن البعض قد أخذ عليه أسلوب المجاملة هذا فلم يعدل عنه. اللواء الجديد، ١٩٤٦/١/٩ (موقف عجيب فى الوزارة). وقد ردت السياسة على تلك الصحف بأن هيكل إنما كان يرمى إلى أن يقول لبريطانيا أن حكومة مصر قد قامت بواجبها الدبلوماسى فى هذا الموقف الذى تكاثرت فيه سياسة الدول الأخرى. السياسة، ١٩٤٦/١/٦ . وفى اعتقادنا أن هذا الرأى هو الصحيح وإلا لما أيد هيكل الحكومة فى سياستها بشأن المفاوضات بعد حديثه الذى أخذت صحف المعارضة فى تأويله.

يرفضها، وذلك عند عرضها عليه للتصديق عليها، وبالتالى فلا يجوز طرح الاقتراح المقدم على المجلس[٣٠٣]، فلو كان هناك ما يشوب صفو العلاقة بين هيكل والوزارة لترك هذا الاقتراح يأخذ حقه من المناقشة بالمجلس، مما يتسبب فى خلق كثير من العوائق أمام سياسة الحكومة.

وكانت المرة الوحيدة التى حدث فيها خلاف بين هيكل ورئيس الوزراء حينما تقدم الأول إلى مجلس الوزراء بمذكرة يطالب فيها بتحقيق المطالب القومية وفى مقدمتها الجلاء وضمان استقلال وادى النيل[٣٠٤]، وذلك بعد أن طالت سياسة الصمت التى سارت عليها الوزارة بشأن تلك المطالب منذ توليها الحكم. لكن سرعان ما تلاشى الخلاف على أثر تقديم الحكومة لمذكرتها إلى وزارة الخارجية البريطانية بشأن الدخول فى مفاوضات بين مصر وبريطانيا.

وبصفة عامة، فقد ظلت سياسة التفاهم بين هيكل والنقراشى قائمة إلى أن قدم الأخير استقالة الوزارة فى ١٥ أبريل ١٩٤٦ نتيجة الاضطرابات التى أحدثها الرد البريطانى على مذكرة الحكومة المصرية والذى تبين منه إصرار بريطانيا على إبقاء قواعد معاهدة ١٩٣٦ كأساس للعلاقات بينها وبين مصر[٣٠٥]، هذا فضلا عن الخلافات الداخلية التى مزقتها وانتهت باستقالة مكرم عبيد ووزراء الكتلة فى ١٣ فبراير[٣٠٦].

ج- وزارة إسماعيل صدقى الثالثة (١٦ فبراير - ٩ ديسمبر ١٩٤٦) :

حينما كلف إسماعيل صدقى بتشكيل الوزارة خلفا للنقراشى طلب إلى هيكل معاونته، فبدأ هيكل مشاوراته مع أعضاء حزبه فى الوقت الذى كان يرى فيه عدم الاشتراك فى الوزارة لمواقف صدقى من الأحرار الدستوريين عام ١٩٣٠[٣٠٧]، بيد أنه اضطر إلى الموافقة عل اشتراك الحزب فى الحكم حرصا على وحدة الحزب، حيث كانت أغلبيته ترى الاشتراك فى الوزارة[٣٠٨].

---

(٣٠٣) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الحادى و العشرين، الجلسة السادسة عشرة، ١٩٤٦/٢/١٢، ص ص ٣٣٠، ٣٣١ .

(٣٠٤) الاثنين والدنيا، ١٩٤٥/٩/١٧ (الجو السياسى).

(٣٠٥)عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ٣، ص ص ١٨٦ - ١٨٨ .

(٣٠٦) لطيفة محمد سالم، فاروق وسقوط الملكية فى مصر ١٩٣٦ - ١٩٥٢، ط١، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٥٥١ .

(٣٠٧) عن موقف صدقى من الأحرار الدستوريين عام ١٩٣٠ انظر: الفصل السادس، ص ٣٣٦ .

(٣٠٨)محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية،جـ٢، ص ص ٢٦٩، ٢٧٠ . عن اجتماع هيكل بالحزب للتشاور حول دخول الوزارة انظر :السياسة، ١٩٤٦/٢/١٧ (الخطوات التمهيدية لتشكيل الوزارة الجديدة)؛ المصرى، ١٩٤٦/٢/١٧ (اجتماع الأحرار الدستوريين).

وتشكلت الوزارة من الدستوريين والمستقلين، بعد أن رفض زعيما الهيئة والسعدية والكتلة الوفدية دعوة صدقى لهما، لما رأياه من أن تشكيله للوزارة خروج على التقاليد الدستورية المألوفة[٣٠٩]، حيث لا يوجد له أى سند برلمانى.

ومضت الوزارة فى ممارسة أعمالها مؤيدة من هيكل والأحرار الدستوريين، وبادل صدقى الأحرار الدستوريين نفس شعورهم الطيب نحوه، إلا أن ذلك لم يمنعه عندما أريد ضم الهيئة السعدية إلى الوزارة * من التشاور مع زعمائها والبحث فى التفاصيل اللازمة لذلك كتنحية بعض الوزراء وخلق وزارت جديدة، كل ذلك دون علم هيكل الذى وصله الخبر من الصحف كغيره من قرائها[٣١٠]، وعليه قرر مع الحزب أن يبقى الوزراء الدستوريون فى الوزارات التى يشغلونها فلا ينقل أحد إلى وزارة أخرى أو منصب "وزير دولة"[٣١١].

ولما كان صدقى قد صرح بأنه سيكون لكل من الأحرار الدستوريين والسعديين أربعة وزراء منهم وزير دولة، وسئل هيكل عن رأيه فى ذلك قال : "لصدقى باشا أن يقول ما يشاء ولنا نحن أن نقول ما نشاء"[٣١٢]. وقيل إن هيكل هدد بالاستقالة من هيئة المفاوضات – تشكلت فى ٧مارس ١٩٤٦ لمفاوضة الحكومة البريطانية من أجل تعديل المعاهدة– إذا لم يحترم قرار الأحرار الدستوريين وظل صدقى مصراً على تعديل الوزارة بالشكل الذى يريده[٣١٣].

ومع ذلك عدل صدقى وزارته كما أراد ونقل عبدالجليل أبو سمرة الوزير الدستورى من وزارة الشئون الاجتماعية ليصبح وزيراً للدولة، ولم يفعل هيكل شيئاً[٣١٤]. ولا يوجد تفسير لذلك سوى الرغبة فى استمرار الحزب فى الحكم.

---

(٣٠٩)محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ٢٦٩ .

*كان إشراك السعديين فى الوزارة تنفيذاً لرغبة الملك لتقوية مركز هيئة المفاوضات وإخماد المعارضة فيها، ولضمان الأغلبية لاستمرار النظام القائم، ولكسب تأييد البرلمان فيما تصل إليه المفاوضات. لطيفة محمد سالم، المرجع المذكور، ص ٥٥٦ .

(٣١٠) الكتلة، ١٩٤٦/٩/٣ (الدستوريين يبحثون موقفهم إزاء صدمة التعديل).

(٣١١)المصدر نفسه، ١٩٤٦/٩/٤ .

(٣١٢) صوت الأمة، ١٩٤٦/٩/٤ (الأحرار يريدون الاحتفاظ بأربع وزارات).

(٣١٣)البلاغ، ١٩٤٦/٩/٥ (هيكل باشا وهل هدد بالانسحاب من هيئة المفاوضات).

(٣١٤)الكتلة، ١٩٤٦/٩/١٣ (صدى التعديل الوزارى!الدستوريون غاضبون على وزرائهم).

وقد حدث أن قدم صدقى استقالته فى ٢٨ سبتمبر ١٩٤٦، ولم يمض على التعديل الوزارى سوى أيام معدودة، وقيل إنْ السبب فى ذلك يرجع إلى المتاعب التى يلاقيها رئيس الوزراء من بعض أعضاء هيئة المفاوضات المصرية، وإعلان الوفد اعتراضه على **التحالف مع بريطانيا**[٣١٥]. **وكلف شريف صبرى بتشكيل وزارة قومية رغبة فى إيجاد وحدة** سياسية لنجاح المفاوضات، وبدأت مشاوراته مع زعماء الأحزاب، وقد رأى هيكل بالاشتراك مع النقراشى عدم المشاركة فى وزارة يدخلها حزب الوفد، ثم عادا وقبلا الدخول فيها – بعد اجتماعهما بحسن يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة – شريطة الإبقاء على مجلس النواب القائم، وهو ما رفضه الوفد، وكانت النتيجة تأزم الموقف، فالتمس شريف صبرى عندئذ من الملك إعفاءه من المهمة التى كلف بها، وعلى ذلك أصدر فاروق أوامره برفض استقالة صدقى وتكليفه بالاستمرار فى منصبه[٣١٦]. وقد صرح هيكل على أثر ذلك بأن ما حدث من رفض الملك لاستقالة صدقى إنما هو أمر طبيعى حيث أراد فاروق عدم خلق مشاكل جديدة[٣١٧].

رأى صدقى بعد تكليفه بالاستمرار فى منصبه أن يسافر إلى لندن – بعد فشل المفاوضات فى مصر – ليباحث وزير الخارجية البريطانية، وقد اعتزم أن يصطحب معه هيكل والنقراشى اللذين وافقا أول الأمر وتقرر سفرهما[٣١٨]، غير أنهما تراجعا عن موقفهما ليبقيا فى مصر، وأذاعا بياناً بأنهما رأيا فى سفر رئيس الوزراء ومعه وزير الخارجية الضمان الكافى لبيان وجهة النظر المصرية كما أجمعت عليها كلمة هيئة المفاوضة[٣١٩] وقد فسر موقف هيكل والنقراشى بأنه تلبية لرغبة حزبيهما حيث رئى عدم سفرهما، فضلا عن خوفهما من أن ينالهما نصيب من الفشل الذى ينتظر سواء فى لندن أو فى مصر[٣٢٠]، وذهبت صحيفة الكتلة إلى أن رئيسى الأحرار الدستوريين والسعديين إنما يدفعان صدقى إلى الرحلة على مسئوليته وحده ويحتفظان لنفسيهما بخط الرجعة طبقاً لاتفاق بينهما[٣٢١].

---

(٣١٥) حسن يوسف، المرجع المذكور، ص ٦٨ .

(٣١٦)الكتلة، ١٩٤٦/١٠/٢ (الحزبان الوزاريان).

(٣١٧)المصرى، ١٩٤٦/١٠/٢ (تصريح خطير لهيكل باشا).

(٣١٨)الكتلة، ١٩٤٦/١٠/١٤ (صدقى باشا يسافر يوم الأربعاء بطائرة بريطانية مع النقراشى باشا وهيكل باشا).

(٣١٩) السياسة، ١٩٤٦/١٠/١٥ (رئيس الوزراء ووزير الخارجية يسافران غداً).

(٣٢٠)صوت الأمة، ١٩٤٦/١٠/١٥ (الهيئة تقرر عدم سفر هيكل والنقراشى بإجماع الآراء).

(٣٢١) الكتلة، ١٩٤٦/١٠/١٥ (هيكل باشا والنقراشى باشا يتخليان عن صدقى باشا فى سفره غدا !!).

وانطلاقاً من رغبة هيكل فى المحافظة على العهد القائم، كانت جهوده بداخل الحزب لإقناع أعضائه بالموافقة على مشروع المعاهدة الذى جاء به صدقى من لندن (مشروع صدقى – بيفن) [٣٢٢]، ثم إعلانه أن رئيس الوزراء فى رأيه قائد ماهر " فقد حقن الجهود **والدماء وحقق أمانى وآمال شعب وادى النيل**"[٣٢٣].

بيد أن ذلك لم يكن رأى الشعب الذى أعلن سخطه على المشروع، الأمر الذى عجل بصدقى إلى تقديم استقالته فى ٩ ديسمبر ١٩٤٦ بعد فشله فى تحقيق المهمة التى شكلت الوزارة من أجلها[٣٢٤] ليخلفه النقراشى بوزارته الثانية والأخيرة.

د- وزارة محمود فهمى النقراشى الثانية (٩ ديسمبر ١٩٤٦ – ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨) :

لقد اتسمت العلاقة بين هيكل والنقراشى طوال عهد هذه الوزارة – شكلت من السعديين والدستوريين – بعدم التفاهم والاتفاق على سياسة واحدة، وقد كان هذا من شأنه إضاعة كثير من وقت الوزارة فى أمور غير ذات قيمة، فى الوقت الذى كانت فيه القضية الوطنية فى أمس الحاجة إليه، ولكنها طبيعة الحياة الحزبية فى مصر فى ذلك الوقت.

لم يكد يمر على تشكيل الوزارة سوى ثلاثة أسابيع، وإذ بهيكل يشير فى حديث له مع مندوب صحيفة السياسة – وذلك على أثر تأزم المفاوضات التى يجريها النقراشى مع كامبل Campbell السفير البريطانى فى القاهرة وبالتالى خوض الصحف فى الحديث حول الوحدة القومية – إلى أن الوحدة هى القوة الوحيدة التى يستطاع بها تحقيق أهداف البلاد، لكن بشرط أن تسمو فوق مطامع الأحزاب، فتحقق أهداف البلاد أولاً ثم تجرى الانتخابات بعد ذلك[٣٢٥]. وواضح أن هيكل يرحب باشتراك الأحزاب الأخرى فى الوزارة، وكان هذا بالتأكيد على غير رغبة رئيس الوزراء، وإلا كان قد أشرك هذه الأحزاب معه منذ البداية عند تشكيله للوزارة.

---

(٣٢٢) المصدر نفسه، ١٩٤٦/١١/٢١ (الدستوريون يرفضون مشروع بيفن وهيكل يساوم).

(٣٢٣) مصر، ١٩٤٦/١١/٢٢ (لا أعارض فى قبول مشروع المعاهدة الجديد، تصريح خطير للدكتور هيكل باشا).

(٣٢٤) يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ – ١٩٥٣، ص ٤٨٤ .

(٣٢٥)السياسة، ١٩٤٦/١٢/٢٩ (وحدة الأمة لتحقيق أهداف البلاد).

وجاء رفض هيكل لما عرضه عليه رئيس الوزراء من المقترحات البريطانية الرامية إلى إرجاء موضوع وحدة وادى النيل والاتفاق على المسألة المصرية، ووصف هيكل تلك المقترحات بأنها " عروض سخيفة"(٣٢٦) ليزيد الموقف تحرجاً بينه وبين النقراشى، وتصعد الخلاف وأصبح حديث صحف المعارضة، ومع ذلك كان هيكل والنقراشى حينما يسألان عن هذا الخلاف ينكران وجوده(٣٢٧)، إلا أن ذلك لم يكن يعبر عن الواقع، حيث تشير الوثائق البريطانية إلى أن النقراشى جأر بالشكوى للسفير البريطانى مما يثيره هيكل من عناد فيما يتعلق بموضوع المعاهدة(٣٢٨).

وفى ٢٥ يناير ١٩٤٧ صدر قرار مجلس الوزراء – بعد قطع المفاوضات مع السفير البريطانى لعدم التوصل إلى اتفاق يحقق مطالب البلاد- بعرض القضية المصرية على مجلس الأمن، فرأى هيكل ألا يكون عرض القضية للتحكيم محدداً بمجلس الأمن، بل يجب النص على الاحتكام إلى هيئات جمعية الأمم المختصة(٣٢٩).

وأمام إصرار كل طرف – هيكل والنقراشى – على رأيه، ورفض الأخير إعطاء الأول للوثائق الخاصة بالقضية حتى يسترشد حزبه بها فى تكوين رأيه بشأن الجهة التى تعرض عليها قضية البلاد(٣٣٠)، عندئذ أخذ هيكل يقوم من جانبه بالمناورات التى هدف من ورائها إحراج رئيس الوزراء، فأوعز إلى أحد أعضاء الحزب بالتقدم إلى البرلمان بمقترحات عن وجوب إعلان الجلاء عن مصر والسودان، وتوقيع معاهدة بين مصر وبريطانيا، وإعلان أن مصر وبرلمانها لا يعترفان بأية اتفاق سابق، واعتبار معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٨٩٩ باطلتين(٣٣١)، وعندما أرسل إليه النقراشى الوثائق المطلوبة ليكف عن مناوراته رفض قراءتها وأعادها له*، وأذاع أن للأحرار الدستوريين تحفظات على مشروع

---

(٣٢٦) الكتلة، ١٩٤٧/١/٨ (المقترحات الجديدة ورأى الأحرار الدستوريين فيها).

(٣٢٧) السياسة، ١٩٤٧/١/٩ (لا خلاف ولا استقالة بل جهود متراصة)؛ الدستور، ١٩٤٧/١/٦ (الموقف الوزارى).

(٣٢٨) F.O. 371/ 62020, Weekly Appreciation, Jan. 10, 1947. نقلا عن أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ – ١٩٥٣ ، ص ٤٤٩ .

(٣٢٩) الكتلة، ١٩٤٧/١/٣١ (خلاف الشركاء)؛ أحمد زكريا، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ – ١٩٥٣، ص ٤٤٩ .

(٣٣٠) الكتلة، ١١/ ١٩٤٧/٣ (الدستوريون يتبرأون).

(٣٣١)المصدر نفسه، ١٩٤٧/٣/١٣ (رئيس الدستوريين يعلن رأيه).

* يذكر هيكل فى مذكراته أن هذه الوثائق أرسلها النقراشى إليه بعد أن شكا هيكل للوزراء الدستوريين من أن مايحدث فى أمر المسالة المصرية بمعزل عنه ولا يعرفه، وقد وجدها بحوثاً قانونية=

معاهدة صدقى – بيفن، وأنهم لا يمانعون من استئناف المفاوضات إذا ما اعتبرت هذه التحفظات أساساً لذلك[٣٣٢]، ومع إصرار رئيس الوزراء على عرض القضية على مجلس الأمن صرح هيكل بأنه لن يشترك فى الوفد الرسمى الذى سيذهب إلى ذلك المجلس[٣٣٣].

ومن الجدير بالذكر أن الصحف الموالية لهيكل والنقراشى كانت تنكر، من آن لآخر، وجود هذا الخلاف بين حزبى الوزارة حول الجهة التى تعرض عليها قضية مصر[٣٣٤]، بل إن هيكل نفسه أرسل كتاباً إلى صحيفة الأهرام ينفى فيه وجود أية خلافات بينه وبين شركائه فى الحكم[٣٣٥]، إلا أن هذا لم يكن يعبر عن الحقيقة لأسباب عديدة، أهمها أنه بعد الفشل الذى منيت به القضية المصرية أمام مجلس الأمن صرح هيكل بأنه كان يرى منذ البداية أن تعرض قضية مصر على الجمعية العمومية للهيئة بدلاً من مجلس الأمن[٣٣٦]. ومن ثم فالخلاف كان موجوداً بالفعل.

وبصفة عامة، فإنه فى ظل الخلافات حول الجهة التى تحتكم إليها مصر فى قضيتها طرحت مرة أخرى مسألة الدعوة للوزارة القومية فأيدها هيكل بقوة، وامتلأت بها خطبه وأحاديثه التى أشار فيها إلى ضرورة نسيان الأفراد لمصالحهم فى هذه الظروف، والاتجاه إلى مصلحة الوطن التى هى أهم من كل شىء[٣٣٧]، وكان يريد كما أشار صراحة فى تلك الأحاديث بقاء مجلس النواب قائماً ومنع حله، فالوحدة فى رأيه لكى تكون مثمرة تستلزم ذلك، وألا يتخطى هدفها معالجة الموقف السياسى الناشئ عن قطع المفاوضات[٣٣٨].

=قلما يوجد جديد فيها لدى المشتغلين بسياسة مصر. محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٣، ص ٦٥.

(٣٣٢) الكتلة، ١٩٤٧/٣/١٧ (عرض ورد .. !).

(٣٣٣) مصر، ١٩٤٧/٤/٤ (خلاف)؛ الكتلة، ١٩٤٧/٤/٤ (رئيس الدستوريين لا يشترك فى الوفد الرسمى).

(٣٣٤)السياسة، ١٩٤٧/٣/١١ (هذا الخلاف " الحاد" بين الأحرار والسعديين)؛ الدستور، ١٩٤٧/٣/٩ (تضامن الأحرار والسعديين فى الموقف الوطنى).

(٣٣٥)الأهرام، ١٩٤٧/٣/١١ (موقف الأحرار).

(٣٣٦)مصر، ١٩٤٧/١٢/٨ (هيكل باشا يترل إلى الميدان ويعارض الحكومة علناً).

(٣٣٧) الأهرام، ١٩٤٧/٢/٣ (هيكل باشا يتحدث إلى الأهرام)؛ السياسة، ١٩٤٧/٢/١٢ (كلمة الرئيس الدكتور هيكل باشا فى احتفال الأحرار الدستوريين بالعيد الملكى السعيد)؛ ١٩٤٧/٢/٢٤ (الشبان الداعوان إلى الوحدة عند الرئيس الدكتور هيكل باشا).

(٣٣٨) مصر، ١٩٤٧/٣/٦ (حول تحقيق الوحدة).

ولم تقف دعوة هيكل إلى الوزارة القومية عند هذا الحد، بل قام بإجراء المشـــاورات مع زعماء الوفد والمستقلين من أجل تلك الوزارة المأمولة، وأمام إصرار الوفـد علـى حـل مجلس النواب، عرض هيكل أن تكون الوزارة إدارية، وأن تتشـكل جبهـة مؤقتـة تتولـى المسألة السياسية وحدها، وأن تتخذ الاحتياطات الدستورية لاسـتقلال هـذه الهيئـة، وعـدم قابليتها للحل، طالما أن الوفد يخشى التخلص منه فى الوزارة القوميـة بـأن يتخـذ مجلـس النواب القائم قرارا بعدم الثقة بالوزارة، ومع ذلك رفض الوفد هذا الاقتراح[٣٣٩].

وقد اتهم هيكل من قبل صحافة المعارضة بأنه يرمى من وراء دعوته هذه أن يكـون رئيسا للوزارة خلفا للنقراشى فيما لورئى أن يتخلى عن الحكم[٣٤٠]. ويبدو أن ذلك كان قريبـاً من الحقيقة، فهيكل أثناء قيامه بالدعوة كان على اتصال بالقصر عن طريـق وكيـل ديوانـه حسن يوسف الذى أخبره باغتباط الملك بجهوده[٣٤١]، كما أخذ يتقرب من فاروق فـى ذلـك الوقت بشتى السبل، فراح يعدد مآثره فى مقال نشر بصحيفة السياسة محاطـاً بصـوره فـى مراحل حياته المختلفة، وذلك بمناسبة عيـد ميـلاده[٣٤٢]، ويصفـه فـى احتفـال الأحـرار الدستوريين بهذا العيد بأنه "مليك دستورى" وأول الداعين إلى توحيد الكلمة[٣٤٣]. ومما يؤكـد أيضاً ما ذهبت إليه صحف المعارضة ما تشير إليه الوثائق البريطانية مـن أن مشـاورات هيكل مع زعماء الوفد والمستقلين كانت تتم بمعزل عـن النقراشـى، وقـد توقـع السـفير البريطانى أن ذلك يرجع إلى أن الائتلاف المقترح يحتمل أن يكون ضده[٣٤٤].

وعلى أية حال، فمع اقتراب موعد سفر وفد مصـر إلـى مجلـس الأمـن عـرض النقراشى – وكان قد قرر أن يرأس الوفد بنفسه– على هيكل أن يصحبه، لكن هيكـل اعتـذر عن ذلك، بحجة أنه لو سافر فسيكون دوره ثانوياً، أما النقراشى فمن الطبيعى توليـه الأمـر حيث إنه هو الذى قرر بعد قطع المفاوضات الالتجاء إلى مجلس الأمن، وقـام بـإعداد كـل

---

(٣٣٩)محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٣، ص ص٥٨ – ٦٣ .

(٣٤٠) الكتلة، ١٩٤٧/٣/٣ (فشل..!)؛ البلاغ، ١٩٤٧/٧/٩ (عضو فى الأحرار الدستوريين يتـهم رئيس الحزب بالمناورة والعمل على تحقيق مصلحته الشخصية).

(٣٤١) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٣، ص ٥٩ .

(٣٤٢) السياسة، ١٩٤٧/٢/١١ (عيد الفاروق عيد لمصر).

(٣٤٣) المصدر نفسه، ١٩٤٧/٢/١٢ (كلمة الرئيس الدكتور هيكل باشـا فى احتفـال الأحـرار الدستوريين بالعيد الملكى السعيد).

(٣٤٤) F.O. 371 / 62990, General Distribution; March 2, 1947. نقلاً عن أحمـد زكريـا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ – ١٩٥٣، ص ٤٥٠ .

شيء يلزم للاحتكام أمام ذلك المجلس[٣٤٥]، ومن الواضح هنا أن اعتذار هيكل عن مرافقة النقراشي في رحلته له صلة بخلافهما من قبل حول الجهة التي تحتكم إليها مصر.

وبعد أن سافر النقراشي إلى الولايات المتحدة، طلب إبراهيم عبدالهادي رئيس الديوان الملكي إلى هيكل إرسال برقية إلى رئيس مجلس الأمن تأييدا للنقراشي، بيد أن هيكل رأى في البداية ألا داعي لذلك، حيث إنه رئيس حزب مشترك في الوزارة وله اثنان من ذلك الحزب في وفد مصر لدى مجلس الأمن، ومن ثم فإرسال مثل هذه البرقية مظاهرة جوفاء لا تليق به كرئيس لحزب ولمجلس الشيوخ، غير أنه عدل عن رأيه أمام إلحاح رئيس الديوان، كما أنه اطلع في الصحف على برقية مرسلة من حافظ رمضان رئيس الحزب الوطني إلى مجلس الأمن[٣٤٦].

ومع فشل النقراشي في نيويورك وتعليق القضية المصرية أمام مجلس الأمن، أخذ هيكل يتنصل من خطوات الحكومة بصدد القضية، فقد ذكر في حديث له أنه كان يرى منذ البداية أن تعرض تلك القضية على الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة بدلاً من مجلس الأمن، وأن يختار الوقت المناسب لهذا العرض، وهو – هكذا يقول هيكل في حديثه– مع ذلك ترك هذا الموضوع منذ البداية لمن حملوا أعباءه[٣٤٧]. وقد علقت صحيفة الكتلة على ذلك بأن هيكل قد "دق المسمار الأخير في نعش الشركة الوزارية"[٣٤٨].

وفي حديث آخر نعى هيكل على الوزارة سكوتها على التعليق الذي صارت إليه القضية المصرية، وأشار إلى أن استمرار هذا التعليق زمناً طويلاً دون أن يطرأ على القضية جديد يضر بها أمام مجلس الأمن نفسه، ثم عاد ليقول في الحديث نفسه أن مانزل بمصر من وباء الكوليرا ربما كان له أثر في صرف عناية الحكومة لمقاومة هذا الوباء[٣٤٩]،

---

(٣٤٥) محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، جـ٣، ص ص ٦٨ ، ٦٩ .

(٣٤٦) المصدر نفسه، ص ٧٣ .

(٣٤٧) السياسة، ١٩٤٧/١٢/٨ (في المؤتمر الصحفي أمس)؛ الأساس، ١٩٤٧/١٢/٨ (الدكتور هيكل باشا يتحدث عن جهاد العرب في ليك سكس).

(٣٤٨) الكتلة، ١٩٤٧/١٢/٨ (هيكل باشا يقول أنه لا يعلم شيئاً عن قضية مصر).

(٣٤٩) أوراق د. هيكل، الملف الثالث، من خطاب هيكل بنادي الأحرار الدستوريين مساء الأحد ١٩٤٧/١٢/١٤، ص٥؛ السياسة، ١٩٤٧/١٢/١٥ (خطاب الموسم السياسي للرئيس الدكتور هيكل باشا)؛ البلاغ، ١٩٤٧/١٢/١٥ (في خطاب هيكل باشا: تنصله هو وحزبه من المسئولية).

وهو هنا يهاجم الحكومة ثم يتراجع عن هذه المهاجمة، غير أنها كانت واضحة حتى أن أحمد عبدالغفار الوزير الدستورى اعتبر ما جاء فى الخطاب "قذيفة" ألقى بها هيكل فى وجه الحكومة(٣٥٠).

ومن الطريف حقاً أن يلقى هيكل بكل المسئولية على النقراشى مع أن حزب الأحرار الدستوريين الذى يرأسه هيكل مشترك مع النقراشى فى الحكم، كما أنه كان لهيكل عضوان مثل النقراشى فى وفد مصر إلى مجلس الأمن، ومن ثم لا يوجد تفسير لموقف هيكل سوى أنه كان هادفاً – كما أشارت صحيفة البلاغ تلميحاً لا تصريحاً – إلى رئاسة الوزارة بعد فشل سياسة النقراشى(٣٥١).

وبصفة عامة، فقد سارت سياسة عدم التفاهم بين هيكل والوزارة فى طريقها، فلم يتم تكليفه برئاسة وفد مصر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الثالثة عام ١٩٤٨، مع أنه هو الذى رأس الوفد فى الدورتين السابقتين، وقيل إن السبب فى ذلك يرجع إلى أن الآراء التى دافع عنها – أى هيكل– فى العام الماضى لا تتفق مع سياسة الحكومة فى هذا العام(٣٥٢).

ولم يقتصر الأمر على حرمان هيكل من رئاسة الوفد، بل انتهزت الصحف الموالية للحكومة فرصة غيابه عن مصر فى تلك الأثناء – كان قد سافر إلى لبنان للمشاركة مع الشعب البرلمانية العربية فى تشكيل الاتحاد البرلمانى العربى – وأخذت فى تنظيم حملة عليه

---

(٣٥٠) المصرى، ١٩٤٧/١٢/١٧ (الأحرار الدستوريون يهاجمون الحكومة).

(٣٥١)البلاغ، ١٩٤٧/١٢/١٥ (فى خطاب هيكل باشا: تنصله هو وحزبه من المسئولية).

(٣٥٢)الأهرام، ١٩٤٨/٨/٢٦ (رياسة وفد مصر فى هيئة الأمم المتحدة : بيان من الدكتور هيكل باشا)؛ الكتلة، ١٩٤٨/٨/٣١ (محاولة تسوية الخلاف بين الأحرار الدستوريين). تفاصيل أخرى عن عدم تكليف هيكل برئاسة الوفد وتكليف أحمد خشبة بدلاً منه انظر : محمد حسين هيكل،مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٣، ص ٥١ . ومن الجدير بالذكر أن الوثائق البريطانية تشير إلى أن الملك فاروق هو الذى فرض تولى خشبة لرئاسة الوفد بدلاً من هيكل الذى رأى فيه أنه سبق وتصرف بعكس التعليمات المعطاه له. راجع : لطيفة محمد سالم، المرجع المذكور، ص ٥٦٧ . ويتفق كريم ثابت المستشار الصحفى لفاروق مع هذا الرأى فى اختيار الأخير لخشبة، ولكنه يختلف معه فى سبب الاختيار، حيث يذكر أن فاروق رأى أن يعين أحمد خشبة رئيساً للوزراء بدلاً من النقراشى الذى كانت قد بدت عليه مظاهر الإعياء، فكان لابد لذلك من تهيئة خشبة للمنصب الجديد وذلك بتوجيه الأنظار إليه وإحاطته بالدعاية، ومن ثم كان اختياره لرئاسة وفد مصر. الجمهورية، ١٩٥٥/٦/١٩ (من ذكريات كريم ثابت).

متخذة من مسألة رئاسة وفد مصر مادة لتغذية تلك الحملة[٣٥٣]، ولما غادر هيكل مصر – بعد عودته من لبنان – إلى إيطاليا لحضور المؤتمر البرلمانى الدولى تعرض لحملة أخرى من قبل تلك الصحف،وكان مما قالته فى ذلك أنه كلما عاد الوئام بين حزبى الوزارة زاد الغضب من جانب هيكل، وقد أرجعت هذه الصحف غضب هيكل إلى طمعه فى رئاسة الوزارة، وبلغ من شدة حملة صحف الحكومة عليه أن طالبت صحيفة الكتلة – رغم كونها صحيفة معارضة – الأحرار الدستوريين بالدفاع عن رئيسهم فى غيبته[٣٥٤].

لقد كان من نتيجة تلك الحملة على هيكل، أن زادت العلاقات سوءاً بينه وبين الوزارة، فحينما تقدم فؤاد سراج الدين فى مجلس الشيوخ باستجواب لرئيس الوزراء عن سياسة الحكومة إزاء القضية المصرية وما أدت إليه تلك السياسة من تضييع حقوق البلاد، واستشهد للتدليل على صحة كلامه برأى هيكل الذى كان قد أدلى به فى حديث له بعد تعليق القضية المصرية أمام مجلس الأمن – وهو أن بقاء المسألة المصرية معلقة أمام مجلس الأمن زمناً طويلاً من شأنه الإضرار بها – لم يعترض هيكل رئيس المجلس على ذلك، بل طلب إلى أعضاء المجلس أن يدلوا بآرائهم، ثم تعطى الكلمة بعد ذلك لرئيس الحكومة للدفاع عن نفسه[٣٥٥].

وأخيراً كان اغتيال النقراشى فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ على يد جماعة الإخوان المسلمين، ولما كان هيكل بباريس لحضور اجتماعات اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلمانى الدولى، فقد أرسل فور سماعه نبأ اغتيال رئيس الوزراء برقيتى عزاء إلى القصر الملكى وأسرة النقراشى[٣٥٦]، وبعد عودته قصد إلى القصر الملكى وسجل اسمه فى سجل التشريفات، ثم توجه إلى منزل النقراشى لمواساة أسرته[٣٥٧]، وقد كان كل ذلك من منطلق الواجب اللازم فى مثل تلك الظروف .

---

(٣٥٣) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٣، ص ٥٢؛ الأهرام، ١٩٤٨/٨/٢٦ (رياسة وفد مصر فى هيئة الأمم المتحدة : بيان من الدكتور هيكل باشا).

(٣٥٤)الكتلة، ١٩٤٨/٩/١٦ (تكلموا أيها الدستوريون وردوا عن رئيسكم الغائب!!).

(٣٥٥)مجلس الشيوخ،دور الانعقاد العادى الرابع والعشرين،الجلسة الثانية،١٩٤٨/١١/٢٩،ص٦٣ .

(٣٥٦) الكتلة، ١٩٤٨/١٢/٢٩ (بعد مصرع النقراش باشا).

(٣٥٧) الأساس، ١٩٤٩/١/٩ (هيكل باشا يزور بيت الشهيد الخالد قبل الذهاب إلى بيته).

هـ- وزارة إبراهيم عبدالهادى (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ - ٢٥ يوليو ١٩٤٩) :

عشية يوم اغتيال النقراشى صدر الأمر الملكى إلى إبراهيم عبدالهادى رئيس الديوان الملكى بتشكيل الوزارة الجديدة، فشكلها من السعديين والدستوريين وبعض المستقلين[٣٥٨]. وقد اتسمت العلاقة بين هيكل والوزارة فى الأشهر الأولى من تشكيلها بالتفاهم والعمل المشترك لتحقيق الهدف الأسمى للوزارة الذى قامت من أجله، وهو "توحيد الصفوف"، ظهر ذلك جلياً فى خطاب هيكل بمناسبة الاحتفال بذكرى محمد محمود، حيث أشار إلى ضرورة توحيد الكلمة لتحقيق أهداف البلاد القومية فى الداخل والخارج[٣٥٩].

وقد حدث أن ساءت العلاقة بين الدستوريين والسعديين، وذلك حينما شرعت الحكومة فى إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية تمهيداً لانتخابات مجلس نيابى جديد، بعد أن أوشكت مدة المجلس القائم على الانتهاء فى يناير ١٩٥٠، فقد انفرد السعديون بقيادة إبراهيم عبدالهادى - وكان قد انتخب رئيسا للهيئة السعدية إثر تشكيله للوزارة - بتعديل الدوائر دون الأحرار الدستوريين، وعلى أثر ذلك طلب هيكل إلى دسوقى أباظة سكرتير عام الحزب - وكان وزيراً فى الوزارة - أن يبلغ رئيس الوزراء باعتراض الدستوريين على ما يحدث، وبرأيهم فى الخطة التى يجب أن تتبع فى تعديل الدوائر، ورغم وعد إبراهيم عبدالهادى لدسوقى أباظة بإطلاع هيكل على مشروع التعديل بعد الانتهاء منه وقبل عرضه على البرلمان،[٣٦٠] فقد علم هيكل فى تلك الأثناء بأن مشروع التعديل موجود عند حامد جودة رئيس مجلس النواب ونائب رئيس الهيئة السعدية، وأنه يطلع عليه النواب السعديين، ومن يؤثرهم من النواب الدستوريين، لذا اتصل هيكل برئيس الوزراء الذى لم ينكر ماحدث، ثم تقابلا بعد ذلك واتفقا على أن يتقاسم الأحرار الدستوريون والسعديون الدوائر الانتخابية[٣٦١].

ومن اللافت للنظر أن تلك الخلافات بين حزبى الوزارة حول الدوائر الانتخابية لم تكن الصحف التابعة لهما تشير إليها، بل كانت تكذب ما تذهب إليه صحف المعارضة بشأن

---

(٣٥٨)يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣، ص ٤٨٩ .

(٣٥٩)الأهرام، ١٩٤٩/٢/٢ (الاحتفال بذكرى محمد محمود باشا)؛ الأساس، ١٩٤٩/٢/٢ (احتفال حزب الأحرار الدستوريين بالذكرى الثامنة لوفاة المغفور له محمد محمود باشا، كلمة الدكتور هيكل باشا).

(٣٦٠) البلاغ، ١٩٤٩/٦/٢٣ (ثورة الأحرار الدستوريين على السعديين).

(٣٦١) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ص٢٨٩ ، ٢٩٠ .

تلك الخلافات، لكنها ما لبثت أن كشفت عنها حين أشارت إلى اجتماع هيكل وعبدالهادى لإعادة النظر فى تعديل الدوائر(٣٦٢).

على أية حال، فإن الاتفاق بين هيكل وإبراهيم عبدالهادى لم يكن هو خاتمة الخلاف بين الدستوريين والسعديين، وإنما وصل الأمر بينهما إلى حد الأزمة، وذلك عندما تبين الدستوريون أن السعديين يسعون إلى اجتذاب عدد منهم – أى الدستوريين – إلى الهيئة السعدية لترشيحهم بعد ذلك كسعديين، فأدلى هيكل بتصريحات أشار فيها إلى أن ما حدث إنما يمس كرامة حزبه، وأن الوزارة إذا استمرت فى سياستها، فإن الأحرار الدستوريين لن يدخلوا الانتخابات الجديدة(٣٦٣). وبصفة عامة، فقد أدت تلك الخلافات بين الحزبين فى الوزارة إلى ضعفها ثم سقوطها فى ٢٥ يوليو ١٩٤٩ .

و- وزارة حسين سرى الثالثة (٢٥ يوليو – ٣ نوفمبر ١٩٤٩) :

صدر الأمر الملكى لحسين سرى بتشكيل الوزارة فى ٢٥ يوليو، وحددت مهمة تلك الوزارة بأنها وزارة قومية تعمل – والبلاد مقبلة على انتخابات جديدة – على توحيد الصفوف(٣٦٤)، وعلى أثر ذلك دعى هيكل من قبل حسن يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة للتشاور مع سرى فى تشكيلها(٣٦٥).

والتقى هيكل مع سرى، ورأى الأول أن فكرة الوزارة القومية غير منتجة إذا دخلت الأحزاب معركة الانتخابات متنافسه، كما أن حدة النضال الحزبى تجعل من المحال على أية وزارة حزبية أن تحقق لمصر آمالها، ومن ثم فلا خير إلا فى تعاون الأحزاب فى وزارة قومية إلى زمن غير قصير تحل فيه مشاكل مصر فى الداخل والخارج(٣٦٦)، أى أنه كان يرى أن تتقاسم الأحزاب الدوائر الانتخابية فيما بينها، وتجرى الانتخابات على هذا الأساس، ثم تشكل وزارة قومية من تلك الأحزاب نفسها، وتستمر فى الحكم.

---

(٣٦٢)الأساس، ١٩٤٩/٧/١٤ (التفاهم تام بين السعديين والدستوريين)؛ السياسة، ١٩٤٩/٧/١٤ (اجتماع الرئيس الدكتور هيكل باشا بدولة عبدالهادى باشا).

(٣٦٣)يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، ١٨٧٨ –١٩٥٣، ص ٤٩٢؛ أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ – ١٩٥٣، ص ٣٠٨ .

(٣٦٤) لطيفة محمد سالم، المرجع المذكور، ص ٥٧٢ .

(٣٦٥) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ٢٩٠ .

(٣٦٦) المصدر نفسه، ص ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ .

لقد راقت هذه الفكرة حسين سرى المكلف بتشكيل الوزارة، لكنه طلب من هيكل أن يقنع حزب الوفد بها، وبدأ هيكل الاتصال بالوفد، فالتقى مع سكرتيره العام، فؤاد سراج الدين، وحاول إقناعه بالفكرة، لكن دون جدوى، حيث إن الوفد كان مصمما على الفوز فى الانتخابات بالأغلبية المطلقة(٣٦٧).

ومع هذا الفشل الذى باءت به محاولة هيكل مع الوفد، فقد عاد ليذكر لسرى أنه لا خير فى وزارة قومية تتنافس أحزابها فى الانتخابات، غير أن سرى أكد له أن سياسته ألا يكون لحزب أغلبية مطلقة فى البرلمان، كما أكد له حسن يوسف المعنى نفسه باسم الملك، وعليه رضى هيكل بتشكيل الوزارة طالما أن رئيس الوزراء ورئيس الديوان الملكى بالنيابة يحملان تبعة ذلك " أما وأنتم تحملون العبء والتبعة فأنتم وما حملتم على بركة الله"(٣٦٨).

وتشكلت الوزارة من أحزاب الوفد، والسعديين، والدستوريين والوطنى، فضلاً عن عدد من المستقلين(٣٦٩)، وحرص هيكل منذ اللحظة الأولى على استمرار العهد القومى، وهو ما جعله يؤكد دائماً فى خطبه وتصريحاته على وحدة الكلمة وأهميتها فى نجاح الوطن فى تحقيق مطالبه(٣٧٠)، ولما وقع الخلاف بين الأحزاب حول تعديل الدوائر وسئل عن رأيه فى الائتلاف القائم، أجاب بأنه يريد ائتلافاً لمصلحة الوطن لا لمصلحة حزب من الأحزاب، وأشار إلى أن الوزارة المؤتلفة إذا أريد أن تكون فاتحة عهد لحل مشاكل مصر فمن الخير أن تجرى الانتخابات وتستمر الوزارة قومية بعدها(٣٧١)، وحين تأزم الخلاف، حاول هيكل رأب الصدع والتوفيق بين المؤتلفين، فاقترح أن يقوم مجلس الشيوخ بنظر مشروع تحديد الدوائر المقدم إليه من الوزارة السابقة، وفى الوقت نفسه يقترح أحد الشيوخ نظر المشروع الجديد الجارى الخلاف بشأنه، فيحال إلى اللجنة المختصة لنظره مع المشروع الموجود عندها، وتتقدم بتقريرها عن المشرعين معاً إلى المجلس فينظرهما ويقر ما يراه صالحاً. وقد علل هيكل اختياره لمجلس الشيوخ قبل مجلس النواب على أساس أن جميع الأحزاب ممثلة

---

(٣٦٧)المصدر نفسه، ص ص ٢٩٣ ، ٢٩٤ .
(٣٦٨) المصدر نفسه، ص ٢٩٤ .
(٣٦٩) عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية،جـ٣ ، ص ٢٩٢ .
(٣٧٠) السياسة، ١٩٤٩/٨/١ (التضامن فى الوزارة القومية أساس النجاح الوطنى)؛ الأساس، ١٩٤٩/٨/١ (تصريح لرئيس الأحرار الدستوريين).
(٣٧١) الأهرام، ١٩٤٩/٩/٢٢ (هيكل باشا يتحدث عن الائتلاف ومشروع التقسيم والمفاوضات).

فى المجلس الأول أكثر مما هى ممثلة فى المجلس الآخر[٣٧٢]، إلا أنه اعترض على هذا الاقتراح مع بيان أن الوضع الصحيح هو الاتفاق على المشروع فى اللجنة الوزارية المختصة – وهى لجنة شكلها مجلس الوزراء للتوفيق بين وجهات النظر المختلفة – ثم **عرض الأمر على مجلس الوزراء**[٣٧٣].

وأمام تصاعد الخلاف فى وجهات النظر وصعوبة التوفيق بينها بدأ أمل هيكل فى الوزارة القومية يخبو، فحينما سئل عن رأيه فى توزيع الدوائر بين الأحزاب فى ظل تلك الخلافات، أجاب بأن الأحرار الدستوريين لايهمهم الأمر سواء تم توزيع الدوائر أم تركت الانتخابات حرة[٣٧٤]، وأشار إلى أن حزب الأحرار الدستوريين سيدخل المعركة الانتخابية مستقلاً بنفسه، وله من ماضيه السياسى ما يجعله واثقاً من نتيجة الانتخابات إذا ما كفل لها العدل[٣٧٥]. بيد أن ذلك لم يكن يعنى أنه فقد الأمل نهائياً فى الوزارة القومية، فقد صرح بأن خير البلاد فى تشكيل وزارة قومية تعقب الانتخابات[٣٧٦].

وأخيراً أدى عدم التوصل إلى اتفاق بشأن الدوائر الانتخابية إلى تقديم سرى لاستقالته إلى الملك فى ٣ نوفمبر ١٩٤٩[٣٧٧]. وبالتالى يكون ما توقعه هيكل يوم كانت مفاوضات تشكيل الوزارة جارية قد تحقق، ومن ثم كان طبيعياً ألا تثار دهشته حينما قدم سرى استقالة الوزارة[٣٧٨]، تلك الوزارة التى كانت آخر ما شارك فيه حزب الأحرار الدستوريين من وزارات.

وفى نهاية الحديث عن موقف هيكل من الوزارات التى شارك فيها الأحرار الدستوريون أثناء رئاسته للحزب تجدر الإشارة إلى أن صراع الأحرار الدستوريين للوصول إلى الحكم والبقاء فيه قد اضطر هيكل إلى التغاضى فى كثير من الأحيان عن الاعتداءات

---

(٣٧٢) السياسة، ١٩٤٩/٩/٢٤ (جهود الرئيس فى الاسكندرية).

(٣٧٣) عزة وهبى، تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر، دراسة تحليلية لآخر برلمان مصرى قبل ثورة سنة ١٩٥٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٥، ص ١٦ .

(٣٧٤) الأساس، ١٩٤٩/١٠/٧ (هيكل باشا ورأيه فى توزيع الدوائر).

(٣٧٥) الأهرام، ١٩٤٩/١٠/٥ (موقف الأحزاب من الائتلاف والانتخابات).

(٣٧٦) المصور، ١٩٤٩/١٠/٧ (هيكل باشا).

(٣٧٧) يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ – ١٩٥٣، ص ص ٤٩٨، ٤٩٩؛ لطيفة محمد سالم، المرجع المذكور، ص ٥٧٥ .

(٣٧٨) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ٢٩٥ .

التى تكرر وقوعها على الدستور، وهو ما ظهر جلياً فى عهد أكثر من وزارة من هذه الوزارات،كعهد وزارة أحمد ماهر الثانية، حيث سافر فاروق إلى الحجاز لزيارة عبدالعزيز ابن سعود ملك العربية السعودية دون علم الوزارة(٣٧٩). أيضاً فى عهد وزارة إسماعيل صدقى، عندما دعا فاروق كذلك دون علم الوزارة ملوك ورؤساء الدول العربية إلى اجتماع فى "أنشاص" للتباحث فى عدد من المسائل السياسية المهمة(٣٨٠). ومن الطريف أن هيكل حينما سئل أمام محكمة الثورة- فى شهادته أثناء محاكمة فؤاد سراج الدين - عن موقفه كرئيس حزب مشترك فى الوزارة مع صدقى من هذا العمل المخالف للدستور، أشار إلى أن رئيس الوزراء أخطأ بسكوته على هذا الإجراء مهما كانت حجته فى هذا السكوت*، وكانت وجهة نظر هيكل كما ذكر نصاً فى شهادته "لأن اللى يسلم مرة يسلم على طول الخط"(٣٨١). وكأنه كان مراقباً للأحداث فقط ولم يكن أحد صانعى السياسة المصرية فى ذلك الوقت من خلال اشتراكه بحزبه فى الحكم أو رئاسته لمجلس الشيوخ.

لكن إحقاقا للحق، يجب الإشارة إلى أنه كان لهيكل بعض المواقف التى تحسب له، فحينما أراد فاروق الاكتفاء بإصدار أمر ملكى باختيار النقراشى رئيسا للوزراء خلفاً لأحمد ماهر عقب اغتياله دون حاجة إلى تبادل وثائق جديدة، اعترض هيكل على ذلك لمخالفته للدستور(٣٨٢). ولما واجه إبراهيم عبدالهادى عقب مصرع النقراشى نشاط جماعة الإخوان المسلمين بشدة واستعمل معهم أساليب تتسم بالقسوة الشديدة لدرجة أنه منع مرتبات المعتقلين منهم عن أسرهم مما ألجأ تلك الأسر إلى بيع ما تملك من أجل العيش، انتقد هيكل هذا التصرف من رئيس الوزراء، رغم اشتراكه بحزبه معه فى الحكم، وكذا عدم اعتراض أحد من الوزراء الدستوريين على ما يقوم به رئيس الوزراء مع الإخوان(٣٨٣).

---

(٣٧٩) الجمهورية، ١٩٥٥/٧/٥ (من ذكريات كريم ثابت : الدكتور هيكل يعمل مرشداً سياسياً لفاروق)؛ عبدالرحمن الرافعى، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٩٤؛ لطيفة محمد سالم، المرجع المذكور، ص ٥٤٣ .

(٣٨٠)حسن يوسف، المرجع المذكور، ص ٢٠٢؛ عبدالرحمن الرافعى،مقدمات ثورة ٢٣ يوليو، ص ١٩٥ .

* كانت حجة صدقى فى سكوته عن إجراء فاروق غير الدستورى انشغاله بالمفاوضات مع بريطانيا بشأن مسألة مصر والسودان والتى هى أهم من أية شئ سواها.

(٣٨١)المضبطة الرسمية لجلسات محكمة الثورة، الجلسة الحادية والأربعون، ١٩٥٣/١٢/١٢، محاكمة السيد محمد فؤاد سراج الدين، ص ٢٩ .

(٣٨٢) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ٢٦١؛ لطيفة محمد سالم، المرجع المذكور، ص ٥٤٥ .

(٣٨٣) جلال الدين الحمامصى، من معاركنا السياسية، معركة نزاهة الحكم فبراير ١٩٤٢ - يوليو ١٩٥٢، وديع سعيد، القاهرة، ١٩٥٧، ص ص١٣١ ، ١٣٣ .

٤- علاقته مع ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى إلغاء الأحزاب السياسية :

حينما قامت الثورة كان هيكل يصطاف بلبنان، وقد رأى بعد أن وصله نبأ استيلاء ضباط الجيش على السلطة ألا ضرورة فى الإسراع بالعودة حيث إن عودته لن تغير مما حدث شيئا، غير أنه سرعان ما عدل عن هذا الرأى بعد أن وصلته فى اليوم التالى لقيام الثورة برقية دسوقى أباظة يطلب منه العودة إلى البلاد للتشاور فى الموقف(٣٨٤).

وعاد هيكل إلى مصر والتقى بإخوانه، وقد رأوا بعد أن تأكدوا من نجاح حركة الضباط ضرورة التقدم إلى قادة هذه الحركة للتعرف عليهم وخطب ودهم إن أمكن، ثم تقديم أنفسهم إليهم تمهيداً للتعاون معهم وتسلم السلطة منهم واحتوائهم إذا كان ممكناً(٣٨٥). وبالفعل تم اللقاء فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ بثكنات مصطفى باشا بالإسكندرية حيث قادة الثورة، وقد أعرب هيكل ومن معه لمحمد نجيب عن تأييدهم له وتمنياتهم للثورة بالنجاح(٣٨٦).

وتأسيسا على مارد به محمد نجيب على هؤلاء من أن الجيش إنما ينفذ السياسة التى نادوا بها خلال السنتين الأخيرتين(٣٨٧) – بقصد ما قامت به المعارضة من الكشف عن الفساد فى عهد حكومة الوفد الأخيرة – مضى هيكل فى تأييد الثورة، وكأنه قد وجد فيها ضالته التى افتقدها منذ أكثر من عامين، فأعلن فى بيان له بعد لقائه بمحمد نجيب أن ما وقع كان نتيجة محتومة للحكم السئ فى الأعوام السابقة(٣٨٨)، وحينما أذاع محمد نجيب بعد منتصف ليل ٣١ يوليو ١٩٥٢ بيانه الذى دعا فيه الأحزاب والهيئات السياسية إلى تطهير صفوفها كما فعل الجيش وإلى أن تتخذ لنفسها برامج محددة وواضحة المعالم يتم إعلانها، أصدر هيكل بيانا مطولا ، امتلأ بالحديث عن العهد الجديد وتأييد الحزب لحركة الجيش، وقد ربط هيكل فى بيانه بين أهداف الحركة المتعلقة بإزالة الفساد وتطهير أداة الحكم، ودور حزب الأحرار الدستوريين فى هذا الشأن منذ نشأته، مذكرا بقضية نزاهة الحكم عام ١٩٣٤ وقضية الأسلحة الفاسدة بعد حرب فلسطين عام ١٩٤٨،وعريضة المعارضة عام ١٩٥٠، وطالب هيكل بأن

---

(٣٨٤) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ص ٣١٧ ، ٣١٨ .

(٣٨٥) أحمد زكريا الشلق، الأحزاب وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ – ١٩٥٤، بحث منشور بكتاب الأحزاب المصرية ١٩٢٢ – ١٩٥٣، ص ٣٣٩ .

(٣٨٦) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ٣١٨؛ الأخبار، ١٩٥٢/٢/١١ (يوميات الأخبار)؛ وحيد رأفت، فصول من ثورة ٢٣ يوليو، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٦٧ .

(٣٨٧) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢،ص ٣١٨ .

(٣٨٨) الأساس، ١٩٥٢/٧/٢٨ (بيان سياسى لهيكل باشا).

يبلغ تطهير البلاد من كل فساد غايته وأن يضرب على أيدى المسئولين عن هذا الفساد بلا هوادة، وأن يحرم من يثبت عليه استغلال منصبه فى الحكم أو فى المرافق العامة من هؤلاء الساسة عشر سنوات على الأقل من حقوقه السياسية، كما أشار إلى أن الحكومة وحدها هى **التى تستطيع القيام بمهمة التطهير بما لديها من سلطات التشريع والتنفيذ والقضاء، حتى لا يجد أحد مهربا مما اقترف**، وشدد هيكل فى بيانه على ضرورة استئصال الفساد من جذوره حتى يمكن إقامة البناء على أساس سليم، وقد أعقب هيكل بيانه بإذاعة البرنامج الجديد للحزب(٣٨٩).

ويلاحظ فى هذا البيان أن هيكل يوجه سهام نقده لحزب الوفد بشكل خاص، ويحرص عليه من طرف خفى، وقد نسى أنه وأقطاب حزبه كانت لهم هم الآخرون كثير من الأخطاء التى ارتكبت فى عهد ما قبل الثورة(٣٩٠). ومما يجب ذكره أن رئيس الأحرار الدستوريين حين طلب أن تتولى الحكومة التطهير بنفسها كان لا يهدف من وراء ذلك سوى الوفد الذى لو ترك ليطهر نفسه بنفسه لما تحقق ما يطمع فيه هيكل من التشفى والانتقام من خصومه.

ومن الجلى أن هيكل حتى إذاعة بيانه سابق الذكر، كان مازال يعتقد أنه وحزبه خارج الدائرة التى أرادت الثورة أن تحصر الأحزاب بداخلها، وأن حزب الوفد هو المقصود الأساسى من نداء التطهير، وإلا لما طالب فى بيانه بحرمان من يثبت عليه استغلال منصبه فى الحكم من حقوقه السياسية عشر سنوات على الأقل وهو يعلم أن بعض أقطاب حزبه قد استغلوا مناصبهم فى تحقيق مصالح شخصية، ومن ثم فهو كان يظن – اعتماداً على ما فهمه من رد محمد نجيب على تهنئته وزملائه فى ٢٦ يوليو – أن الفساد الذى سيكون محل مؤاخذة هو الذى وقع فى عهد حكومة الوفد الأخيرة فقط (السنتين الأخيرتين)، وبالتالى برمج حساباته على ذلك، يؤكد هذا أنه حينما اتضحت أهداف الثورة بعد ذلك بعض الشىء، وبدا أن قيامها كان نتاجاً لما وقع من أخطاء فى العهد الملكى كله وليس فى السنتين الأخيرتين فقط، كتب هيكل مشيراً إلى مسئوليته هو الآخر عما حدث فى مصر خلال الثلاثين عاماً الأخيرة، وإن اختلفت صور المسئوليات ومقاديرها(٣٩١).

---

(٣٨٩) الأساس، ١٩٥٢/٨/٧ (الأحرار الدستوريون يعلنون برنامجهم)؛ الأهرام، ١٩٥٢/٨/٧ (مبادئ حزب الأحرار الدستوريين فى العهد الجديد)؛ أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ – ١٩٥٣، ص ٤٦٨؛ وحيد رأفت، المرجع المذكور، ص ص ٦٨ – ٧١ .

(٣٩٠) أحمد زكريا الشلق، الأحزاب وثورة ٢٣ يوليو، ١٩٥٢ – ١٩٥٤، ص ٣٤٦ .

(٣٩١) أخبار اليوم، ١٩٥٣/٢/٢١، (نحن المسئولون عن الفساد).

على أية حال فإن قيادة الثورة قد وجدت أن الأحزاب قابلت دعوتها للتطهير مقابلة غير جدية، ومن ثم جاء إنذار محمد نجيب لها بأن الثورة لن تتهاون معها "لن نتهاون فى أى أمر من أمور التطهير مهما يكن. إننا ننصح ثم نحذر ثم ننذر... وإلا فلنا مع الأحزاب شأن آخر. يجب على الأحزاب أن تبتر جميع أعضائها الفاسدة بلا استثناء"(٣٩٢). وقد أعقب على ماهر رئيس الحكومة هذا الإنذار بإنذار تهديدى آخر، أشار فيه إلى أن الأحزاب بوضعها الراهن مقضى عليها "فإما تنظيم وازدهار وإما زوال وانهيار"(٣٩٣)، عندئذ بدأ هيكل يتفهم الأمور على حقيقتها، وأنه وحزبه أمام الثورة سواء مع الأحزاب الأخرى، ومن ثم أخذ يتعامل معها – أى الثورة – بشكل مختلف عن ذى قبل، وهو ما ظهر فى تصريح له لمندوب الأهرام عن التطهير فى الحزب بعد إنذارات السلطة المتكررة للأحزاب، فقد أشار إلى أن الحزب قد قرر أن يكون التطهير بواسطة لجان حكومية يشترط فيها أن تقدم كل شكوى موجهة ضد أية شخص مصحوبة بالوثائق والمستندات المؤيدة لها، فيقوم مجلس إدارة الحزب بفحصها والبت فيها على ضوء ما تنطوى عليه هذه الوثائق(٣٩٤).

ومما يجدر الإشارة إليه أنه فى تلك الأثناء – وكان هيكل بالخارج يمثل مصر فى المؤتمر البرلمانى الدولى بسويسرا – حاول بعض شباب الحزب تنحية هيكل عن منصبه كرئيس للحزب وإسناده إلى أحمد خشبة الذى اعتذر لانشغاله، حيث كان حارساً على أموال الملك السابق، وقد ورد ضمن الأسماء الأخرى التى تم ترشيحها أحمد على علوبة وحفنى محمود، غير أن هيكل ظل رئيساً للحزب بعد أن تمكن سكرتير عام الحزب من إنهاء الخلاف داخله(٣٩٥).

ومن أجل تضييق الخناق على الأحزاب أصدرت قيادة الثورة فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ما عرف بقانون تنظيم الأحزاب السياسية، ونص فيه على أن من يرغب من الأحزاب فى تكوين حزب سياسى عليه أن يحيط وزير الداخلية "بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول، ويشفع بهذا الخطاب نظام الحزب وبياناً بأعضائه المؤسسين ، وبموارده المالية، ولوزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الحزب فى خلال شهر من تاريخ إخطاره، وفى

---

(٣٩٢) الأهرام، ١٩٥٢/٨/١٠ (القائد العام يتحدث إلى الأهرام).
(٣٩٣) المصدر نفسه، ١٩٥٢/٨/١١ (بيان الرئيس على ماهر إلى الشعب).
(٣٩٤)المصدر نفسه، ١٩٥٢/٩/٦ (رئيس الأحرار الدستوريين يعود بعد أسبوع).
(٣٩٥) المصرى، ١٩٥٢/٩/٩ (بعض الدستوريين يعملون على تنحية رئيسهم)؛ أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ – ١٩٥٣، ص ص ٤٧١، ٤٧٢ .

حالة الاعتراض يعرض الأمر على محكمة القضاء الإدارى، وألزم القانون الأحزاب بـــإيداع أموالها فى مصارف ليتم الصرف منها، كما نص على أن للأحزاب القائمة عند العمل بـــه أن تعيد تكوينها وفقاً لأحكامه(٣٩٦).

وعلى أثر ذلك أخذ الأحرار الدستوريون يبحثون الموقف فى ضـــوء هـــذا القـــانون الجديد، وقد تردد مرة أخرى أن النية متجهة داخل الحزب إلى تنحية هيكـــل عـــن الرئاســـة، واختيار أحمد علوبة رئيساً، وإبراهيم دسوقى أباظة نائباً له، وجمال العبد سكرتيراً عاماً(٣٩٧)، لكنه لم يحدث شيء من هذا، واستمر هيكل رئيساً للحزب، وأرسل إلى وزير الداخلية – وفقـــاً لقانون تنظيم الأحزاب – فى ٤ أكتوبر كتاباً متضمناً للإخطار الخاص بالحزب الجديد، وفيـــه أسماء الأعضاء المؤسسين وبرنامجه(٣٩٨).

ويلاحظ مما سبق أن هيكل وإن كان قد بدأ يتعامل مع الثـــورة بشـــكل جديـــد بعـــد إنذارات الثورة المتكررة للأحزاب بالحل إذا لم تأخذ مسألة التطهير صورة جدية، فإنـــه لـــم يحدث أن اعترض على أى تصرف من تصرفاتها، وكان الاعتراض الأول والأخير له قبـــل صدور قانون حل الأحزاب السياسية حينما اعترض وزير الداخلية على وجود اسم دســـوقى أباظة ضن قائمة المؤسسين للحزب الجديد، فقد هاجم هيكل مع أحمد علوبة أثنـــاء دفاعـــهما عن دسوقى أباظة فى قاعة المحكمة القانون الجديد لمنافاته للحريـــات العامـــة التـــى كفلـــها الدستور(٣٩٩).

ويدفعنا استسلام هيكل على طول الخط لمطالب قيادة الثورة بما فيها قـــانون تنظيـــم الأحزاب وتنفيذه لما جاء فيه، ثم العودة إلى مهاجمة هذا القانون إلى القول بأن هيكـــل حتـــى اعتراض وزير الداخلية على اسم دسوقى أباظة لم يكن قد فقد الأمـــل بعـــد فـــى أن تعـــود الأحزاب مرة أخرى لتولى مقاليد الحكم، لكن بعد هذا الاعتراض من وزير الداخليـــة والـــذى بدا فيه التحامل على الأحرار الدستوريين وموافقة قيادة الثورة مع ذلك عليه اتضحت لـــهيكل عندئذ رغبة النظام الجديد فى التخلص من الأحزاب بأى شكل كان، ومن ثم كان لابد له مـــن

---

(٣٩٦) عبدالرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ط٢، دار المعارف، القـــاهرة، ١٩٨٩، ص ٦٦؛ عبدالعظيم رمضان ، الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر منذ قيـــام ثـــورة ٢٣ يوليـــو ١٩٥٢ إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤، ط٢، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٢٧؛ أحمـــد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ – ١٩٥٣، ص٤٧٢ .

(٣٩٧) المصرى، ١٩٥٢/٩/١٩ .

(٣٩٨) المصدر نفسه، ١٩٥٢/١٠/٥ (الأحرار الدستوريون يقدمون إخطار الحزب).

(٣٩٩) أحمد زكريا الشلق، الأحزاب وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ – ١٩٥٤، ص ٣٥٧ .

الاعتراض على قانون تنظيم الأحزاب، خاصة وأنه فـــى حقيقـــة الأمـــر مخالفـــاً للعـــرف الدستورى بشأن ذلك التنظيم.

وأخيراً جاء إعلان محمد نجيب فى منتصف ليل ١٦ - ١٧ يناير ١٩٥٣ لقرار حـــل الأحزاب السياسية ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب(٤٠٠) لينهى وجود تلـــك الأحـــزاب على الساحة السياسية فى مصر فلم تقم لها قائمة بعد ذلك*.

حياة حافلة عاشها هيكل مع حزب الأحرار الدستوريين منذ تأسيسه وحتى حلـــه بعـــد نيف وثلاثين عاماً من العمل فى غمار السياسة الحزبية وصراعاتها المختلفـــة، وقـــد بدأهـــا برئاسة تحرير صحيفة السياسة فأصبح الناطق بلسان الحزب والمدافع عن سياسته سواء كـــان فى الحكم أو المعارضة، وتعرض خلال ذلك لكثير من الضغوط والمتاعب بســـبب كتاباتـــه، إلا أنه وقف صامداً متحدياً الصعاب فى سبيل نشر الحزب لمبادئه وتحقيق أهدافه التى آمـــن بها، ثم كان انتقاله إلى كرسى الوزارة الذى واصل أثناء تقلده له سياسته فـــى الدفـــاع عـــن الأحرار الدستوريين والتعبير عن رؤاهم، وهو ما ظهر بشكل أكثر قوة حينما وصـــل إلـــى رئاسة الحزب، تلك الرئاسة التى استطاع خلالها تفعيل ما آمن به من أفكار ليبرالية بقدر مـــا هيأت له الظروف وقتئذ ، وقد كان لذلك انعكاساته بلا شك على نشاطات الحزب فـــى تلـــك الفترة المهمة من تاريخ مصر المعاصر.

---

(٤٠٠) المصرى، ١٩٥٣/١/١٧ (حل الأحزاب ومصادرة أموالها)؛ أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليـــه، جـــ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٧٧ .

* أثناء أزمة مارس ١٩٥٤ بين العسكريين وبعضهم البعض حول السلطة والحكم طرحت فكرة عودة الأحزاب من جديد، وبدأ على أثرها قادة الأحزاب القديمة والمستقلين يتصلون ببعضـــهم البعـــض للاتفاق على تكوين وحدة سياسية واحدة، وكان هيكل على رأس هؤلاء، بيد أنه ســـرعان مـــا قضى على حركة زعماء الأحزاب هذه بانتهاء الأزمة بين العسكريين، ليس هذا فحسب، بل صدر قرار مجلس قيادة الثورة فى ١٥ أبريل ١٩٥٤ بحرمان كل من سبق أن تولى الوزارة فى الســـنوات العشر السابقة على الثورة وكان منتمياً إلى الوفد أو الأحرار الدستوريين أو السعديين من حق تـــولى الوظائف العامة ومن كافة الحقوق السياسية وتولى مجالس إدارة النقابات والهيئـــات لمـــدة عشـــر سنوات. وبالطبع كان هيكل ممن شملهم هذا القرار حيث أنه كان وزيراً فى وزارة أحمـــد مـــاهر الأولى. مزيد من التفاصيل أنظر : أحمد زكريا الشلق، الأحـــزاب وثـــورة ٢٣ يوليـــو ١٩٥٢ - ١٩٥٤، ص ص ٣٦٧ - ٣٧١؛ Smith, Ch., OP. Cit., P. 175 .